

فِي
الْتَّذْكِيرَةِ الْمُسْلِمَةِ

((٧٩))



الاسلام والملائكة

تأليف

د. محمد عمار

الاسْلَامُ وَالْمُرْأَةُ

في رأي الإمام
محمد عبد الله

تأليف
د. محمد حمادرة



اسم الكتاب: الإسلام والحياة في رأي الإمام محمد عبد
الغفار - د. محمد عماره
إشراف عام د.اليسا محمد إبراهيم
تاريخ النشر: الطبعة الأولى يناير 2007
رقم الإيداع: 22854
التاريخ الدولي: 977-14-3811-5
ISBN:

الطبعة الخامسة للطفل 21 ش.أحمد عرابي - الممهندسين - الجبزة
 ت: 023472864-023466434 ZF إيميل: Publishing@ashrafetmire.com

الطباطبى 56 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
التليفون: 02-8330287 - 02-8330289 - فاكس: 02-8330296 | البريد الإلكتروني: Press@nabdetmistr.com

مركز التوزيع البريدي. ١٨ عن كامل صدقى . الفجالة -
القاهرة - من بـ ٩٤ - العجالة - القاهرة -
٠٢ ٥٩٠٣٣٩٥ - ٠٢ ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٦٤ -

معرفي عنك - الرقم المحمى 08002226232
المدير التنفيذي - إدارة التسويق Sales@mahdetmisse.com



Digitized by srujanika@gmail.com

مركز التوزيع بالاسكندرية ٤٠٨ طسيوط الحمراء (إسكندرية)
ش. ٥٤٦٢٠٩٠ (٠٣) -
مركز التوزيع بالمنصورة ٤٧ شارع عبد السلام عزيف
الهاتف: ٣٣٩٦٧٥ (٠٣)

موقع الشركة على الانترنت: www.nahdetmisr.com
 موقع الشركة على الانترنيت: www.enabda.com

احصل على أي من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب/CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقعنا www.enabda.com

جميع الحقوق محفوظة © لشركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا باذن كتاب صريح من الناشر

مقدمة الطبعة الجديدة

- مرة أخرى، يشتد الجدل - على امتداد الساحة العربية والإسلامية - حول موقف الإسلام من القضايا المحورية والحساسة، التي مثلت وتمثل أهم المشكلات المزمنة في الحياة الأسرية.
- العلاقة بين الرجل والمرأة.. وهل «قوامة» الرجل على المرأة تتنافى مع «المساواة»؟ وماذا تعني هذه «المساواة»؟
 - والطلاق - أبغض الحال عند الله - والمغول الذي قد ينتقل من إطار «الضرورة البناءة» إلى «معول الهدم» في الحياة الأسرية! ما هو موقف الإسلام من مبدأ «تقييد حق الرجل في الطلاق»؟
 - وتعدد الزوجات.. أين يقف الإسلام من «ضيبيه»؟ وهل هناك «سبيل إسلامي» لمنع تفشي، وما يسببه للأسرة المسلمة من تمزق وشقاق؟
 - وصورة المرأة المسلمة ومكانتها.. هل من «سبيل إسلامي» يفتح أمامها طريقاً جديداً، لا يرجع بها إلى «حرير العصور المظلمة» ولا يقذف بها إلى «شقاء المرأة الغربية»؟ طريقاً ينجيها من ذبول «نبات الظل»، عندما تحول إلى دمية لمتعة الرجال في الفراش! وينجيها، كذلك من شقاء «الاسترجال» الذي

يفقدها خصائصها الطبيعية التي أنعم الله بها عليها لتكون الشق المساوى والمكمل للرجال!

* * *

ولعل الذي يزيد من خطر هذه القضايا - وهي التي كانت دائمًا خطيرة - أنها تُطرح اليوم في مناخ اجتماعي متميز بالعديد من السطبيات..

■ فالانفتاح الاستهلاكي - الذي بدأ بالمجتمعات النفوذية - والذى عم بلادنا منذ سبعينيات القرن الماضي - قد خلق «شرائح اجتماعية» تتميز بـ«الغنى الجاهل»!.. وهي اليوم تبحث عن المتع والشهوات.. وتسعى لتفجيف سلوكها هنا بخلافة الإسلام وتغيير الزوجة وتعددها لدى هذه «الشرائح الطفيلية»! لا يختلف كثيراً عن تغيير وتعدد «السيارات.. والسلع الاستهلاكية»! وهذه الحقيقة الاجتماعية تلقى المزيد من العبرة والمسؤولية على المفكرين والمشعرین الذين يتظرون اليوم في المبادئ الحاكمة لقانون الأسرة المسلمة..

■ والجمود الفكري، الذي أصاب ويصيب بعض فصائل الحركة الإسلامية، والذي جعلها «تبتعد بالنصوص الفقهية» وتحلم «بمدينة فاضلة»، هي - للأسف الشديد - صورة أخرى لما ساد حياتنا في عصور التخلف والجمود «المملوكي» - العثمانيّ! الأمر الذي جعل ويجعل هذه الفصائل سيئة الظن بجهود الاجتهاد والتجديد في فكرنا الإسلامي الحديث.

■ والمؤسسات الإسلامية التقليدية، قد أصبحت - بحكم التكوين والعادة - إلا من عصم الله من رجالها - مشدودة إلى «المتون» و«الحواشي» و«التهميّشات» و«التعليقات» الفقهية التي مثلت فكرنا الفقهي في عصور التخلف والتراجع والجمود! إن الجميع - تقريرياً - يرددون كلمات الإمام السلفي ابن قيم الجوزية [٦٩١ - ١٢٩٢ هـ = ٧٥١ - ١٣٥٠ م] التي تقول بوجوب «تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيّات والعواائد».. وبضرورة جعل المصلحة - مع رصد تغييرها - المعيار للأحكام، لأن «الشريعة مبنية على مصالح العباد في المعاش والمعاد.. فمبناتها وأساسها على الحكم، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها...». وبضرورة أن يكون البدء - عند الفقهاء وأهل الفتوى - هو فقه الواقع - والإهاطة بالمتغيرات الاجتماعية، ثم إعطاء هذا الواقع حكمه من الواجب الديني.. وبعبارة ابن القيم: «فالمفتي والحاكم - القاضى - والعالم: من يتوصل بمعرفة الواقع والتference فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله...»^(١).

إن الجميع يرددون هذه العبارات لابن القيم، لكن الكثيرين منهم، عندما يذهبون للتشريع لأحكام قانون الأسرة يحصرون نطاق انتقادهم و اختيارهم في التراث الفقهي الذي مثل إفراز الواقع قد تغير، واستجابة لمصالح قد تبدل، ومواءمة لأحوال

(١) ابن القيم [إعلام المؤمنين] ج ٢ ص ٣ و ج ١، ٨٧، ٨٨، ٨٩، طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م.

أسرية قد تجاوزها التطور منذ قرون.. وينسون تماماً مضمون العبارة التي يرددون: «وجوب تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغيير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد».

بل إن هذه المفارقة تزداد، حتى لتبلغ حد المأساة، عندما نرى رموز هذه المؤسسات التقليدية يحصرون الانتقاء والاختيار في إطار التراث الفقهي لحقبة التراجع الحضاري والجمود الفكري في عصر المماليك والعثمانيين!

إننا لا ندعو إلى إسقاط هذا التراث الفقهي بأي حال من الأحوال، ولكننا ندعو إلى الانطلاق من المنابع الفنية والنقية والجوهرية لفكرنا الإسلامي، وإلى تأمل الرؤى المستنيرة التي أبدعها تيار التجديد والاجتهداد الإسلامي في عصرنا الحديث، وذلك لما لهذه الرؤى من علاقة وثيقة بالواقع الجديد الذي يتطلب الفتوى والتشريع..

إن الصحابية الجليلة أميمة بنت ربيعة تحدثنا عن بيعتها لرسول الله، ﷺ، فتقول: «جئت النبي، ﷺ، في نسوة نباعه، فقال لنا: فيما استطعن وأطقتن...»^{١١}.

وإذا كانت المرأة المسلمة قد استطاعت وأطاقت، في ذلك التاريخ، قبل أربعة عشر قرناً، أن تسهم مع الرجل في تأسيس الدولة ببيعة العقبة، وفي حماية الدين بالفكر والسيف، وإذا كان الواقع الذي عاشته أمتنا قد عرف الإزدهار والانحطاط والتقديم

(١) رواه ابن ماجه.

والتراجع، فلابد أن تضع في الاعتبار ونحن نشرع أحكام قوانين الأسرة اليوم التطورات والتغيرات التي مثلت وتمثل الواقع الذي نعيش فيه والقدرات والإمكانات التي تمثل «الاستطاعة والطاقة» للمرأة المسلمة في العصر الذي نشرع له الأحكام..

وبهذا المنطق الإسلامي تبرز الأهمية الكبرى للجهود الفكرية التي أبدعها الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في القضايا والمشكلات التي تمثل المحاور الأساسية لعلاقة المرأة بالرجل، والروابط الحاكمة لنسيج الأسرة المسلمة في عصرنا الحديث^(١)..

ومن هنا كان الاستقبال الطيب للطبعات السابقة من هذا الكتاب..

إنه جهد رائد، وإبداع متميز في الاجتهاد الإسلامي، يستدعيه الجدل القائم اليوم حول المعايير الإسلامية التي يجب أن تحكم قوانين الأسرة المسلمة في العصر الذي نعيش فيه..

وبقدر إسهام صفحات هذا الكتاب في تسديد الخطأ، وإنارة العقول، تكون السعادة بالجهد المبذول فيه..

والله من وراء القصد.. إنه ولِي التوفيق

دكتور

محمد عمارة

(١) بسبب تعدد وتوالي طبعات هذا الكتاب - وهذه هي طبعته السابعة - أترنا العدول عن كتابة مقدمات جديدة لكل طبعة، كي لا يتضخم حجم الكتاب بالمقدمات.

مقدمة الطبعة الثالثة

بعض الناس يشككون في أن للمرأة المسلمة والشرقية «قضية» تعانى من آثارها السلبية.. الأمر الذى يستوجب النضال لتحريرها من هذه السلبيات!

لكن الأدلة كثيرة على وجود هذه «القضية».. ومن ثم فلابد من عرض «واقع» حياة المرأة ومكانها فى المجتمع على المبادئ الأصيلة والجوهرية فى الإسلام، الذى يمثل المحور الأول والمكون الأساسى لسمات حضارتنا العربية الإسلامية.. تلك الحضارة التى لا بد لتطور المرأة فى مجتمعاتنا من أن تكون محكوماً بما بها من قيم أصيلة وسمات تمتاز بها عن غيرها من الحضارات..

بل إن واحداً من الأدلة على وجود «قضية» للمرأة فى مجتمعاتنا المسلمة والشرقية هو الاستقبال الذى استقبل به القراء والباحثون طبعات هذا الكتاب.

ففى سنة ١٩٧٥ م صدرت طبعته الأولى.. فنفت آلاف نسخها السبعة فى وقت قصير!

وفى سنة ١٩٧٩ م صدرت طبعته الثانية.. فنفت آلاف نسخها الإحدى عشرة فى أيام!

فكان ذلك الاستقبال واحداً من الأدلة على أن للقضية التى يعالجها هذا الكتاب مكاناً حساساً فى وجдан الأمة، وعلى أنها

إحدى «المشكلات» التي تطلب الحل الذي يسهم في ترقى المجتمع وتحرير الإنسان فيه.. كجزء من تحرير الأمة، رجالاً ونساءً!

* * *

لكن هناك الكثير من الدراسات التي تعالج قضية المرأة، بل وتعرض لموقف «الإسلام» من هذه القضية، ومع ذلك فهي لا تحظى بماحظى به هذا الكتاب من استقبال طيب، ولافت للنظر، من الباحثين والقراء. وهنا تأتي خصوصية الفكر الذي يقدمه هذا الكتاب!

■ فليست «البدع» و«الخرافات» و«الإضافات» التي تراكمت على الفكر الإسلامي في عصور الانحطاط المظلمة، والتي حسبها البعض «إسلاماً» أو من «الإسلام» على حين هي فكر «عصر الحريم». ليست تلك «البدع والخرافات والإضافات» هي ما يقدمه هذا الكتاب، زاعماً أنه رأي الإسلام في قضية المرأة.

■ وليس تصورات أسلاف مضوا لعصور مضت هو ما يخلع عليه هذا الكتاب قدسيّة الإسلام، الصالح لكل زمان ومكان.

■ وإنما هو رأي مدرسة التجديد الإسلامي الحديثة، المساحة بالعقلانية المستنيرة، عندما تبحث في أصول الفكر الإسلامي الجوهرية والنقية عن مكان المرأة من الرجل، ومركزها في المجتمع.. هو ما يقدمه للباحثين والقراء هذا الكتاب

فهو صفحة من صفحات الاجتهاد الإسلامي الحديث، في قضية تشغل عقل الأمة ووجودها، وتمس الحياة الخاصة والعامة لكل إنسانة وانسان!

.. ولذلك الميزة التي يمتاز بها على كثير من الدراسات
الإسلامية التي تتناول موضوعه كان الاستقبال المتميز الذي
حظى به من الباحثين والقراء.

ولذلك - أيضاً - كانت تلك الطبيعة الجديدة - والمزيدة -
التي نقدمها، أملين لها أن تواصل الإسهام بالتنوير الإسلامي
في قضية محورية تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الإنسان
العربي والمسلم والشرقي في العصر الذي نعيش فيه.

دكتور

محمد عمارة

القاهرة - يوليو ١٩٨٠ م

الحادي

قد تتعدد الآراء وتختلف الاجتهادات حول العلاج الأنسب لـ
تعانيم الأسرة المصرية والمسلمة والشرقية من أمراض، وما في
قوانيينها من نواقص وثغرات..

ولكن الآراء تتلاقى والاجتهادات تتفق على أن هناك الكثير الذي تعانى منه هذه الأسرة. وعلى ضرورة التعديل والتغيير والتطوير لما يحكم حياتها من تشريعات.

وقد تختلف الآراء بصدر الحكم على «قيمة» و«أهمية» و«موضوعية» ما تطرحه الدوائر الفكرية المتعددة في هذا الميدان من اجتهادات وتفسيرات ومقترنات.

ولكن جميع الآراء تناقضى وكل دوائر الفكر تجمع على أن فكر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده قد كان ولا يزال - فى عصرنا الحديث - أهم جهد فى الاجتهد الإسلامى لأعظم عقل إسلامى وقف أمام كتاب الله وسنة رسوله، كى يرى فيما- بعقل المسلم المستنير - العلاج لأمراض مجتمعاتنا المعاصرة، وأمراض الحياة الأسرية بالذات.

فِي الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّا بِإِزَاءِ «مُشَكَّلَةٍ» لَا بُدُّ لَهَا مِنْ «حَلٍّ»...
وَالى الحريصين على نفي تهمة التخلف والجمود عن شريعة
الاسلام..

والى الذين يبحثون عن المعنى الحقيقي لصلاحية الشرع
الإسلامي للتطور مع الزمان والمكان..

و قبل كل هؤلاء:

إلى الأسرة المصرية والمسلمة والشرقية نقدم رأى الأستاذ
الإمام الشيخ محمد عبده في «الزواج والطلاق وتعدد الزوجات».

د. محمد عماره

كلمات

- إن الأمة تتكون من البيوت (العائلات). فصلاحها صلاحها.. ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة..
- والرجل والمرأة، متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والشعور والعقل..
- ولا ريب في جواز إبطال عادة تعدد الزوجات، لأن شرط التعدد هو التتحقق من العدل، وهذا الشرط مفقود حتماً، فيجوز للحاكم ولعالم الدين الحجر على الأزواج عموماً أن يتزوجوا غير واحدة إلا لضرورة ثبت لدى القاضي..
لا مانع من ذلك في الدين أبداً، وإنما الذي يمنع ذلك هو العادة فقط..
ولا سبيل إلى تربية أمة فشلت فيها تعدد الزوجات!!
- واعلموا أن الرجال الذين يحاولون يظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم!

محمد عبد

على امتداد الرقعة الواسعة للعالمين العربي والإسلامي إذا ما ذكر لقب (الأستاذ الإمام) دون تعبيين لواحد محدد، انصرفت كل الأذهان إلى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥م). يحدث ذلك في جميع الدوائر الفكرية ومعظم الأوساط المذهبية المنتشرة في بلاد المسلمين، والذين اقتربوا كثيراً من فكر الرجل وتراثه، وعقدوا المقارنات بين الإضافات التي قدمها للفكر الإسلامي وبين إضافات غيره من الذين عاصروه أو أتوا من بعده - يقطعون أنه أهم عقل إسلامي وقف أمام القرآن والسنة في عصرنا الحديث، وأبرز من نستطيع أن نطلق عليهم لقب (المجتهد) منذ أن خلعت هذه الأمة عن كاهلها رداء العصور الوسطى على يد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧م) حتى الآن.

ولقد كانت للرجل نظرة شاملة لميادين الإصلاح التي رأى أن خوضها ضروري لبعث حضارة العرب والمسلمين من جديد، فكتب في السياسة بمزاج خاص ومنطق متميز، وتحدث عن التعليم حديثاً مقصلاً، ووضع لمستوياته المختلفة اللوائح والمواد والقوانين، وخصص الأزهر وإصلاحه بعناية ملحوظة، ووضع لائحة «قانونية - اجتماعية» لإصلاح القضاء، ودرس مشاكل الأوقاف والمساجد، بعقاراتها وأعيانها والبشر العاملين فيها، وقدم لكل ذلك المقترنات.. إلى آخر الميادين العديدة التي

يُثبت اهتمامه بها وجود النظرة الشاملة والمتکاملة عنده فيما يتعلق بالنهضة والإصلاح^(١).

ولقد كانت قضية الأسرة في بلاد الشرق، وفي مصر بالذات، من أهم القضايا التي شغلت الرجل فأعطتها الكثير من اهتمامه، حتى لقد أفرد لبحث مشكلاتها، وتشخيص عيوبها واقتراح طرق الإصلاح لها، العديد من الآثار الفكرية التي أبدعها على امتداد حياته الفكرية التي امتدت لأكثر من ربع قرن، فلقد كتب في (الواقع المصري) سنة ١٨٨١ م عن (حاجة الإنسان إلى الزواج)، وعن (حكم الشريعة في تعدد الزوجات). وعندما تولى منصب «مفتي الديار المصرية» سنة ١٨٩٩ م تناول قضايا الأسرة في عدد من الفتاوى، من أبرزها تلك الفتوى التي قدم فيها دراسة كاملة لموضوع تعدد الزوجات، وفي العمل الفكري الذي ختم به حياته - وهو تفسيره للقرآن - وقف وقفه المجتهد أمام آيات الزواج، والطلاق، وتعدد الزوجات، فقدم رؤية إسلامية جديدة لهذه النصوص، وصاغ أفكاراً حول بعضها أحياناً إلى مواد قانونية.. أخذت ببعضها دول إسلامية، وتختلف عنها دول.. وإن كان العالم الإسلامي لا يزال، في مجموعه، متاخفاً حتى اليوم عن الموقف المتقدم والمستنير الذي وقفه الأستاذ الإمام من قضايا الأسرة عموماً وبالذات قضايا العلاقة بين الرجل والمرأة، والطلاق، وتعدد الزوجات.

(١) انظر الدراسة الشاملة التي قدماها عن فكره السياسي والاجتماعي في تقديمها لأعماله الكاملة ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م والقاهرة ٢٠٠٦ م.

ويُعطى لفکر الرجل في هذا الحقل أهميته وأبعاده أنه لم ينظر إلى هذه القضايا والمشكلات نظرية جزئية تعزلها عن قضية الإصلاح العامة لعموم الأمة، وإنما تنظر إلى الأسرة كلبنة في بنیان الأمة، لابد من مداواة جراحها إذا شئنا بعواناً قومياً ينھض برسالته ويتحدى ما يتحقق به من أخطار، فهو يتحدث عن أن «الأمة تتتألف من البيوت (العائلات) فصلاحها صلاحها، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة». وذلك أن عاطفة التراحم وداعية التعاون إنما تكونان على أشدھما وأكملھما في الغطرة بين الوالدين والأولاد. ثم بين سائر الأقربين، فمن فسدت فطرته لا خير فيه لأهله، فأي خير يرجى منه للبعداء والبعدين؟ ومن لا خير فيه للناس لا يصلح أن يكون جزءاً من بنية أمة، لأنه لم تنفع فيه اللحمة النسبية - التي هي أقوى لحمة طبيعية تصل بين الناس - فأي لحمة بعدها تصله بغير الأهل فتجعله جزءاً منهم، يسره ما يسرهم ويؤلمه ما يؤلمهم، ويرى منفعتهم عين منفعته ومضرتهم عين مضرته، وهو ما يجب على كل شخص لأمته».^(١)

ولم تكن دراسة الأستاذ الإمام لعيوب الأسرة الشرقية والمسلمة دراسة نظرية تأمليّة فقط، بل لقد استندت نظرته التأمليّة إلى دراسة الواقع، استخدم فيها الإحصاء والرصد لظواهر في بعض الأحيان، وهو يشير إلى ذلك في معرض حديثه عن التربية في مصر عندما يقول «لقد استنتجت

(١) الأمسال الكاملة للإمام محمد عبده دراسة وتحقيق د. محمد عمارنة ص ٢٢٥، ٢٢٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت سنة ١٩٧٤م.

بالاستقراء منذ كنت قاضياً في إحدى المحاكم الجزائية أن نحو ٧٥ في المائة من القضايا بين الأقارب بعضهم مع بعض.. فهل من المعقول أن يكون الفساد في العلاقة الطبيعية إلى هذا الحد من التصرم، ونتساءل عن تصرم العلائق الوطنية؟! هل يمكن بعد أن تفقد الروابط الضرورية بين العائلات أن تبحث عن الروابط للجامعة الكبرى؟! أو ليس هذا كمن يطلب الثمر من أغصان الشجر بعدما جذ أصولها وجذورها، وقطع أوصال عروقها، وغادرها قطع أخشاب يابسة؟!

ومن هنا كان تعبيره عن التفكك والتفسخ الذي أصاب الأسرة المصرية تعبيرًا خبير باحث، وهو التعبير الذي أفاد في الحديث عنه كثيراً، والذي نقدم له تموذجاً في عبارته التي تقول: «إن الروابط الطبيعية في الزواج والصهر وسائر أنواع القرابة هارت في مصر إرثاً وأضعف منها في سائر البلاد، فمن نظر في أحوالهم وتبيّن ما يجري بين الأزواج من المخاصمات والمنازعات والمضاربات، وما يكيد بعضهم لبعض يخيل إليه أنهم ليسوا من أهل القرآن، بل يجدهم كأنهم لا شريعة لهم ولا دين، بل آلهتهم أهواؤهم، وشريعتهم شهواتهم، وأن حال المماكسة بين التجار في السلع هي أحفظ وأضيّع من حال الزواج، وأقوى في الصلة من روابط الأزواج»^(١).

والامر الجدير باللحظة أن الأستاذ الإمام لم يلق تبعة هذا التفسخ العائلى والتحلل في الروابط الأسرية على عاتق المرأة،

(١) المصدر السابق. نفي الجزء ص ٦٧٧

ولم يحملها - كما كان يصنع غيره - مسؤولية ذلك وحدها، لأنها «تشير الفتنة وتبثث عن الشهوة». لم يصنع ذلك، بل ثراه يجعل الرجل القسط الأكبر من مسؤولية الإغراء في الجري وراء الشهوات، فيقول: لقد «رُعِم بعض الناس أن النساء أشد شهوة من الرجال، ومنهم من قدر هذه الشدة والزيادة بأضعاف كثيرة حدها وعدها عدًا. وهذا من نبذ الأقوال وطرحها بغير بينة ولا علم، فإن الرجال كانوا وما زالوا هم الذين يطابون النساء ويرغبون فيهن، ثم يظلمونهن حتى بالتحكم في طبائعهن والحكم على شعورهن، ويأخذ بعضهم ذلك من بعض بالتسليم والتقليل...»^{١٩}.

لم يقف الأستاذ الإمام هنا العوائق السطحية من المشكلة، وإنما شخص الداء، وحدد أن العلة كامنة في الفهم الخاطئ لموقف الشريعة من علاقة الرجل بالمرأة ومن العلاقات الأسرية، ومن سيادة ذلك التطبيق الذي يحسب الناس إسلامًا أو مستمدًا من الإسلام، بينما هو غريب كل الغربة عن حقيقة تعاليم الإسلام، فهو يرى أن نظرة الرجل إلى المرأة، كما هي في الواقع، وكما تحددها بعض القوانين التي تنظم علاقتها، إنما تعد عودة إلى ذلك الموقف الجاهلي الذي جاء الإسلام فحرر المرأة منه وأعطتها من الحقوق مثل ما للرجال. فيقول: «لقد كان الناس، لجهلهم بوجوه المصالح الاجتماعية على كمالها، لا يرون للنساء شأنًا في صلاح حياتهم الاجتماعية وفسادها.

(١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٦٦٧

حتى علمهم الوحي ذلك، ولكن الناس لا يأخذون من الوحي في كل زمان إلا بقدر استعدادهم، وإن ما جاء به القرآن من الأحكام لصلاح حال البيوت (العائلات) بحسن معاملة النساء لم تعمل به الأمة على وجه الكمال، بل نسيت معظمها في هذا الزمان، وعادت إلى جهالة الجاهلية^(١) - «ومن تدبر هذه الآيات وفهم هذه الأحكام يتخلّى له نسبة مسلمة هذا العصر إلى القرآن، ومبلغ حظهم من الإسلام»^(٢).

أما رأي الأستاذ الإمام في الموقف الإسلامي الحقيقي من قضايا الأسرة وعلاقة الرجل بالمرأة، فلقد قدمه في أثاره الفكرية التي عرض فيها - إجمالاً أو تفصيلاً - لموقف الشريعة من هذه القضايا الثلاث:

أولاً: علاقـةـ الرـجـلـ بـالـمـرـأـةـ، وـطـبـيـعـةـ الـرـابـطـةـ الزـوـجـيـةـ، وـمـوـضـوـعـ الـمـساـواـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ.

ثانياً: موقف الشريعة من الطلاق، وخاصة تحديد حق الطلاق لتلافي المضار المترتبة عليه.

ثالثاً: موقف الشريعة، والاجتهاد الإسلامي الحديث، من موضوع تعدد الزوجات.

(١) المصادر السابق، نفس الجزء . ص ٦٥٤

(٢) المصادر السابق، نفس الجزء . ص ٦٧٧

المتساواة بين الرجل والمرأة

عالج الأستاذ الإمام علاقات الزوج بالزوجة انطلاقاً من وجهة النظر التي ترى أن الإسلام قد ساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات مساواة حقيقة، بكل ما تحمله الكلمة «المساواة» من معانٍ، ويجب أن توضع هذه المساواة في التطبيق بمقتضى العرف الذي يتحدد بدرجة التطور التي وصلها المجتمع الذي يعيش فيه المسلمون.

وهو يعرض لهذه القضية في تفسيره لأيات القرآن التي تحدث عنها أو أشارت إليها، كما يعرض للآيات التي جعلت للرجال قصلاً على النساء وقدمنهم عليهن درجة، وجعلنهم قوامين عليهن، يعرض لذلك فيقدم لنا رؤية جديدة حقاً، وأضافة لفكرة المجتهدين المسلمين في العصر الحديث.

وهو يرى أن هذه المساواة التي قررها القرآن بين الرجل والمرأة إنما هي عودة بالمجتمع، وأيضاً ارتقاء به إلى الفطرة السليمة التي جعلها الخالق «ميثاقاً» بين الجنسين، بسببه ترك المرأة أهلها وذويها لتضع نفسها في أحضان إنسان جديد وغريب، فتعطيه ماله تعطه لأحد من الأهل الذين نشأت وترعرعت في أحضانهم.. فالمساواة عودة إلى الأصل الفطري، يرتقي بها الإنسان فوق التumar المرة التي صنعها استبداد الأقوياء بالضعفاء عبر مسيرة تطور الإنسان..

يرى الأستاذ الإمام أن القرآن قد أجمل الحديث عن مساواة المرأة للرجل في قوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَغْرُوفِ﴾^(١) فيتحدث عن تفسير هذه الكلمات القرآنية قائلاً: «هذه كلمة جليلة جداً، جمعت - على إيجازها - ما لا يودى بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة متساوية للرجل في جميع الحقوق إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ ذِرْجَةٌ﴾ - وسيأتي بيانه - وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعرفة بين الناس في معاشرتهم ومعاملاتهم في أهاليهم. وما يجري عليهم عرف الناس هو تابع لشريانهم وعقائدهم وأدابهم وعاداتهم، فهذه الجملة تعطى الرجل ميزاناً يزن به معاملته لزوجه في جميع الشئون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بزاراته، ولهذا قال ابن عباس، رضي الله عنهم: إنني لأترzin لامرأتي كما تترzin لي، لهذه الآية.. وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنهما أ��اء، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا للرجل عمل يقابلها لها، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثل له في جنسه. فهو متماثلان في الحقوق والأعمال كما أنها متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أى أن كلاً منها يشرقاً له عقل يتفكير في عصالجه، وقلب يحب ما يلائمه ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين

بالآخر ويتحذه عبداً يستذه ويستخدمه في مصالحه، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للأخر والقيام بحقوقه».

ثم يستطرد الأستاذ الإمام ليفسر لنا معنى «الدرجة» التي فضل الله بها الرجال على النساء، فنجدها عنده تعنى القيادة التي لا بد منها لأى مجتمع، صغيراً أو كبيراً، أسرة أو قرية أو مدينة أو أمة، والتي هي ضرورة من ضرورات توزيع العمل بين البشر فيقول: «وأما قوله تعالى: **﴿وَلِرِجَالٍ عَلَيْهِنَّ دَرْجَةٌ﴾** فهو يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء، ذلك أن هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح المفسرة بقوله تعالى: **﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بِعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾** فالحياة الزوجية حياة اجتماعية، ولا بد لكل اجتماع من رئيس: لأن المجتمعين لا بد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور، ولا تقوم مصلحتهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف، لئلا يعمل كل ضد الآخر فتختصم عروة الوحدة الجامعية ويختل النظام، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة، وأقدر على التنفيذ بقوته وماله، ومن ثم كان هو المطالب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها، وكانت هي مطالبة بطاعته في المعروف»^{١٢}.

فإذا ما عرض الأستاذ الإمام لتفصير معنى قوله تعالى: **﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾** وجدناه يعيد نفس المعنى، معنى

(١) المصادر السابقة. نفس الجزء، ص ٦٣٠ - ٦٣٥.

أن «القيام» هو «الرياسة». ولকفه يقدم لنا إضافة على جانب كبير جدًا من الأهمية. وذلك عندما يحدثنا عن أن المؤهلات «القطرية والكسبية» التي تميز الرجل عن المرأة والتى تجعل له الحق في التأديب - الذى هو من مهام الرياسة - دونها، إذا تحصلت للمرأة هذه المؤهلات فلا معنى لحصر هذا الحق من حقوق «الرياسة» فيه دونها، وبمعنى أكثر دقة وجرأة ووضوحًا. أن الأستاذ الإمام يقسم النساء إلى قسمين: قسم لم تصل به المدارك والقدرات إلى الدرجة المطلوبة، فلا بد من تقرير حق الرجل هذا بالنسبة لهن، وقسم بلغت بهن المدارك والقدرات إلى الدرجة المرغوبية، ومثلهن لا سبيل للرجال عليهن في هذا المجال. أما نص كلماته فيقول: إن «المراد بالقيام هنا هو الرياسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختيارة، وليس معناها أن يكون المرءوس مقهوراً مسلوب الإرادة لا يعمل عملاً إلا ما يوجهه إليه رئيسه، فإن كون الشخص قيماً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه، أي ملاحظته في أعماله وتربيته.. إن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن».

ثم يتحدث الأستاذ الإمام عن قول الله سبحانه ﴿فَالصَّالِحَاتُ فَإِنْتُمْ حَفَظَاتُ الْغَيْبِ بِمَا حَفَظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ شَوْزَهُنْ فَعَظُوهُنْ وَاهْجِرُوهُنْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ .. إلخ الآية. فيقول إن في ذلك تقسيماً للنساء إلى قسمين، فالصالحة «ليس للرجال عليهن شيء من

سلطان التأديب، وإنما سلطانهم على القسم الثاني الذي بينه وبين حكمه بقوله عز وجل: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ» .. «أَى خروجهن عن العرف والمألوف». كما يقرر أن القرآن الكريم قد استخدم من وسائل التعبير ما يدل على أن «نشور» المرأة هو أمر عارض وليس أصيلاً فيها، وأنه ليس القاعدة، بل الشفاعة، فيقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِمَا كَانَ يَحْبُبُ أَنْ تَكُونَ الْمُعِيشَةُ بَيْنَ الرِّجُلِينَ مُعِيشَةً مَحِيَّةً وَمُوَدَّةً وَقَرَاضَ وَالثَّنَامَ، لَمْ يَشَأْ أَنْ يَسْتَدِي النُّشُورُ إِلَى النِّسَاءِ إِسْنَادًا يَدِلُّ عَلَى أَنْ مِنْ شَانِهِ أَنْ يَقُعَّ مِنْهُنَّ فَعَلَّا، بَلْ عَبَرَ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ تُوْمِنُ إِلَى أَنْ مِنْ شَانِهِ أَلَا يَقُعَّ لِأَنَّهُ خَرْجٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ نَظَامُ الْفَطَرَةِ، وَتَطْبِيبُ بِهِ الْمُعِيشَةِ، فَفِي هَذَا التَّعْبِيرِ تَنْبِيَّهٌ لطَفِيفٌ إِلَى مَكَانَةِ الْمَرْأَةِ وَمَا هُوَ الْأَوَّلُ فِي شَانِهَا، وَإِلَى مَا يَحْبُبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنِ السِّيَاسَةِ لِهَا وَحَسْنِ التَّلْطِيفِ فِي مَعَالِمَهَا» ..

ثم تقدم الأستاذ الإمام خطوةً أبعد في هذا المجال فقرر أن سلطة الرجل هذه إنما هي موجهة للمرأة «الناشر» أما غيرها فلا سلطة للرجل عليها، حتى سلطة الموعظة.. قال: «إِنَّ الْقَانِتَاتِ لَا سَبِيلٌ عَلَيْهِنَّ حَتَّى فِي الْوَعْظِ وَالنَّصْحِ، فَضَلَّاً عَنِ الْهَجْرِ وَالضَّرَبِ» لأنَّه لا مبرر لهذه السلطة ولا داعي لذلك السلطان، فهي ليست سلطة نابعة من كون الرجل رجلاً والمرأة امرأة، وإنما من الضرورة التي تتقتضيها طبيعة تقسيم العمل على ضوء الواقع والميراث التاريخي الذي ميز الرجل في مجتمع جنسه، على المرأة في مجتمع جنسها في بعض الصفات الفطرية والمكتسبة.

ثم يشير إلى دلالة قول الله سبحانه في ختام الآية: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا كَبِيرًا» فيقول: «أَتَوْ بِهِذَا بَعْدَ النَّهْيِ عَنِ الْبَغْيِ لَأَنَّ الرَّجُلَ

إنما يبغى على المرأة بما يحسه في نفسه من الاستعلاء عليها، وكونه أكبر منها وأقدر، فذكره تعالى بعلوه وكبرياته وقدرته عليه ليتعظ ويخشى ويتقى الله فيها. واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكوننوا سادة في بيوتهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم!!^(١).

وانطلاقاً من هذا المفهوم الذي ساوي بين المرأة والرجل يقرر الأستاذ الإمام ضرورة تعليم المرأة، لا أمور البيت فحسب، بل وكل ما هو ضروري ولازم لنهاية «الأمة والملة»، لا على أنه مجرد حق للمرأة، بل على أنه واجب عليها وواجب على الرجل أن ييسره لها، فيقول إنه: «إذا كان الله قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهم عليهن - إلا ما ميزهم به من الرياسة - فالواجب على الرجال بمقتضى كفالة الرياسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهم ويجعل لهن في النفوس احتراماً يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه، فإن الإنسان، بحكم الطبيع، يحترم من يراه مورداً عالماً بما يجب عليه عاملأً به، ولا يسهل عليه أن يمتهنه أو يهينه، وإن بدرت منه بادرة في حقه رجع على نفسه بالعلامة، فكان زاجراً له عن مثلها.

خاطب الله تعالى النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات، كما خاطب الرجال، وجعل لهن عليهم مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم

(١) المصدر السابق، ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢١١

في آيات كثيرة، وباب النبى صلوات الله عليه وآله وسلامه العومنات كما باب العومنين، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم، وأجمعت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنة من أنهن مجزيات على أعمالهن فى الدنيا والأخرة، أفيجوز بعد هذا كله أن يحرمن من العلم بما عليهن من الواجبات والحقوق لربهن ولبعولتهن ولا ولادهن ولذى القربي وللامة والملة؟! العلم الإجمالي بما يطلب فعله شرط فى توجيه النفس إليه، إذ يستحيل أن تتوجه إلى المجهول، المطلق، والعلم التفصيلى به، المبين لفائدة فعله ومضره تركه يعد مسبباً للعناء يفعله والتوقى من إهماله، فكيف يمكن للنساء أن يسودن تلك الواجبات والحقوق مع الجهل بها إجمالاً وتفصيلاً؟ وكيف تسعد فى الدنيا أو الآخرة أمة نصفها كالبهائم لا يزدئ ما يجب عليه لربه ولا لنفسه ولا لأهله ولا للناس، والنصف الآخر قريب من ذلك، لأنه لا يزدئ إلا قليلاً مما يجب عليه من ذلك ويترك الباقى، ومقدمة إعانته ذلك النصف الضعيف على القيام بما يجب عليه من علم وعمل، أو إزامه إياه بما له عليه من السلطة والرياسة؟!».

* * *

وفي قضية تعلم المرأة يثير الأستاذ الإمام قضية لا اعتقاد أن أحداً من مفكري الأديان عموماً قد سبقه إليها، إذ الشائع بين أمثال هؤلاء المفكرين أنهم يركزون على ضرورة تعليم المرأة أمور دينها أولاً وقبل كل شيء، ثم بعضها من أمور الدنيا، يتفاوتون في تحديد مقداره ومداه.. أما الأستاذ الإمام فإنه يقول

لنا إن نطاق التعليم الديني للمرأة هو نطاق محدود، أما آفاق تعلمها علوم الدنيا فإنها آفاق بلا حدود، ونص عبارته يقول: «إن ما يجب أن تعلمه المرأة من عقائد دينها وأدابه وعباداته محدود، ولكن ما يطلب منها لنظام بيتها وتربيتها أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا، كأحكام المعاملات يختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، كما يختلف بحسب ذلك الواجب على الرجال، فالأية تدل على اعتبار العرف في حقوق كل من الزوجين على الآخر، والعرف يختلف باختلاف الناس والأزمنة»^(١).

ولقد سبق وأشارنا إلى أن الأستاذ الإمام قد رأى في هذه المساواة بين المرأة والرجل التطبيق العملي لذلك «الميثاق» الفطري الذي عقدته الفطرة على الرجل وأعطته للمرأة، وهو يتحدث عن هذا «الميثاق» في تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى **«وَأَخْذُنَّ مِنْكُمْ مِثَاقًا غَلِيظًا»**. فيقول: «إن هذا الميثاق الذي أخذناه النساء من الرجال لا بد أن يكون مناسباً لشئون الفطرة السليمة، وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة **«وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْواجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مُوَدَّةً وَرَحْمَةً»**^(٢) وهذه آية من آيات الفطرة الإلهية هي أقوى ما تعتمد عليه المرأة في ترك أبويتها واحتتها وسائر أهلها، والرضا بالاتصال برجل غريب عنها، تساهمه النساء والضراء، فمن آيات الله تعالى في هذا الإنسان أن تقبل المرأة بالانفصال من أهلها ذوى الغيرة عليها

(١) المصدر السابق ج ٤، هـ ٦٣٠ - ٦٣٢.

(٢) الرؤم ٢١.

لأجل الاتصال بالغرير، تكون زوجاً له ويكون زوجاً لها، تسكن إلية ويسكن إليها، ويكون بينهما من المودة والرحمة أقوى من كل ما يكون بين ذوي القربى، فكأنه يقول: إن المرأة لا تقدم على الزوجية، وترضى بأن تترك جميع أنصارها وأحبابها لأجل زوجها، إلا وهي واثقة بأن تكون صلتها به أقوى من كل صلة، وعيشتها معه أهنا من كل عيشة، وهذا ميثاق فطري من أغلى المواثيق وأشدّها إحكاماً، وإنما يفّقه هذا المعنى الإنسان الذي يحس بحس احساس الإنسان. فمن يتأمل تلك الحالة التي ينشئها الله تعالى بين الرجل وامرأته يجد أن المرأة أضعف من الرجل وأنها تقبل عليه وتسلم نفسها إليه مع علمها بأنه قادر على هضم حقوقها، فعلى أي شيء تعتمد في هذا الإقبال والتسليم؟ وما هو الضعنان الذي تأخذه عليه، والميثاق الذي توافقه به؟ مازا يقع في نفس المرأة إذا قيل لها: إنك ستكونين زوجاً لفلان؟ إن أول شيء يخطر في بالها عند سماع مثل هذا القول أو التفكير فيه - وإن لم تسأل عنه - هو أنها ستكون عنده على حال أفضل من حالها عند أبيها وأمها، وما ذلك إلا لشيء استقر في فطرتها، وراء الشهوة، ذلك الشيء هو عقل إلهي وشعور فطري أودع فيها ميلاً إلى صلة مخصوصة لم تعهدنا من قبل، وثقة مخصوصة لا تجدها في أحد من الأهل، وحنوا مخصوصاً لا تجد له موضعاً إلا في البعل، فمجموع ذلك هو الميثاق الغليظ الذي أخذته من الرجل بمقتضى نظام الفطرة الذي يوثق به ما لا يوثق بالكلام الموثق بالعهود والأيمان، وبه تعتقد المرأة أنها بالزواج قد أقبلت على

سعادة ليس وراءها سعادة في هذه الحياة، وإن لم تر من رضيتك
به زوجاً، ولم تسمع له من قبل كلاماً، فهذا ما علمنا الله تعالى
إياه، وذكرنا به - وهو مركوز في أعماق نفوسنا - بقوله «إن
النساء قد أخذن من الرجال بالزواج ميثاقاً عليطاً، فما هي قيمة
من لا يخفى بهذا الميثاق، وما هي مكانته من الإنسانية؟»^{١٠}

نعم .. بهذا الأفق المستنير نظر الأستاذ الإمام إلى آيات القرآن
التي تحدثت أو أشارت إلى علاقة الرجل بالمرأة، ومن هنا
المخلوق الفكري حدد أن مساواة القرآن بين الرجل والمرأة « تعد
رकناً من أركان الإصلاح في البشر» وبين صوصه الكثيرة التي
تناشرت في آثاره الفكرية صاغ أكثر محاولات الاجتهاد
الإسلامي الحديث تقدماً في هذا المجال.

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ١٩٣ ، ١٩٤

الطلاق بين الإطلاق والتقيد

لم يقف الأستاذ الإمام عند الحدود التي وقف عندها أغلب الذين راموا الإصلاح في هذا الميدان عندما اكتفوا باييراد الحديث النبوى القائل: «إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق»^(١) ذلك أن هذا الحديث لا يؤدي إلى أكثر من جعل الطلاق وفاصم عرى الحياة الزوجية أمراً مكروراً وبغيضاً عند الله، فهو يكره إلى الناس، وبالذات الرجل، استخدام هذا «الحق» «العباس» ولكن لا «تقيداً»... وما كان يبحث عنه الأستاذ الإمام، ويرى فيه العلاج، هو «تقيد» الطلاق والتقدم خطوة أبعد من جعل هذا «الحق» مطلقاً وغير محدد بغير إرادة الفرد مالك عصمة الحياة الزوجية، التقدم خطوة تجعل استخدام هذا «الحق» من اختصاص «القاضي»، وذلك عن طريق تطبيق ما جاء في القرآن الكريم خاصاً بـ«التحكيم» في النزاع الذي يهدد بالطلاق إذا اعترى هذا النزاع علاقة الأزواج.

وكما هي عادة الأستاذ الإمام، فلقد انطلق يبحث عن اجتهاد إسلامي يعالج هذه المشكلة بعد أن لمس - كباحث اجتماعي - مدى الظلم الذي يوقعه انتشار الطلاق في حياة الأسر والعائلات، ومن ثم حياة الأمة جموعاً، والرجل يتحدث عن هذا الظلم فيarah شر أنواع الظلم التي يوقعها إنسان بإنسان، فيقول: «إن ظلم الأزواج للأزواج أعرق في الإفساد وأعجل في الإهلاك من ظلم

(١) رواه أبو داود وابن ماجه.

الأمير للرعاية: لأن رابطة الزوجية أمنن الروابط وأحکمها فتلاً في الفطرة، فإذا فسست الفطرة فساداً انتكث به هذا القتل، وانقطع هذا الحبل، فلأى رجاء في الأمة بعده، يمنع عنها غضب الله وسخطه؟ ثم إن هذا الظلم ظلم للنفس يؤدي إلى الشقاء في الآخرة، كما أنه مُشَقٌ بطبعته في الدنيا، وقد بلغ التراخي والانفصال في رابطة الزوجية لعهدهنا هذا ميلغاً لم يعهد في عصر من العصور الإسلامية، فأسرف الرجال في الطلاق، وكثير نشوذ النساء وافتداهن من الرجال بالخلع - (دفع المال مقابل الطلاق) - لفساد الفطرة في الزوجين، وتعذر حدود الله من الجانبيين»^(١).

وفي تفسير الأستاذ الإمام لقول الله سبحانه ﴿فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحْلِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّىٰ تَنكِحْ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ يعلل لماذا قال الله ﴿فَإِنْ طَلَقَهَا﴾ ولم يقل «فإذا طلقها» فيقول: إنه سبحانه وتعالى «عبر عن المطلقة الثالثة (بيان) دون (إذا): للإشارة بأنها لا ينبغي أن تقع مطلقاً - (أى لا ينبغي أن تفصيم عرى الزوجية بالطلاق) - كان تعالى لا يرضى أن يتجاوز الطلاق مرتين» - (أى لا يرضى أن يتجاوز الطلاق الرجعي إلى الطلاق البيان).

وهذه الآيات التي وردت في القرآن خاصة بموضوع الطلاق، يقرر الأستاذ الإمام أن الخطاب فيها موجه إلى مجموع الأمة، لا الفرد المكلف وحده، ومن ثم فإن الدولة - الممثلة لمجموع الأمة - مطالبة بالتدخل والقيام على تنفيذ وتحقيق هذه

(١) المصدر السابق. ج. ٤. ص ٦٤١.

الوصايا والاحكام، ففى تفسيره لقول الله سبحانه: «فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَيْمَانَ^(١)
بِقِيمَةِ حَذْوَدِ اللَّهِ» يقول الأستاذ الإمام: «إن الخطاب فى مثل هذا
للامة: لأنها متكافلة فى المصالح العامة، وأولوا الأمر هم
المطالبون - أولًا وبالذات - بالقيام بالمصالح، والحكام منهم
وسائل الناس رقباء عليهم»^(٢). وفى تفسيره لقول الله سبحانه:
«وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَغْلُظُنَّ أَجْلَهُنَّ» يقول: إن «الخطاب للأمة: لأنها
متكافلة فى المصالح العامة على حسب الشريعة».

ياخذ كل واحد حظه من الخطاب للمجموع.. والحكمة في هذا
الخطاب العام هنا أن يعلم المسلمين أنه يجب على من علم منهم
بوقوع المنكر من أولياء النساء أو غيرهم أن ينبوه عن ذلك حتى
يفنىء إلى أمر الله، وأنهم إذا سكتوا عن المنكر ورضوا به يأثمون.
والسر في تكافل الأمة أن الأفراد إذا وكلوا إلى أنفسهم فكثروا ما
يرجحون أهواءهم وشهواتهم على الحق والمصلحة، ثم يقتدى
بعضهم ببعض مع عدم التكير، فيكثر الشر والمنكر في الأمة.
فتنهك، ففي التكافل والتعاون على إزالة المنكر دفاع عن الأمة.
ولكل مكلف حق في ذلك: لأن البلاء إذا وقع فإنه يصيبه سهم
منه. قال تعالى: «لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاؤِدَ
وَعِيسَىٰ بْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَاهُونَ عَنْ
مُنْكَرٍ فَعَلُوْهُ لِبَنْسٍ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٧٩...٨٠)».

(١) المصدر السابق. نفس الجزء . ص ٦٣٩.

(٢) المائدة . ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) المصدر السابق. نفس الجزء . ص ٦٥٦ ، ٦٥٢ .

فالأمة بأسراها - وفي مقدمتها الدولة الممثلة لأفرادها - مخاطبة بهذه الوصايا والأحكام، ومطالبة بالتدخل والقيام على التنفيذ، وهذا يعني أن أمور الطلاق ليست «مسألة خاصة» بالرجل، ولا هي شأن من شئون الأسرة وحدها

أما الحديث الذي تناول به الأستاذ الإمام موضوع «تعييد» الطلاق بشكل صريح ومبادر وحاسم، فلقد جاء في تفسيره لأية النساء ٣٥ التي يقول فيها الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ خَفَمْ شُقُاقَ بَيْنَهُمَا فَابْعُثُوا حَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا وَهُكْمٌ مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوقِنُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهِمَا خَبِيرًا﴾.. يقول الأستاذ الإمام: «الخطاب المؤمنين، ولا يتاتي أن يكلف كل واحد أو كل جماعة منهم ذلك؛ ولذلك قال بعض المفسرين: إن الخطاب هنا موجه إلى من يمكنه القيام بهذا العمل ممن يمثل المسلمين، وهم الحكماء، وقال بعضهم إن الخطاب عام ويدخل فيه الزوجان وأقاربهما، فإن قام به الزوجان أو ذوي القربى أو الجيران فذاك، والا وجوب على من بلغه أمرهما من المسلمين أن يسعى في إصلاح ذات بينهما بذلك (أى بالتحكيم)، ويتعلق الأستاذ الإمام على هذين الرأيين فيقول: «وكلا القولين وجيه، فال الأول يكلف الحكماء ملاحظة أحوال العامة والاجتهاد في إصلاح أحوالهم، والثانى يكلف المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ويعينه على ما تحسن به حاله، وقوله: ﴿إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوقِنُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ يشعر بأنه يجب على الحكماء إلا يدخلوا وسعا في الإصلاح كأنه يقول: إن صحت إرادتهم فالتوقيف كان لا محالة، وهذا يدل على نهاية العناية من الله تعالى في إحكام نظام البيوت الذى لا قيمة له

عند المسلمين في هذا الزمان. وانظروا كيف لم يذكر عقاب التوفيق بينهما، وهو التفريق عند تعينه، لم يذكره حتى لا يذكر به: لأنَّه يبغضه، وليسُ شأنه أن يقع. وظاهر الأمر أنَّ هذا التحكيم واجب»..

وبعد أن قرر الأستاذ الإمام «وجوب» التحكيم، وضرورة تنظيمه، وأن الخطاب في تلك عام يشمل الدولة التي لا يمكن تنظيم التحكيم دون تدخل منها، بعد ذلك أخذ ينبع على المسلمين اختلافهم حول التحكيم. هل هو «واجب» أم «مندوب»، ونسياً لهم تطبيقه، حتى ولو كان مندوباً، وما ترتيب على هذا الإهمال من شيوع الفساد والانحلال في العلاقات الأسرية والمجتمعات، يقول: «... لكنهم اختلفوا فيه، قال بعضهم إنه واجب، وبعضهم: إنه مندوب . واستغلوا بالخلاف فيه عن العمل به؛ لأن عنايتنا بالدين صارت محصورة في الخلاف والجدل، وتعصب كل طائفة من المسلمين لقول واحد من المختلفين، مع عدم العناية بالعمل به، فها هم أولاء قد أهملوا هذه الوصية الجليلة، لا يعمل بها أحد على أنها واجبة ولا على أنها مندوبة، والبيوت يدب فيها الفساد، فيفتك بالأخلاق والأداب، ويسرى من الوالدين إلى الأولاد. **(إنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا خَيْرًا)** أي أنه كان فيما شرعه لكم من هذا الحكم عليما بأحوال العباد وأخلاقهم وما يصلح لهم، خيراً بما يقع بينهم وبأسبابه الظاهرة والباطنة، فلا يخفى عليه شيء من وسائل الإصلاح بينهما. وانى لأكاد أبصِر الآية الحكيمية تومى بالاسمين الكريمين - (العليم الخير) -

إلى أن كثيراً من الخلاف يقع بين الزوجين فيظنون أنه مما يتذر
تلافيه هو في الواقع ونفس الأمر ناشئ عن سوء التفاهم لأسباب
عارضة، لا عن تباين في الطبع أو عداوة راسخة، وما كان كذلك
يسهل على الحكمين الخبريين بدخل الزوجين، لقربهما منها،
أن يمحصا ما علق من أساليبه في قلوبهما، متى حسنت النية
وصحت الإرادة»^(١).

ولقد أتيحت للأستاذ الإمام الفرصة أن يقدم فكره هذا حول
«التحكيم» في صورة صياغات قانونية تقييد موادها الإباحة التي
جرت إلى الفوضى والفساد في هذا الميدان.. فلقد استشارته
الحكومة في بعض الحالات التي تعرض للزوجة، فتطلب فيها
الطلاق، فصاغ قانوناً وضع به سلطة الطلاق بيد القاضي في عدد
من الحالات، وجعل من بين هذه الحالات، حالة وقوع الخرر
بالزوجة من الزوج «كالهجر بغير سبب شرعى، والضرب والسب
بدون سبب شرعى» و«حدوث التزاع، واستداره مع عدم إمكان
انقطاعه»... إلخ.. إلخ. وعرض هذا القانون يومئذ على شيخ الأزهر
فأقره، وبعث إلى الأستاذ الإمام برسالة إشادة وتأييد وثناء^(٢).

وعندما سأله «فرج أنطون» (١٨٦١ - ١٩٢٢م) صاحب مجلة
«الجامعة»، الأستاذ الإمام عن رأي الشريعة الإسلامية في
«التحكيم» بين العمال وأصحاب الأعمال، استطرد في جوابه إلى

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٢١١، ٢١٢.

(٢) انظر بعض هذا المشروع بقانون في الفتوى التي سيأتي بمحاجتها ضمن نصوص
الإمام عن الطلاق في هذا الكتاب.

«التحكيم» الذي ورد في القرآن وتحدث عن «التحكيم» بين الزوج والزوجة فقط بأنه «واجب» على ولی الأمر وعلى جماعة المسلمين، وذلك يعني أن الإثم بإهمال إقامته وتطبيق نظامه إنما يلحق المجتمع الإسلامي بأسره، حكامًا ومحكومين، ذلك أن إهماله يفضي إلى «فساد في البيوت بين الأولاد والأقارب، ومثل هذا الفساد مما يسرى ويتشر حتى يؤذى الأمة بتعامها في صلاتها بعضها مع بعض، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل حتى كأنه لم يرد في التنزيل!»^(١)

فهو هنا قد حسم القضية لمصلحة «التحكيم»، وعندما اعتبره «واجبًا» على ولی الأمر فإنه قد وضع بذلك رأيه مع الذين يرون تقييد هذا الحق بـ«التحكيم»، وجعل «الحكمين» وـ«القاضي» الذي يمثل ولی الأمر والدولة ضوابط وصمامات أمن للأسرة ترفع من سماء حياتهما ذلك الشبع المخيف والخطير الذي يهدد بنائها بالانفلاش.

(١) المصدر السابق، ج ١ ص ٦٧٥.

تعدد الزوجات

أما موضوع تعدد الزوجات، ورأى الإسلام فيه، فلقد استمر اهتمام الأستاذ الإمام به طوال حياته الفكرية فكتب عنه في (الواقع المצרי) - عددي ٧، ٨ مارس سنة ١٨٨١م) وأصدر بشأنه فتوى ليس لها في الاجتهاد الإسلامي نظير في موضوعها - عندما تولى منصب الإفتاء - وأفاض في الحديث عنه عندما جلس بالجامع الأزهر يفسر قول الله سبحانه في الآية ٣ من سورة النساء «وَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْقَاصَ فَلَا تُنْكِحُوهُنَّا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُثْلِي وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْقَاصَ فَلَا تَعْدِلُوهُنَّا فَوَاحِدَةٌ» وفي هذه المناسبات الفكرية الثلاث حدد الأستاذ الإمام رأيه كأوضح ما يكون التحديد.

ففي مقال (الواقع المצרי) الأول يدعو إلى تقييد الشهوة الجنسية في الإنسان، ويرى التزام «الاختصاص بين الزوج والزوجة» عندما يقول: «إن سعادة الإنسان في معيشته، بل صيانته وجوده في هذه الدار موقوفة على تقييد تلك الشهوة الجنسية بقانون يضبط استعمالها، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها، وتوجب الالتزام بين الزوج والزوجة».^(١)

وعندما يعرض لرأي الشريعة الإسلامية في تعدد الزوجات يقطع بأنها قد علقت إباحة التعدد على شرط التحقق من العدل

(١) المصدر السابق - ج ٢ ص ٧٠

بينهن، ويقطع بأن هذا العدل غير ميسور التحقق «كما هو مشاهد»، ومن ثم فإن الموقف هو وجوب الاقتصار على الزوجة الواحدة ما دام هناك ظن بعدم تحقيق هذا العدل المطلوب، يقول في المقال الثاني من مقالات «الوقائع المصرية»: «قد أباحت الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع نسوة، إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهن، والا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ خَفَتُمُ الْأَنْعَلَى فَوَاحِدَةً﴾، فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها احتل نظام المنزل وساعته معيشة العائلة، فأبعد الوعيد الشرعي وذلك الإلزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلًا، يجوز الجمع بين الزوجات عند توهם عدم القدرة على العدل بين النسوة فضلاً عن تتحققه».

وبعد مقالات «الوقائع»، عرض الأستاذ الإمام لنفس القضية في تفسيره للقرآن وفي الفتوى التي قدم فيها دراسة عن تعدد الزوجات من الناحية التاريخية وموقف الإسلام منه، وما يجب أن تصنع إزاء مشاكله وأثاره على حياة الأسرة المسلمة.. ولقد قرر- في عرضه هذا - عدة مبادئ، أهمها:

- ١- إن نظام تعدد الزوجات، واعتبار هذا النظام، ليس قسمة أصيلة من قسمات الشرق، وليس عادة من عادات الشرقيين يتميزون بها عن الغرب والغربيين، فإن بعض شعوب الشرق مثل «التبت» و«المغول» لا تعرف تعدد الزوجات، كما أن بعض فترات التاريخ قد عرفت هذا النظام عند بعض الشعوب الغربية مثل

«الغولو» و«الجرمانيين». ومن ثم فإن هذا النظام هو وليد ظروف وعوامل اقتصادية واجتماعية وحربية، وليس خاصية للشرق والشرقيين تستعصى على العلاج والتغيير والإلغاء.

٢- إن نشأة تعدد الزوجات قد ارتبطت بوجود الذين اعتادوا باحتكار «الرئاسة» و«الثروة» في هذه المجتمعات. ولقد دعت إليه كثرة النساء عن الرجال بسبب الحروب التي أهلكت عدداً كبيراً من الرجال - مثلاً ما حدث للعرب في جاهليتهم - ومن ثم فاته مرتبط بظروف معلومة، على الناس أن يفكروا في تغييره بتغير هذه الظروف.

٣- إن الإسلام عندما ظهر قد اتخذ موقفاً إصلاحياً من نظام تعدد الزوجات، فلقد كان التعدد مباحاً بلا حدود، فجعل الإسلام له حدّاً لا يتعداه وهو أربع زوجات، وطبق هذا التحديد بـ«أثر رجعي» عندما جعل الذين أسلموا ولهم أكثر من هذا العدد من الزوجات يتخلون عمّا زاد على الأربع. كما اشترط العدل المطلقاً لقيام التعدد. وليس صحيحاً ما يدعوه بعض الباحثين الغربيين من أن الإسلام قد أقر نظام التعدد الجاهلي في الزوجات «وان ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً». وإن منشأ هذا الخطأ عند هؤلاء الباحثين أنهم قد درسوا أحوال المسلمين وواقعهم لا الإسلام وقواعده، وذلك في عصور بعدها الشقة بين نظام تعدد الزوجات عند المسلمين والموقف الحقيقي للإسلام من هذا الموضوع.

٤- إن الإسلام عندما أباح التعدد إنما كان يريد الخروج بالناس من ظلم أشد، وذلك عندما كانوا يتزوجون الستيات

اللائي تحت وصايتها طمعاً في ماليهن. فيهم صون حقوقهن..
فقال لهم الإسلام: دونكم الآخريات فتزوجوا منهن حتى أربع..
وإنه عندما أباح لهم ذلك قد اشترط لهذه الإباحة تحقق العدل
المطلوب بين الزوجات. فإن ظن الرجل عدم تتحقق العدل المطلوب
وجب الاقتصار على الزوجة الواحدة.. فال موقف ليس الترغيب في
التعدد، بل التبفيض له.

٥- ثم يصل الرجل إلى السؤال الحاسم: هل يجوز مع تعدد
الزوجات؟ ويجيب عنه بالجواب الحاسم. نعم. لأن العدل المطلوب
شرط لإباحة التعدد، وتحقق هذا العدل «مفقود حتماً». وجود
الإنسان الذي يعدل بين الزوجات المتعددات هو أمر نادر، لا
يصح أن يقاس عليه التشريع. كما أن التعدد قد أصبح مصدر
ضرر محقق واقع بالزوجات.. وأنه يورث العداوة والبغضاء بين
الأبناء والبنات مما يهز كيان الأسرة. البنية الأولى في المجتمع.
ومن ثم فإن للحاكم، وللعلم الدين أن يضع تعدد الزوجات بشكل
مطلق، وذلك باستثناء حالة الضرورة القصوى، مثل عقم المرأة
مع رغبة الزوج في الإنجاب الذي هو الغاية الكبرى من الزواج.
عند ذلك يباح الزواج بثانية، بعد رفع الأمر إلى القضاء الذي
يختص بالتحقق من قيام الضرورة، أي أن الزواج بثانية لا يباح
إلا بحكم من القضاء.

أما النصوص الكاملة التي خمنها الأستاذ الإمام هذه الآراء،

فهي:

أولاً: الفتوى التي أصدرها وهو يشغل منصب «مفتي الديار المصرية». والتي نشرها المرحوم الشيخ محمد رشيد رضا في عدد مجلة «المنار» الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٢٧م (٢٩ شعبان سنة ١٣٤٥هـ).^(١) والتي يقول في نهايتها:

«وأما جواز إبطال هذه العادة، أي عادة تعدد الزوجات، فلا ريب فيه.

أولاً: فلأن شرط التعدد هو التحقق من العدل، وهذا الشرط مفقود حتماً، فإن وجد واحد واحد من المليون فلا يصح أن يتعدد قاعدة، ومتى غلب الفساد على النفوس، وصار من المرجع إلا يعدل الرجال في زوجاتهم جاز للحاكم أو لعالم الدين أن يمنع التعدد مطلقاً، مراعاة للأغلب.

وثانياً: قد غلب سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند التعدد، وحرمانهن من حقوقهن في النفقة والراحة، ولهذا يجوز للحاكم والقائم على الشرع أن يمنع التعدد دفعاً للفساد الغالب.

وثالثاً: قد ظهر أن منشأ الفساد والعداوة بين الأولاد هو اختلاف أمهاياتهم، فإن كل واحد منهم يتربى على بعض الآخر وكراهيته، فلا يبلغ الأولاد أشدتهم إلا وقد صار كل منهم من أشد الأعداء للأخر، ويستمر النزاع بينهم إلى أن يخربوا بسوائهم بأيديهم وأيدي الظالمين، ولهذا يجوز للحاكم أو لصاحب الدين أن يمنع تعدد الزوجات والجواري معاً صيانة للبيوت من الفساد.

(١) الحدير السابق ج ٢ ص ٩٠ - ٩٥ (وانظر نصها الكامل في موضوع من هذا الكتاب).

نعم.. ليس من العدل أن يمفع رجل لم تأت زوجته منه بأولاد
أن يتزوج أخرى ليأتي منها بذرية، فإن الغرض من الزواج
التناسل، فإذا كانت الزوجة عاقراً فليس من الحق أن يمنع
زوجها من أن يضم إليها أخرى.

وبالجملة، فيجوز الحجر على الأزواج عموماً أن يتزوجوا غير
واحدة إلا لضرورة ثبتت لدى القاضي، ولا مانع من ذلك في
الدين أبداً، وإنما الذي يمنع ذلك هو العادة فقط».

ثانياً: التفسير الذي ألقاه الأستاذ الإمام بالجامع الأزهر
لآلية القرآنية التي جاء فيها ذكر تعدد الزوجات - «آية النساء
رقم ٢» - ﴿وَإِنْ خَفِتُمُ الْأَنْقَسْطُوا فِي الْبَيْتِمَا فَانْكِحُوهَا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ
النِّسَاءِ مُشْرِكِي وَثَلَاثَ وَرِبَاعٍ فَإِنْ خَفِتُمُ الْأَنْقَسْطُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلِكْتُمْ
ذَلِكَهُ أَذْنِي أَنْ قُولُوا﴾ وهو التفسير الذي ألقاه في العام الذي توفي
فيه «سنة ١٩٠٥ م.. وفيه قال الأستاذ الإمام^(١):

«كان المتعدد في صدر الإسلام فوات، أهمها: صلة النسب
والشهر الذي تقوى به العصبية، ولم يكن له من الضرر مثل ما
له الآن، لأن الدين كان متمكاناً في نفوس النساء والرجال، وكان
أذى الضرة لا يتجاوز ضرتها، أما اليوم فإن الضرر ينتقل من كل
ضرة إلى ولدها، إلى والده، إلى سائر أقاربه».

فيجب على العلماء النظر في هذه المسألة . فهم لا ينكرون أن
الدين نزل لمصلحة الناس وخيرهم، وأن من أصوله منع الضرر

^(١) المصدر السابق . ج ٥ من ١٦٩ - ١٧١ (وانظر نفسه الكامل في مكانه من هذا
الكتاب).

والضرار، فإذا ترتب على شيء مفسدة في زمان لم تكن تلخصه فيما قبله، فلا شك في وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على الحال الحاضرة.

إن إباحة تعدد الزوجات مضيقة، قد اشترط فيها ما يصعب تتحققه، فكأنه نهى عن كثرة الأزواج، وأنه يحرم على من خاف عدم العدل أن يتزوج أكثر من واحدة».

* * *

وبعد.. فهذه كلمات الأستاذ الإمام، قدم بها إلى الحياة الفكرية الإسلامية - منذ أكثر من قرن من الزمان - صفحة من صفحات الاجتهاد الإسلامي العقلاني المستنير.. وهي صفحة فيها - إلى جانب الآراء والقضايا الهامة - المنهج المتقدم في النظر إلى نصوص الفكر الإسلامي خاصة، والفكر الديني عموماً، وهو المنهج الوحيد القادر على أن يجعل من هذه النصوص قوة وطاقة تساعد في تطوير المجتمعات إلى الأمام.

كما أن في هذه الصفحة أحد الأدلة على أن الرجل كان أبرز عقل إسلامي في عصرنا الحديث وقف أمام كتاب الله وسنة رسوله، فرأى فيه ما لم يره الكثيرون من معاصريه، وحاول بهما أن يسهم في تجديد وتطوير الحياة الفكرية والصادمة لل المسلمين خاصة، وللشرقيين على وجه العموم.. رحمة الله.

نصوص الأستاذ الإمام

عن رأي الإسلام في

العلاقات الزوجية والمساواة بين الرجال والنساء

■ فوائد المعاشرة..

■ حاجة الإنسان إلى الزواج..

■ المساواة بين الرجال والنساء: تفسير آية:

﴿ولهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرْجَةٌ﴾

■ القوامة: تفسيم للعمل: تفسير آية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾

■ ميثاق الفطرة بين الزوجين: تفسير آية: ﴿وَأَخْذُنَّ مِنْكُمْ
مِيثَاقًا عَلَيْطَا﴾

■�احترام حرية المرأة في اختيار الزوج.

فوائد المصاورة (١)

لا يخفى أن أحكام الشريعة المقدسة ترشدنا إلى أن المصاورة نوع من أنواع القرابة، تلحم بها العائلات المتبااعدة في النسب، وتتجدد بها صلات الألفة والاتحاد، فقد حرم الله على الشخص أن يتزوج بأمه أو أخته من أصولها وفروعها، كما حرم عليه أن يتزوج بأخته أو أختي من أصول نفسه وفروعه، وكذلك حرم على زوجته أن تفترن بشيء من أصوله أو فروعه، فكأنما أنزل الله كلاماً من الزوجين منزلة نفس الآخر، حتى أنزل فروع كل منها وأصوله بالنسبة إلى الآخر منزلة أصول نفسه وفروعه، فهذه حكمة بالغة أقامها الشرع لنا برهاناً واضحاً على أن اتصال إحدى العائلتين بالأخرى بطريق المصاورة مساواً لنفس القرابة النسبية في الأحكام والحقوق والاحترام، وهذا هو الموافق لما عليه طبيعة الاجتماع الإنساني، ولازم لرابطة القرابة النسبية بالطبع.

فإذننا قد ذكرنا في جملنا السابقة^(١) أن حكمة الزواج كما نص عليه علماؤنا إنما هي حفظ النوع ووقاية الوجود البشري من خطر الفناء والزوال، وبيننا أن هذا إنما يكون باطمئنان كل من الزوجين إلى الآخر، وتوجههما إلى غاية واحدة وهي حفظ أنفسهما وحفظ نسلهما، وإعداد جميع ما يلزم لوقايته ونعمانه وأبلاغه الحد الذي يستقل عنده بالمعنى في حفظ وجوده، ويطلب

(١) الأعمال الكاملة للإمام عحفظ عبد عبده ج ٢ ص ٩٨، ٩٩.

(٢) أي في مقالات سبقت هذا المقال في الوقائع المصرية.

من أسباب بقاء النوع ما طلبه والده، فمن كانت له ابنة، وهو يميل إليها ميل الوالد إلى ولده، وقضت سنة الله في خلقه بأن يقتربن بها شخص من الناس، فمقتضي عحبة الوالد لابنته أن يطلب لها جميع الخيرات، ويؤود لو بلغت أقصى درجات السعادة، وحيث إن سعادتها يبعد أن تكون بدون سعادة زوجها الذي هي مقترنة به، فمن الواجب عليه أن يميل إلى زوجها ميله إلى نفسها، ويكون عوناً له على سعادته، لتنحصل بها سعادة ابنته، وهكذا كل من ينتسب إليها بتنوع من القرابة، فعليهم أن يكونوا على طراز من المحبة لزوجها، مثل ما هم عليه بالنسبة إليها فلو سعى أحد منهم في تكدير خاطر الزوج الذي هو مرتبط بها ارتباط الروح بالجسد فقد سعى في تكديرها لا محالة.

وهكذا يجب على نفس الزوج وأقربائه لنفس الزوجة وأقاربها مثل تلك الواجبات، فيلزم أن تكون المصاهرة سبباً حقيقياً في ارتباط العائلات، توجب على كل من العائلتين للأخرى مثل ما توجب القرابة النسبية على كل من أعضاء العائلة للأخر.

وعلى هذا جرت عوائد الأمم التي كنا نسميها وحشية في الأزمنة السابقة، ولا تزال عوائدها على ذلك إلى هذا الوقت في الأقطار التي لم يشرفها اسم التمدن، فلا تصاهر قبيلة قبيلة أخرى إلا إذا أرادت أن تدخل معها تحت ميثاق واحد، تكون به كل منها عوناً للثانية على دفع جميع العكاره وجلب كافة المألفات، ولو أن دماء سفك بين قبيلتين، وعداوة تعكست في نفوس جميع أفرادهما أزمنة طوالاً، ثم ملوا مقارفة الحروب،

وكلوا من مقارعة القتال، وطلبووا الراحة الدائمة والسلام المستمر
لم يجدوا وسيلة تقطع عرق العداوة وتستبدل بها رياط المحبة إلا
أن تتصاهر القبيتان، فتصيران كذى نسب واحد، ويُتناسى بذلك
ما كان من أمر العداوة.

وهكذا كانت السُّنَّةُ فِي الْبَلَادِ الْمُتَمَدِّنَةِ، وَلَمْ تَرُزِّ عَلَيْهَا إِلَى
الْيَوْمِ، يَعْدُونَ الْمُصَاهِرَةَ عَلَاقَةً تَامَّةً لِلنَّارِ، حَتَّى إِنَّ الْمُطَوْكَ
تَتَخَذُهَا وَاسْطِعَةً سِيَاسِيَّةً لِاستِهْلاَلِ كُلِّ مِنَ الدُّولَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى،
فَانْتَقَلَ أَمْرُ الْمُصَاهِرَةِ وَعَظَمَ شَانُهَا حَتَّى غَدَتْ رَابِطَةُ بَيْنِ الْأُمَّمِ
الْمُتَنَافِرَةِ، كَمَا تَقْضِيهِ الطَّبِيعَةُ وَتَشِيرُ إِلَيْهِ الشَّرِيعَةُ.

غير أن هذه الفوائد الجليلة التي وضعها الله - سبحانه وتعالى - في عقد الزواج والمصاہرة إنما تتوفر للإنسان ويتمتع بها إذا روعي فيه حكمته الأصلية، واتبعت فيه الأصول الشرعية، وعلم كل من الزوجين علم اليقين أنه لم ينضم إلى الآخر إلا ليكون ركناً من أركان سعادته وعوئلاً له على القيام بتلك الوظيفة الإنسانية، وهي وظيفة حفظ النسل والبلوغ به حد الكمال، وهذا إنما يكون إذا حسنت تربية كل من الذكر والأثني، وتحلت نفوسهما بالفضائل، وعقولهما بالمعرفة الحقة، حتى عدوا لذة المجتمع وسيلة وطريقة إلى ذلك الخير الكلى، أعني التعاون والتعاضد على حفظ الذات الشخصية وال النوع الكلى، أعني حفظ الذرية. فإن هذا التصوير يستدعى نظراً عاماً وتطلعاً لغاية كلية تغنى عندها جميع الغايات الجزئية، فتتوجه همة كل من المزدوجين إلى جلب المصالح ودرء المفاسد، وعلى ذلك

تكون عزائم الأنسباء والأقرباء لكل منهما، مراعاة لغاية المحبة
الرجمية عينها، كما بيناه أولاً

ولكن إذا كانت أهالي البلاد منصرفة العقول عن رعاية الحكم الإلهية، قاصرة الأذهان فلا تنظر إلا إلى اللذاذة الواقتية الآنية،رأيت أسباب المودة تتقارب عندها إلى أسباب عداوة ونفور، لا ترى أن المصاهرة التي وضعها الله من أقوى أسباب الارتباط، وأنزلها منزلة النسب، كيف صارت عند غالب الناس في بلادنا سبباً للعداوة والقطائع الشديدة؟ والسبب في ذلك قصور التربية ونقص العقول، فقد يتزوج الرجل من عائلة ف تكون عند الزواج وقبله بقليل علاقات المحبة أكيدة وصلات الوداد نامية، حتى إذا مضى بعد الزواج أن غير بعيد رأيت نوعاً من المناقشات يبدو ويظهر غالباً بين أهل الزوج وزوجته، فتأخذ تلك المناقشات مأخذها من قلب الزوجة، إما لجهلها، وإما لسوء معاملة أهل الزوج حقيقة، فإن كان الأول فهو من قصور تربيتها ونقص فطرتها، وإن كان الثاني فهو من حماقة الأهل وفساد نظرهم، وعلى كلا الحالين فمتي وصل الخبر آذان أهل الزوجة أخذ من قلوبهم ما أخذ من قلبها، وهكذا يتزايد النفور حتى تنقلب تلك المودة الأولى بعداوة تقضي على كل من العائلتين المتصايرتين بالسعى في كيد الأخرى ونكبتها.

وهكذا لو سرت في أطراف بلادنا، خصوصاً في الجهات الريفية، لا فرق فيها بين الأوساط وذوي الشرف، لرأيت هذه الحالة غالبة، فكان من ي يريد المصاهرة يطلب أن يتخذ لنفسه أعداء ومباغضين"

وإننا لا نتأسف في ذلك على ما يكون بين العائلات أو الأشخاص من العادات والمنافسات إذا بقي ضرره مقصوراً على ما بينهما من المصالح الجزئية، ولكن الضرر الكلى هو أن روح العداوة متى نفثت في روع الأشخاص وفشا في نفوس العائلات تعدى شرره إلى المصالح العمومية، وتوجهت نفوس الأفراد إلى حب الاختصاص بالمنافع، وانصرفت الهمم عن وجهة حب الخير الإنساني فتكون أعضاء الهيئة الاجتماعية مختلفة النظام بما بين أعضائها من الفساد. فتلك المنازعات الجزئية يظهر تأثيرها في الهيئة الاجتماعية الكلية، حتى إذا عرض أمر من الخير أو الشر، واحتاج إلى التروي والتشاور فيه لتقرير ما يدفع الشر أو يجلب الخير رأيت تلك المنافسات الشخصية تحول بين الآراء والصواب، وظهر ذلك التفور الذي ابتدأته العماهرة يقوم مقام التفور الذي توجبه المعاينة في الجنس أو المخالفة في المشرب.

فما لنا لا نتخذ الأساليب الطبيعية الاعتيادية التي وضعت لجمع الكلمة والقناة المتفرق وسيلة لما وضعت له. معتبرين في ذلك بما يرشد إليه الشرع القويم، وبأحوال الأمم المتمدنة، أو آثار القبائل المتوجهة، وما بالنا خربنا صفحًا عن مراعاة وسائل الألفة والوئام، مع أننا أشد الناس احتياجاً إليها؟!

نعم.. هناك سبب واحد هو الذي أوجب هذا، بل وغيره من الأمور غير المرضية، وهو نقص التربية العمومية، وعدم جريانها على طريقة شرعية كاملة، وان موضوع التربية لميدان واسع تتتسابق الأقلام فيه، وإننا - إن شاء الله - نعود إليه، فهو الذي يليق أن تصرف إليه الأفكار وتستجلب إليه الأنظار.

◆◆ حاجة الإنسان إلى الزواج (*) ◆◆

وعدنا في أحد أعدادنا الماضية أن نتكلم في المصاعب التي عرضت من تزوج النساء المتعددات عند مخالفة حكم الشرع في أمرهن، فالآن ننوي بما وعدنا، بادئين بتمهيد نتباهى بالمحسوب فنقول:

لما كان من لوازم حفظ النوع الإنساني، المعرض للغباء والزوال، التناسل والتوالد، أودع الحق سبحانه في طبيعة الإنسان قوة شهوية تدعوه إلى الاقتران، وتحمله على طلب الأزواج، كسائر أنواع الحيوانات.

غير أن الإنسان يمتاز على سائر الحيوانات بقوة مذكورة يستحضر بها ما شهد في الماضي، فيطابه إن كان لذينا، استحساناً لمجرد اللذة، وله حرص بالطبع على المدافعة عن كل ما يروم جلبه لنفسه من أن تمسه يد الغير، ويدافع عنه ما استطاع كل من حاول مشاركته فيه، ثم إن هذا التمييز العقلي دعاه لأن يطلب من الأزواج ما هو أباهى في المنظر، وأنعم في الملبس، وأسلم من الآفات والمشوهات ونحو ذلك، فلا يسمح لأحد، بمقتضى الحرص الذي تسميه «غيره»، أن يشاركه فيه، ويدفع بذلك بكل ما يمكنه، حتى القتل والجرح، وهذا بخلاف باقي الحيوانات، فإنها وإن كان يغار ذكرها على أنثاها وقت طلبه

(*) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد العزiz ج ٢ ص ٦٨ - ٧١

لها، لكنها الحيطات وتنقضى، فإذا سافرها^(١) انقضت الغيرة
بانقضاء الشهوة، والإنسان -لفكره- ليس كذلك، بل يلازم
الحرص في جميع أحواله: خوفاً على المستقبل.

ومن المعلوم أن تلك القوة وهذه الخواص منتشرات في جميع
الأفراد البشرية، فكل واحد منهم يطلب صرف شهوته مع من
تصف بالجمال، وسلم من الآفات، حالة كون كل واحد منهم
يطلب الاستئثار به، ويدافع الغير عنه، لما قدمناه من الأسباب،
وزد على ذلك أن الإنسان في حاجة إلى التعاون بالضرورة، وهو
في فطرته لا ينظر إلى التعاون بجميع أفراد الإنسان، فلا بد له
من تعلق خاص يوجب عقد التعاون الخاص، فلو ترك الإنسان
مسترسلاماً مع شهوته من غير أن تقيد طرق استعمالها بقانون
يحفظ ثمرتها، ويكفل سلامتها نتيجتها لاختل عقد نظام الإنسان،
وفسدت أركان سعادته، ولم يحسن وجوده عن غائلة الزوال
وعاديات الفناء، وذلك من وجده:

الأول: أن النسوة إذا أبيحت لكل ذكر من الرجال، وأبيح لكل
أنثى أن تفترن بكل زوج في أي وقت، لاشتعلت نار الغيرة في
أفئدة كل واحد من البشر، وسارع كل إلى مدافعة من يروم
الاشتراك معه، ولو أدى ذلك إلى سفك دماء الطالبين والطالبات.

الثاني: أن المرأة عاجزة بالطبع عن القدرة على جلب لوازم
معيشتها، ودرء المكرورات عن ذاتها، خصوصاً في أزمنة الحمل
وعقب الولادة وسني الرضاع، وما لم يعلم الرجل اختصاصه بها

(١) جامعها.

لا يسعى في القيام بحاجاتها، والمدافعة عن حقوقها، فتضيع وتضييع ذريتها.

الثالث: وهو أعم من هذا. أن الرجل لا يخاطر بنفسه في تحمل الأتعاب واقتحام الشدائدين طلباً للحصول على وسائل العيشة إلا إذا رأى صبية وعياً لهم عالة عليه في أمور معيشتهم. ونواول مآربهم، يؤذى إليهم ما استقطاع من الرزق وقت قدرته، مؤملاً فيهم أنه إذا وهنت قواه بعد عنایته بتربيتهم إذا كبروا يعوضون عليه أتعابه السالفة، وتسوءهم مصيبة، ويفرحون بثروته وسعادته، بل لو لم تكن له زوجة وذرية تختص به، وتعد نسبته إليها كنسبة الجسد للروح، لما أمكنه الإدخار لنفسه من قوته، فإن إدخار العيش - الذي هو من لوازم الإنسان - موقوف على عنابة الزوجات والأبناء، وتوجه القلوب منهم إلى مساعدة هذا الكاسب العانى، فهو يجتهد للإيجار، وهم يهتمون بحفظ الموجود، وكل ذلك مفقود إذا اختلطت الأنساب، وجاءت الأصول، بل لو اختلط النسب لم تتوجه همة رجل للسعى في تربية ولد، فيستأصل العوت أفراد النوع في أوائل أعمارهم.

فظاهر من ذلك أن سعادة الإنسان في معيشته، بل صيانة وجوده في هذه الدار، موقوفة على تقييد تلك الشهوة بقانون يضبط استعمالها، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة، فيمتنع التعدد. ثم يظهر منه التعلق الخصوصي بين كل شخص وزوجته وكل زوجة وبعلها، فيسعى كلُّ لخير من اختص به، حيث إن سعيه لكل البشر غير ممكن، بل هو بعيد عن الأفكار البسيطة الفالية على أفراد

النوع البشري، وقد أنت الشرائع المنزلة بما يكفل هذا الأمر، وإن اختللت مظاهره بالنسبة إلى اختلاف طبائع الأعم لعما طرأ عليها من تقلبات الأجيال والأعصار، ولم تُنجِي للرجل أية امرأة يريدها، إلا إذا كانت خالية عن الأزواج، وتيقن فراغها من الحمل، وخلوها عن جميع الموانع التي تخلُّ بها الاختصاص، وطلب العقد عليها، والإجابة منها أو من ولتها بالقبول بمحضر جماعة من الناس تذيع هذا الأمر، لتنكشف الناس عن إرادتها إذا علموا أنها خُصّت برجل يقوم بمحاجاتها، ويدرأ عنها أى مكروره، وأمرت الطرفين بحسن العناشرة، ونتهت عن ارتکاب أى أمر يخل بنظام الاجتماع المنزلي الذي لا تتم سعادة العائلة إلا برعاية حرمتها والمحافظة على حقوقه، كالقيام بواجبات وحاجات كل واحد من أفرادها، وحسن الاقتصاد في المعيشة، وأن ينظر كل واحد إلى مصلحة العائلة نظره إلى مصلحته الشخصية، وبعبارة أظهر، ليس عنده أمر يعد مصلحة إلا إذا كان يوجب لعائلته الثروة والتقدم، وينقلها من حلقة الشقاء إلى درجات السعادة والهناء.

فتبيين من ذلك أن الشهوة الحيوية المغروسة في الإنسان لم تكن مقصودة لذاتها، بل هي آلة لنيل الإنسان مأربه التي لا يستطيع المقام بدونها، كبقائه في عالم الوجود، يتعاون على جلب المذاق ودفع المكروره بزوجته وأولاده وأخيه وعمه ونحو ذلك صمن ارتبط معه بالرابط المعروف بصلة النسب والقرابة الذي يُعد من أقوى الروابط الإنسانية التي لولاها لاختل نظام الوجود الإنساني بالمرة، كما هو ظاهر، ولما كان التعاون على المصالح المعيشية، والاتحاد والتاليف، وجمع الكلمة من ثمرات الزواج، نم

يُبَعِّد بالإجماع أن يقترب الرجل بأخته أو عمته أو ابنته، لأنَّه يُضيق تلك الفوائد، ويقلل من التمرات، فضلًا عن كونه في تظر الأطلاع يوجب العقم وانقطاع النسل، فلذلك أوجبت الشريعة أن يكون الزواج من عائلتين، ليحصل الارتباط بينهما بعلاقة المصاهرة، بل لابد أن يقع الاقتران من بيتيْن، لجتماع العائلتان على مصلحة واحدة، وتصيرَا بالمصاهرة كجسم تعددت أعضاؤه، فيقوم كل عضو بما فيه مصلحة الكل، وتتجاذب صلات المصاهرة ورابطة النسب مصالح القبائل المترفة، وتحيطها متوجهة إلى كعبة الاتحاد والاتفاق، فيستريح الناس من ألم الشقاوة ووخامة البغض والعناء، أما العائلة الواحدة فيكفي في ارتباطها العلاقة النسبية.

هذا ما أتت به الشرائع، ونطق به علماء الدين، وأوضحه العقلاء في حكمَة الزواج والاقتران، بقطع النظر عن كونه بواحدة أو متعددة، اقتصرنا عليه الأن وسننفعه في صحيحة غد^(١) ببيان ما جاءت به شريعتنا من إباحة الزواج بأربع من النساء، وجواز مفارقتهن بالطلاق، مع بيان ما كان عليه السلف الصالح، فـي معاشرة زوجاتهم، وما نحن عليه الأن من سوء معاشرتهن، وعدم العدل بينهن، وحصول ضد المقصود، إذ يكون الزواج موجهاً للعداوات وتفریق الشمل بدلاً من المحبة وجمع الكلمة كما أوجبته الشريعة، وليس لنا غرض من ذلك سوى تبيين الحق وتروضيع الصراط المستقيم.

(١) سباتي العقال المشار إليه في نصوص الأستاذ الإمام عن تعدد الزوجات.

المساواة بين الرجال والنساء

يقول الله سبحانه:

﴿ولَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرْجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [آل عمران: ٢٢٨]

ويفسر الأستاذ الإمام هذه الآية فيقول^(١):

ولما كانت إرادة الإصلاح يرد الرجل أمراته إلى عصمته إنما تتحقق بأن يقوم بحقوقها، كما يلزمها أن تقوم بحقوقه، ذكر جل شأنه حق كل منها على الآخر بعبارة مجملة تعد ركناً من أركان الإصلاح في البشر وهي قوله تعالى: ﴿ولَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

هذه الكلمة جليلة جداً جمعت على إيجازها ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كليلة ناطقة بأن المرأة متساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرْجَةٌ﴾، وسيأتي بيانه. وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعمروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهليهم. وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وأدابهم وعاداتهم، فهذه الجملة تعطي الرجل ميزاناً يزن به معاملته لزوجه في جميع الشتى وحالاته، فإذا هم بمطابقتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٤، ص ٦٣٥ - ٦٣٦.

عليه مثله بجازاته، وللهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم: إنني لأنزين لامرأتى كما تقرئن لى لهذه الآية، وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة وأنهما أكفاء، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا للرجل عمل يقابلها لها، إن لم يكن مثله في شخصه، فهو مثله في جنسه، فهما مماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنها مماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أى أن كلاً منهما بشر تام له عقل يتذكر في مصالحة، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالأخر ويتحذه عبداً يستذه ويستخدمه في مصالحة، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه.

هذه الدرجة التي رفع النساء إليها، لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع، بل لم تحصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده، وهذه الأمم الأوروبية التي كان من آثار تقدمها في الحضارة والمدنية أن بالغت في تكريم النساء واحترامهن، وعذيت بتربيتهن وتعليمهن العلوم والفنون، لا تزال دون هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف في مالها بدون إذن زوجها، وغير ذلك من الحقوق التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية - من نحو ثلاثة عشر قرناً ونصف، وقد كان النساء في أوروبا منذ خمسين سنة بمنزلة

الأرقاء في كل شيء، كما كان في عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالاً. ونحن لا نقول إن الدين المسيحي أمرهم بذلك، لأننا نعتقد أن تعليم المسيح لم يخلص إليهم كاملاً سالماً من الإضافات والبدع، ومن المعروف أن ما كانوا عليه من الدين لم يرق المرأة وإنما كان ارتفاؤها عن أثر المدنية الجديدة في القرن الماضي.

وقد صار هؤلاء الإفرنج الذين قصرت مدنية لهم عن شريعتنا في إعلاء شأن النساء يفخرون علينا، بل يرموننا بالهمجيّة في معاملة النساء، ويزعم الجاهلون منهم بالإسلام أن ما نحن عليه هو أثر ديننا إن أحد السائحين من الإفرنج زارني في الأزهر وبينما نحن مازلنا في المسجد رأى الإفرونجي بنتاً مارة فيه، فبهرت وقال ما هذا؟ أنتى تدخل الجامع؟ فقلت له وما وجه الغرابة في ذلك؟ قال: إننا نعتقد أن الإسلام قرر أن النساء ليس لهن أرواح، وليس عليهن عبادة" فبيّنت له غلطه وفسرت له بعض الآيات فيهن، فانظروا كيف صرنا حجة على ديننا؟ وإلى جهل هؤلاء الناس بالإسلام، حتى مثل هذا الرجل الذي هو رئيس لجمعية كبيرة، فما بالكم بعامتهم؟

إذا كان الله قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهم عليهن إلا ما ميزهم به من الرئاسة، فالواجب على الرجال بمقتضى كفالة الرئاسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويجعل لهن في النفوس احتراماً يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه، فإن الإنسان يحكم الطبع يحترم من يراه موزينا عالماً بما يجب عليه عاملاته، ولا يسهل عليه أن يصتهنه أو يهينه،

وإن بدرت منه بادرة في حقه رجع على نفسه باللائمة، فكان ذلك زاجرا له عن مثلاها.

خاطب الله تعالى النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال، وجعل لهن عليهم مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة. وباب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ السَّلَامُ المؤمنات كما باب المؤمنين. وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم، وأجمعت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنّة من أنهن مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة. فأفيجوز بعد هذا كله أن يحرمن من العلم بما عليهن من الواجبات والحقوق لربهن ولبعولتهن ولأولادهن ولذى القربى وللأمّة والملة؟ العلم الإجمالي بما يطلب فعله شرط في توجيه النفس إليه؛ إذ يستحيل أن تتوجه إلى المجهول المطلق، والعلم التفصيلي به المبين لفائدة فعله ومضره تركه يعد سبيلا للعنایة بفعله والتوكى من إهماله. فكيف يمكن للنساء أن يؤذين تلك الواجبات والحقوق مع الجهل بها إجمالاً وتفصيلاً؟ وكيف تسعد في الدنيا أو الآخرة أمّة نصفها كالبهائم لا يؤذى ما يجب عليه لربه ولا لنفسه ولا لأهله ولا للناس، والنصف الآخر قريب من ذلك. لأنّه لا يؤذى إلا قليلاً مما يجب عليه من ذلك ويترك الباقي، ومنه إعانته ذلك النصف الضعيف على القيام بما يجب عليه من علم وعمل، أو إزامه إياه بما له عليه من السلطة والرياسة.

إن ما يجب أن تعلمه المرأة من عقائد دينها وأدابه وعباراته محدود، ولكن ما يطلب منها لنظام بيتها وتربيتها أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا كأحكام المعاملات – إن كانت في بيت غنى ونعمة – يختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، كما يختلف بحسب ذلك الواجب على الرجال، ألا ترى الفقهاء يوجبون على الرجل النفقة والسكنى والخدمة اللائقة بحال المرأة؟ ألا ترى أن فروض الكفایات قد اتسعت دائرتها؟ فبعد أن كان اتخاذ السیوف والرماح والفسی كافیاً في الدفاع عن الحوزة صار هذا الدفاع متوقفاً على المدافع والبنادق والبوارج وعلى علوم كثيرة صارت واجبة اليوم ولم تكن واجبة ولا موجودة بالأمس؟ ألم تر أن تمریض المرضی ومداواة الجرحی كان يسيراً على النساء في عصر النبي ﷺ وعصر الخلفاء رضی الله تعالی عنهم، وقد صار الآن متوقفاً على تعلم فنون متعددة وتربيبة خاصة؟ أی الأمرین أفضل في نظر الإسلام؟ أتمريض المرأة لزوجها إذا هو مرض أم اتخاذ ممرضة أجنبية تطلع على عورته وتكتشف مخبات بيته؟ وهل يتيسر للمرأة أن تمرّض زوجها أو ولدها إذا كانت جاهلة بقانون الصحة وبأسماء الأدوية؟ نعم، قد تيسّر لكثيرات من الجاهلات قتل مرضاهن بزيادة مقادير الأدوية السامة أو يجعلن دواء مكان آخر.

روى ابن المنذر والحاكم وصححه، وغيرهما عن على رضي الله عنه أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَوْا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا﴾^{١٠} علموا أنفسكم وأهلكم الخير وأربوهـ.

(١) التحریم . ٦

والمراد بالأهل النساء والأولاد ذكوراً وإناثاً، وزاد بعضهم هنا العبد والأمة - وهو من أهل المكان أهلاً عمر، وأهل الرجل وتأهل تزوج - وأهل الرجل زوجه وأهل بيته الذين يسكنون معه فيه، والأصل فيه القرابة، وجمع الأهل أهلون، وربما قيل الأهالي، وإذا كان الرجل يقى نفسه وأهله نار الآخرة بتعليمهم وتاريبهم، فهو كذلك يقيهم نار الدنيا، وهي المعيبة بالشقاء وعدم النظام والآية تدل على اعتبار العرف في حقوق كل من الزوجين على الآخر ما لم يحل العرف حراماً أو يحرم حلالاً مما عرف بالنص، والعرف يختلف باختلاف الناس والأزمنة، ولكن أكثر فقهاء المذاهب المعروفة يقولون إن حق الرجل على المرأة لا تمنعه من نفسها بغير عذر شرعي، وحقها عليه النفقة والسكنى ... إلخ وقالوا لا يلزمها عجز ولا خبيث ولا غير ذلك من مصالح بيته أو ماله وملكه، والأقرب إلى هداية الآية ما قاله بعض المحدثين والحنابلة قال في «الحاشية العقنة»^(١): بعد ذكر القول بأنه لا يجب عليها ما ذكر، وقال أبو بكر ابن أبي شيبة والجوزجاني: عليها ذلك واحتاجها بقضية على وفاطمة رضي الله عنهما، فإن النبي ص قضى على ابنته بخدمة البيت، وعلى على ما كان خارجاً من البيت من عمل، رواه الجوزجاني من طرق، قال وقد قال عليه السلام «لو كنت أمراً أهذا أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنتقل من

(١) صاحر (العقنة) هو الفقيه الحنفي موفق الدين عبد الله بن قدامة (المتوفى سنة ٦٨٢هـ) وحاشيته للقاسمي علاء الدين العريابي (المتوفى سنة ٦٨٣٨هـ) انظر (كشف الظنون) ل حاجي حلبيقة، ج ٢ ص ١٨١٠، ١٨٠٩.

جبل أسود إلى جبل أحمر أو من جبل أحمر إلى جبل أسود لكان نولها (أو حقها) أن تفعل ذلك» ورواه بإسناده، قال: فهذا طاعة فيما لا منفعة فيه، فكيف بمؤنة معاشه؟ وقال الشيخ تقى الدين يجب عليها المعروف من مثلها لقتله. قال في «الإنصاف»^(١) والحسوب أن يرجع في ذلك إلى عرف البلد.

وما قضى به النبي ﷺ بين بنته ورببه وصهره (عليهم السلام) هو ما تقضى به فطرة الله تعالى. وهو توزيع الأعمال بين الزوجين، على المرأة تدبير المنزل والقيام بالأعمال فيه، وعلى الرجل السعي والكسب خارجه، وهذا هو المماثلة بين الزوجين في الجملة، وهو لا ينافي استعانة كل منهما بالخدم والأجراء عند الحاجة إلى ذلك مع القدرة عليه، ولا مساعدة كل منهما للأخر في عمله أحياناً إذا كانت هناك ضرورة. وإنما ذلك هو الأصل والتقسيم الفطري الذي تقوم به مصلحة الناس، وهم لا يستغنون في ذلك ولا في غيره عن التعاون. ﴿لَا يكُلُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا﴾^(٢) - ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبُرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٣).

وما قاله الشيخ تقى الدين وما بينه به في (الإنصاف) من الرجوع إلى العرف لا يعدو ما في الآية قيد شعرة. وإذا أردت أن تعرف مسافة البعد بين ما يعمل أكثر المسلمين وما يعتقدون من شريعتهم، فانتظر في معاملتهم لتسانهم، تجدهم يظلمونهن بقدر

(١) أى كتاب (الإنصاف) في مسائل الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٦هـ).

(٢) البقرة: ٢٨٦

(٣) الحاديدة ٥

الاستطاعة، لا يصد أحدهم عن ظلم امرأته إلا العجز، ويحملونهن
ما لا يحملنه إلا بالتكلف والجهد، ويكترون الشكوى من
تفصيرهن، ولئن سألتهم عن اعتقادهم فيما يجب لهم عليهن
ليقولن كما يقول أكثر فقهائهم: إنه لا يجب لمنا عليهن خدمة ولا
طبع، ولا غسل، ولا كنس، ولا فرش^(١)، ولا إرضاع طفل ولا تربية
ولد، ولا إشراف على الخدم الذين نستأجرهم لذلك، إن يجب
عليهن إلا العكث في البيت والتمكين من الاستمتاع. وهذا
الأمران عدمياب، أي عدم الخروج من المنزل بغير إذن، وعدم
المعارضة والاستمتاع. فالمعنى أنه لا يجب عليهن للرجال عمل
أبداً، ولا للأولاد مم وجود آبائهم أيضاً.

وأما قوله تعالى: ﴿وللرجال عليهن درجة﴾: فهو يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء. ذلك أن هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح المغسرة يقوله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم﴾^(١). فالحياة الزوجية حياة اجتماعية ولا بد لكل اجتماع من رئيس: لأن المجتمعين لا بد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور، ولا تقوم مصلحتهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف: لئلا يعمل كل ضد الآخر فتفصم عروة الوحدة الجامعية ويختل النظام، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة، وأقدر على التنفيذ بقوته وماله، ومن تم كان هو المطالب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها، وكانت هي مطالبة

(١) أي فرش أثاث المعيشة
 (٢) النساء : ٣٤

بطاعته في المعروف، فإن نشرت عن طاعته كان له تأديبها بالوعظ والهجر والضرب غير المبرح – إن تعين – تأديبًا، يجوز ذلك لرئيس البيت لأجل مصلحة العشيرة وحسن العشرة، كما يجوز مثله لقائد الجيش ولرئيس الأمة لأجل مصلحة الجماعة، وأما الاعتداء على النساء لأجل التحكم أو التشفي أو شفاء الغيط، فهو من الظلم الذي لا يجوز بحال. قال عليه السلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيته زوجها وهي مسؤولة عن وعيتها – إلى أن قال – فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(١).

وسيأتي تفصيل لهذه السلطة في سورة النساء إن شاء الله تعالى.

وختم الآية عز وجل بيقوله: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، ولذكر العزة والحكمة هنا وجهاً:

أحد هما: إعطاء المرأة من الحقوق على الرجل مثل ما له عليها بعد أن كانت مهضومة الحقوق عند العرب وجميع الأمم.

والثاني: جعل الرجل رئيساً عليها. فكان من لم يرض بهذه الأحكام الحكيمية يكون منازعاً لله تعالى في عزة سلطانه، ومنكرًا لحكمته في أحكامه، فهي تتضمن الوعيد على المخالفية كما عهدنا من سنته القرآن.

(١) من حديث ابن عمر ، متافق عليه.

القواعد: تقسيم للعمل

يقول الله سبحانه:

﴿الرَّجُلُ قَوْمٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بِعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا
أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَإِنْ صَالَحَاتْ حَافِظَاتْ لِتَغْيِيبِ
بِمَا حَفَظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي
تَخَافُونَ تَشْوِيزُهُنَّ فَبَطْرُوهُنَّ وَاهْجَرُوهُنَّ فِي الْمُضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنَّ
أَطْعُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْأَكُمْ بَيِّنًا﴾ [النساء: ٣٥، ٣٤]

وفسرها الأستاذ الإمام فقال^(١):

المراد بالقيام هنا هو الرياسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره، وليس معناها أن يكون المرءوس مقهوراً مسلوب الإرادة، لا يعمل عملاً إلا ما يوجهه إليه رئيسيه، فإن كون الشخص قيماً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه، أي ملاحظته في أعماله وتربيته، ومنها حفظ المنزل وعدم مفارقته ولو لنحو زيارة أولى القربي إلا في الأوقات والأحوال التي يأذن بها الرجل ويرضي.

والمراد بتفضيل بعضهم على بعض تفضيل الرجال على النساء، ولو قال «بما فضلهم عليهن» أو قال «بتفضيلهم عليهن» لكان أحسن وأظهر فيما قلنا إنه المراد، وإنما الحكمة في هذا التعبير هي عين الحكمة في قوله: ﴿وَلَا شَمْنَوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ
بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، وهي إفاده أن المرأة من الرجل والرجل من

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد بن عاصم، ج ٥ ص ١١٢، ٢٠٨.

المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن.

وما به الفضل فسمان: فطري، وكسبي، فالفطري هو أن مزاج الرجل أقوى وأكمل، وأنتم وأجمل. وإنكم لتجدون من الغرابة أن أقول: إن الرجل أجمل من المرأة، وإنما الجمال تابع ل تمام الخلقة وكمالها، وما الإنسان في جسمه الحى إلا نوع من أنواع الحيوان، فنظام الخلقة فيها واحد، وإننا نرى ذكور جميع الحيوانات أكمل وأجمل من إناثها، كما ترون في الديك والدجاجة، والكبش والنعجة، والأسد واللبوة. ومن كمال خلقة الرجال وجمالها شعر اللحية والشاربين ولذلك يعد الأجرد ناقص الخلقة ويتمكنى لو يجد دواء ينتبه الشعر وإن كان من اعتادوا حلق اللحى، ويتبع قوة المزاج وكمال الخلقة قوة العقل وصحة النظر في مبادئ الأمور وغایياتها. ومن أمثال الأطباء والعلماء: العقل السليم في الجسم السليم. ويتبع ذلك الكمال في الأعمال الكسبية، فالرجل أقدر على الكسب والاختراع والتصرف في الأمور.

﴿فالصلالحات قائبات حافظات للغيب بما حفظ الله﴾.

الغيب هنا هو ما يستحبى من إظهاره، أي حافظات لكل ما هو خاص بأمور الزوجية الخاصة بالزوجين فلا يطلع أحد منها على شيء مما هو خاص بالزوج.

إن هذا القسم من النساء ليس للرجال عليهن شيء من سلطان التأديب، وإنما سلطانهم على القسم الثاني الذي بينه وبين حكمه

بقوله عز وجل: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نَشُورُهُنَّ فَعَظُوهُنَّ وَاهْجَرُوهُنَّ فِي
الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾. النشور في الأصل بمعنى: الارتفاع،
فالمرأة التي تخرج عن حقوق الرجل قد ترتفعت عليه وحاولت أن
تكون فوق رئسها، بل ترتفعت أيضاً على طبيعتها وما يقتضيه
نظام الفطرة في التعامل، ف تكون كالناشر من الأرض الذي خرج
عن الاستواء. وقد فسر بعضهم خوف النشور بتوقعه فقط
وبعضهم بالعلم به. ولكن يقال: لم ترك لفظ العلم واستبدل به
لفظ الخوف؟ أو: لم يقل اللاتى ينشزن؟ لا جرم أن فى تعبير
القرآن حكمة لطيفة وهى: أن الله تعالى لما كان يحب أن تكون
المعيشة بين الزوجين معيشة محبة ومودة وتراس والتثام لم
يسأً أن يسند النشور إلى النساء إسناداً يدل على أن من شأنه أن
يقع منها فعلاء، بل عبر عن ذلك بعبارة تومى إلى أن من شأنه ألا
يقع لأنّه خرج من الأصل الذي يقوم به نظام الفطرة، وتطيب به
المعيشة، ففي هذا التعبير تنبية لطيف إلى مكانة المرأة وما هو
الأولى في شأنها، وإلى ما يجب على الرجل من السياسة لها
وحسن التلطف في معاملتها، حتى إذا أنس منها ما يخشى أن
ينول إلى الترفع وعدم القيام بحقوق الزوجية فعليه أولاً أن يبدأ
بالوعظ الذي يرى أنه يؤثر في نفسها، والوعظ يختلف باختلاف
حال المرأة، فمنهن من يؤثر في نفسها التخويف من الله عز وجل
وعقابه على النشور، ومنهن من يؤثر في نفسها التهديد والتحذير
من سوء العاقبة في الدنيا كشمata الأعداء والمنع من بعض
الرغائب كالثياب الحسنة والحلوى، والرجل العاقل لا يخفى عليه

الوعظ الذى يؤثر فى قلب امرأته، وأما الهرج فهو ضرب من ضروب التأديب لمن تحب زوجها ويشق عليها هجره إياها. وذهب بعض المفسرين - ومنهم ابن جرير الطبرى^(١) - إلى أن المرأة التى تتشز لا تبالى بهرج زوجها، بمعنى إعراضه عنها، وقالوا: إن معنى: «واهجروهن» قيدوهن، من هجر البعير إذا شد بالهرج وهو القيد الذى يقييد به. وليس هذا الذى قالوه بشيء، وما هم بالواقفين على أخلاق النساء وطبعاهن، فإن منهن من تحب زوجها، ويزين لها الطيش والرعونة النشور عليه، ومنهن من تنشز امتحاناً لزوجها ليظهر لها أو للناس مقدار شغفه بها وحرصه على رضاها.

إن مشروعية ضرب النساء ليست بالأمر المستنكر في العقل أو الفطرة فيحتاج إلى التأويل، فهو أمر يحتاج إليه في حال فساد البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة. وإنما يباح إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشورها يتوقف عليه، وإذا صلحت البيئة وصار النساء يعقلن النصيحة ويستجبن للوعظ أو يزدحرن، فيجب الاستغناء عن الضرب. فلكل حال حكم يناسبها في الشرع، ونحن مأمورون على كل حال بالرفق بالنساء واجتناب ظلمهن. وإمساكهن بمعرفة، أو تسریحهن بإحسان، والأحاديث في الوصية بالنساء كثيرة جداً.

﴿فَإِنْ أَطْعَنُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنْ سَبِيلًا﴾: أي إن أطعنكم بواحدة من هذه الخصال التأديبية فلا تبغوا بتجاوزها إلى غيرها، فابدعوا

(١) انظر تفصيل ذلك في تفسير الطبرى ، ج ٨ ص ٢٩٨ - ٣١٨

بما برأ الله به من الوعظ، فإن لم يف فليهجر، فإذا لم يف
فليضرب، فإذا لم يف هذا أيضًا يلجأ إلى التحكيم. ويقهم من هذا
أن القانتات لا سبيل عليهن حتى في الوعظ والنصح فضلاً عن
الهجر والضرب.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا كَبِيرًا﴾.

أتى بهذا بعد النهي عن البغى؛ لأن الرجل إنما يبغى على
المرأة بما يحسه في نفسه من الاستعلاء عليها وكونه أكبر منها
وأقدر فذكره تعالى بعلوه وكبرياته وقدرته عليه ليتعظ ويخشى
ويتقى الله فيها . واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء
أن يكونوا سادة في بيوتهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم!

ميثاق الفطرة بين الزوجين

ويقول الله سبحانه:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحْلُّ لَكُمْ أَنْ تُرْبِثُوا النِّسَاءَ كُرْهَاهُ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ
لَتَدْهِبُوا بِعِصْمِهِنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ وَلَا يَعْشِرُوهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعُسْتَ أَنْ تُخْرِهُنَّ شَيْئًا وَلِيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا
كَثِيرًا﴾ (١٩) وَإِنْ أَرَدْتُمْ إِسْتِبْدَالَ زَوْجٌ مَّا كَانَ زَوْجٌ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قُطْرَانًا فَلَا
تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَانٍ وَإِلَّا مُبِينًا﴾ (٢٠) وَكَيْفَا تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ
أَفْضَى بِعِضْكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخْذَنَ مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (النَّاسَ ٢١-١٩)

ولقد فسر الأستاذ الإمام هذه الآيات فقال^(١):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحْلُّ لَكُمْ أَنْ تُرْبِثُوا النِّسَاءَ كُرْهَاهُ﴾.

كانت العرب تحتقر النساء وتعدنهن من قبيل المتعاع والعرض حتى كان الأقربون يرثون زوجة من يموت منهم، كما يرثون ماله، فحرّم الله هذا العمل من أعمال الجاهلية. ولفظ الكره هنا ليس قيدها، وإنما هو بيان للواقع الذي كانوا عليه، فإنهم كانوا يرثونهن بغير رضاهن: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَدْهِبُوا بِعِصْمِهِنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾. ليس معنى العضل هنا ما قاله المفسر (الجلال) من أنه المنع من زواج الغير^(٢)، بل معناه لا تضاروهن ولا تضيقوا عليهن ليكرهنكم ويضطربن إلى الافتداء منكم. فقد كانوا يتزوجون من يعجبهم

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٤.

(٢) تفسير الجلالين ص ٨٢. لأن (الجلال) هو جلال الدين السيوطي.

حسنها ويرزجون من لا تعجبهم أو يمسكونها حتى تفتدي بما كانت ورثت من قريب الوارث أو ما كانت أخذت من صداق ونحوه أو المجموع من هذا وذاك. وربما كلفوها الزيادة إن علموا أنها تستطعها. وذلك هو العدل المحرم هنا.

﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ :

روى عن بعض مفسرى السلف أن الفاحشة هنا هي الزنا. وعن بعضهم أنها النشوذ وعن بعضهم أنها الفحش بالقول^(١). والصواب عدم تعبيتها وتخصيصها بأحد هذه الأمور، بل تبقى على إطلاقها فتصدق بالسرقة أيضاً، فإنها من الأمور الفاحشة المقوية عند الناس، ولكن يعتبر فيها هذا الوصف المنصوص وهو أن تكون مبينة أي ظاهرة فاضحة لصاحبها. وإنما اشترط هذا القيد: لئلا يظلم الرجل المرأة بإصابتها الهفوة واللامم. أو بمجرد سوء الظن والتهم. فمن الرجال الغيور السيني الظن يواخذ المرأة بالهفوة فيعدّها فاحشة. وقد حرم الله المضاراة لأجل أن يأخذ الرجل منها بعض ما كان آتاهما من صداق أو غيره، فعلم منه أن المضاراة لأخذ جميع ذلك أو أكثر منه حرام بالأولى. وإنما أبيح للرجل أن يضيق على امرأته إذا أتت بالفاحشة المبينة: لأن المرأة قد تكره الرجل وتعيل إلى غيره فتؤذيه بفحش من القول أو الفعل ليملها ويسأم معاشرتها فيطلقها فتأخذ ما كان آتاهما وتتزوج آخر تتمتع معه بمال الأول، وربما قاتلت معه بعد ذلك

(١) انظر تفسير النسفي ج ١ ص ١٦٦، وتفسير البيضاوى ص ١٣٢، وتفسير الجلالين ص ٨٢.

كما فعلت بالأول، وإذا علم النساء أن العضل والتضييق بيد الرجال مما أبشع لهم إذا من أنهن بارتكاب الفاحشة المبينة، فإن ذلك يكفيهن عن ارتكابها والاحتياط بها على أرذل الكسب.

﴿وَاعْشِرُوهُنَّ بِالْعَفْرُوفِ﴾ :

المدار في المعروف على ما تعرفه المرأة ولا تستنكره وما يليق به وبها بحسب طبعتهما في الناس.

﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتِبدَالَ زَوْجٍ مَكَانٌ زَوْجٌ وَإِنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَنَّانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ :

إن ذكر إرادة الاستبدال مبني على الغالب في مثل هذه الحالة وليس شرطاً لعدم حل أخذ شيء من مال المرأة، فإذا طلقها وهو لا يريد تزوج غيرها وإنما كره عشرتها أو اختيار الوحدة وعدم التقيد بالنساء أو غير ذلك فإنه لا يحل له أخذ شيء من مالها كما يعلم من استشارة الإتيان بفاحشة مبينة.

﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بِعَضُّكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ :

نكتة التعبير بقوله (بعضكم إلى بعض)، أي مع كون الظاهر أن يقول وقد أفضيتم إليهن أو أفضى أحدكم إلى الآخر وهي الإشارة إلى كون كل واحد من الزوجين يمتلك جزء من الآخر وبعضه المتمم لوجوده، فكان بعض الحقيقة منفصل عن بعضها الآخر، فوصل إليه بهذا الإفضاء واتحد به.

ثم قال: ﴿وَأَخْذُنَّ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيبًا﴾ .

إن هذا الميثاق الذي أخذته النساء من الرجال لا بد أن يكون

المناسباً لمعنى الإفضاء في كون كل منهما من شئون الفطرة السليمة، وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتُسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مُوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(١). فهذه آية من آيات الفطرة الإلهية هي أقوى ما تعتمد عليه المرأة في ترك أبيها وأختها وسائر أهلها والرضا بالاتصال برجل غريب عنها تساهمه النساء والضياء، فمن آيات الله تعالى في هذا الإنسان أن تقبل المرأة بالانفصال من أهلها ذوي الغيرة عليها لأجل الاتصال بالغريب، تكون زوجاً له ويكون زوجاً لها، تسكن إليه ويسكن إليها، ويكون بيتهما من المودة والرحمة أقوى من كل ما يكون بين ذوى القربى، فكان يقول: إن المرأة لا تقدم على الزوجية وترضى بأن ترك جميع أنصارها وأحبانها لأجل زوجها لا وهي واثقة بأن تكون صلتها به أقوى من كل صلة وعيشتها معه أهناً من كل عيشة. وهذا ميثاق فطري من أغلفظ الموثائق وأنشدتها إحكاماً، إنما يفقه هذا المعنى الإنسان الذي يحس بإحساس الإنسان، فليتأمل تلك الحالة التي ينشئها الله تعالى بين الرجل وامرأته يجد أن المرأة أضعف من الرجل وأنها تقبل عليه وتسلم نفسها إليه مع علمها بأنه قادر على هضم حقوقها، فعلى أي شيء تعتمد في هذا الإقبال والتسليم؟ وما هو الضمان الذي تأخذه عليه والميثاق الذي توافقه به؟ ماذ يقع في نفس المرأة إذا قيل لها: إنك ستكونين زوجاً لفلان؟ إن أول شيء يخطر في بالها عند سماع مثل هذا القول أو التفكير فيه، وإن لم

(١) الرؤوم.

تُسأَل عنه، هو أنها ستكون عنده على حال أفضل من حالها عند أبيها وأمها، وما ذلك إلا شيء استقر في قدرتها وراء الشهوة. ذلك الشيء هو عقل إلهي وشعور فطري أودع فيها ميلاً إلى صلة مخصوصة لم تعهدنا من قبل، وثقة مخصوصة لا تجدها في أحد من الأهل، وحنوا مخصوصاً لا تجد له موضع إلا البعل، فمجموع ذلك هو الميثاق الغليظ الذي أخذته من الرجل بمقتضى نظام الفطرة الذي يوثق به ما لا يوثق بالكلام الموثق بالعهود والأيمان، وبه تعتقد المرأة أنها بالزواج قد أقبلت على سعادة ليس وراءها سعادة في هذه الحياة وإن لم تز من رضيت به زوجاً، ولم تسمع له من قبل كلاماً، فهذا ما علمنا الله تعالى إياه وذكرنا به - وهو مرکوز في أعماق نفوسنا - بقوله إن النساء قد أخذن من الرجال بالزواج ميثاقاً غليظاً، فما هي قيمة من لا يفي بهذا الميثاق وما هي مكانته من الإنسانية؟!

احترام حرية المرأة في اختيار الزوج

يقول الله سبحانه:

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْجُونَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا مَرَاضِيَّا بِنِعَمِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ لِأَنَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنَّمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾

[البقرة: ٢٣٢]

ويفسر الأستاذ الإمام هذه الآية فيقول^(١):

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْجُونَ أَجْلَهُنَّ﴾، الأجل آخر المدة المضروبة، والمراد به انقضاض العدة، لا قربها كما في الآية التي قبلها، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: دل سياق الكلامين على افتراق البلوغين، ذلك أن الإمساك بمعرفة والتسريع بمعرفة في الآية السابقة لا يأتي بعد انقضاض العدة: لأن انقضاضها إمساك للتسريع، لا محل معه للتخيير وإنما التخيير يستمر إلى قرب انقضائها، والنهي عن العضل في هذه الآية يقتضى أن المراد ببلوغ الأجل انقضاؤه؛ إذ لا محل للغضل قبله لبقاء العصمة.

﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، حكم جديد غير الأحكام السابقة، هو تحريم العضل أي منع المرأة من الزواج، وقد كان من عادات الجاهلية أن يتحكم الرجال في تزويج النساء، إذ لم

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد بن عبد الله، ج ٤ ص ٦٥٥ - ٦٥٥

يُكَلِّفُ بِزِوْجِ الْمَرْأَةِ إِلَّا وَلِهَا، فَقَدْ يَزِوْجُهَا بِمَنْ تَكْرِهُ وَيَمْنَعُهَا مِنْ تَحْبُّ لِمَحْضِ الْهَوْيَ. وَقَالَ الْمُفَسِّرُونَ: إِنَّ الرِّجَالَ الْمُطْلَقِينَ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ: يَتَحَكَّمُ الرِّجَلُ بِمَطْلَقَتِهِ فَيَمْنَعُهَا أَنْ تَنْزُوْجَ أَنْفَهُ وَكَبْرًا أَنْ يَرَى امْرَأَتَهُ تَحْتَ غَيْرِهِ، فَكَانَ يَصْدُ عَنْهَا الْأَزْوَاجَ بِضَرْبِهِ مِنَ الصَّدِّ وَالْمَنْعِ، كَمَا كَانَ يَرْاجِعُهَا فِي أَخْرِ الْعَدَةِ لِأَجْلِ الْعَضْلِ. وَقَدْ أَثْبَتَ الْإِسْلَامُ الْوَلَايَةَ لِلْأَقْرَبَيْنِ وَحْرَمَ الْعَضْلَ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الْزِوْجِ، وَأَنْ يَزِوْجَ الْوَلِيَّ الْمَرْأَةَ بِدُونِ إِذْنِهَا. فَجَمْعُ بَيْنِ الْمُصْلِحَتَيْنِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي الْخُطَابِ هَذَا، فَقَبِيلٌ هُوَ لِلْأَزْوَاجِ، أَيْ لَا تَعْضُلُوا مَطْلَقَاتِكُمْ أَيْهَا الْأَزْوَاجِ بَعْدَ انْقَضَاءِ الْعَدَةِ أَنْ يَنْكَحُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ، وَاضْطُرِّ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى جَعْلِ الْأَزْوَاجِ بِمَعْنَى الرِّجَالِ الَّذِينَ سَيَكُونُونَ أَزْوَاجًا، وَقَبِيلٌ هُوَ لِلْأَزْوَاجِ وَالْأَوْلَيَاءِ عَلَى التَّوزِيعِ، وَقَالُوا: لَا بَأْسَ بِالتَّفْكِيكِ فِي الْضَّمَائِرِ لِظَّهُورِ الْمَرَادِ وَعَدْمِ الْإِشْتِبَاهِ، وَقَبِيلٌ لِلْأَوْلَيَاءِ، وَاسْتَدَلُوا بِمَا وَرَدَ فِي سَبْبِ نَزُولِ الْآيَةِ فِي الصَّحِيفَةِ أَخْرَجَ الْبِخَارِيُّ وَأَصْحَابُ السَّفَنِ وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدٍ شَتَّى مِنْ حَدِيثِ «مَعْقُلٍ بْنِ يَسَارٍ» قَالَ: كَانَ لِي أَخْتٌ فَأَتَانِي أَبْنَى عَمٌ لِي فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، فَكَانَتْ عَنْهُ مَا كَانَتْ، ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَلَمْ يَرْجِعُهَا حَتَّى انْقَضَتِ الْعَدَةُ، فَهُوَ يَهَا وَهُوَ يَتَهَا، ثُمَّ خَطَبَهَا مَعَ الْخُطَابِ، فَقَلَّتْ لَهُ يَالِكُمْ، أَكْرَمْتُكَ بِهَا وَزَوْجْتُكَ هَا فَطَلَّقْتُهَا ثُمَّ جَنَّتْ تَخَطِّبَهَا؟! وَاللَّهُ لَا تَرْجِعُ إِلَيْكَ أَبْدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَعَلِمَ اللَّهُ حَاجَتِهِ إِلَيْهَا وَحَاجَتِهَا إِلَى بَعْلِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ (قَالَ): فَفَيْ نَزَّلَتْ،

فَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَنْكَحْتُهَا إِيَاهُ، وَفِي لَفْظٍ: فَلَمَّا سَمِعَهَا مَعْقُلٌ
قَالَ: سَمِعَ الْرَّبِّيْ وَطَاعَةً، ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: أَرْزُوكَ وَأَكْرُمَكَ، وَذَلِكَ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَاهُ فَتَلَّا عَلَيْهِ الْآيَةَ.

وَمِنْ هَذَا تَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ قَالَ إِنَّ إِسْنَادَ النِّكَاحِ إِلَى النِّسَاءِ هُنَّ
يَفِيدُ أَنَّهُنْ هُنَّ الْلَّوَاتِي يَعْقِدْنَ النِّكَاحَ، فَإِنْ هَذَا الْإِسْنَادُ يَطْلُقُ فِي
الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ عَلَى مَنْ زَوْجَهَا وَلِيْهَا. كَانُوا يَقُولُونَ: نَكَحْتُ فَلَانَةَ
فَلَانَا كَمَا يَقُولُونَ حَتَّى الْآنَ: تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ بَفَلانَ. وَإِنَّمَا يَكُونُ
الْعَاقِدُ وَلِيْهَا، وَلَمْ تَكُنْ أُخْتُ مَعْقُلٍ حَاوِلَتْ أَنْ تَعْقِدَ عَلَى زَوْجِهَا،
فَمَنْعَهَا وَإِنَّمَا طَلَبَهَا الرَّوْجُ مِنْهُ، فَامْتَنَعَ أَنْ يَنْكُحَهُ إِيَاهَا، فَصَدَقَ
عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْعَهَا أَنْ تَنْكُحَ زَوْجَهَا. وَنَزَّلَتْ فِيهِ الْآيَةُ وَفَهِمَهَا النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعَرَبِ كَالإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِهَذَا الْمَعْنَى.

وَفِي الْخُطَابِ وَجْهٌ ثَالِثٌ رَجُحُهُ الزَّمْخَشْرِيُّ وَهُوَ أَنَّهُ لِلْأَمْمَةِ:
لَا تَكُونُ مُتَكَافِلَةً فِي الْمُصَالَحِ الْعَامَةِ عَلَى حُسْبِ الشَّرِيعَةِ، كَانَهُ
يَقُولُ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا وَقَعَ مِنْكُمْ تَطْلِيقُ النِّسَاءِ وَانْقَضَتْ
عَدْتُهُنَّ وَأَرَادُ أَزْوَاجَهُنَّ أَوْ غَيْرَهُمْ أَنْ يَنْكُحُوهُنَّ وَأَرْدَنَ هُنَّ ذَلِكَ فَلَا
تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكُحُنَّ، أَيْ لَا تَمْنَعُوهُنَّ مِنَ الزَّوْجِ، وَعَلَى هَذَا
الْوَجْهِ يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ حُظَّهُ مِنَ الْخُطَابِ لِلْمُجَمُوعِ. وَتَقْدِيمُ لِهَذَا
الْخُطَابِ نَظَارَنِ، وَمِنْهَا خُطَابٌ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي عَصْرِ التَّنْزِيلِ بِمَا
كَانَ مِنْ آبَائِهِمْ فِي زَمْنِ مُوسَى وَمَا بَعْدَهُ مَسْنَدًا إِلَيْهِمْ. وَالْحَكْمَةُ
فِي هَذَا الْخُطَابِ الْعَامِ هُنَّا أَنْ يَعْلَمُ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ يَجُبُ عَلَى مَنْ
عْلَمَ مِنْهُمْ بِوَقْوَعِ الْمُنْكَرِ مِنْ أُولَيَاءِ النِّسَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ أَنْ يَنْهُوَهُ عَنْ
ذَلِكَ حَتَّى يَفْرِءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، وَأَنْهُمْ إِذَا سَكَتُوا عَلَى الْمُنْكَرِ وَرَضُوا

به يأتمون، والسر في تكافل الأمة أن الأفراد إذا وكلوا إلى أنفسهم فكتيراً ما يرجحون أهواءهم وشهواتهم على الحق والمصلحة، ثم يقتدى بعضهم ببعض مع عدم النكير. فيكثر الشر والمنكر في الأمة فتهلك، ففي التكافل والتعاون على إزالة المنكر دفاع عن الأمة، ولكل مكلف حق في ذلك؛ لأن البلاء إذا وقع فإنه يصيبه سهم منه. قال تعالى: ﴿لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَىٰ بْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) كانوا لا يتباهون عن منكر فعلوه لبسن ما كانوا يفعلون﴾^(١).

ثم قال: ﴿إِذَا ترَاضُوا بِبَيْنِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي إذا تراضى مرiendo التزوج من الرجال والنساء، بأن رضى كل من الرجل والمرأة بالآخر زوجاً. قوله: (بينهم) يشعر بأن لا نكير في أن يخطب الرجل المرأة إلى نفسها ويتفق معها على التزوج بها، ويحرم حينئذ عضلها، أي امتناع الولي أن يزوجها منه، إذا كان ذلك التراضى في الخطبة بالمعروف شرعاً وعادة، بأن لا يكون هناك حرام ولا شيء يخل بالمرودة ويتحقق العار بالمرأة وأهلها، وقد استدل الفقهاء بهذا على أن العضل من غير الكفء غير حرام، لأن تزيد الشريقة في قومها أن تتزوج برجل خسيس يلحقها منه الخلاص، ويمس ما لقومها من الشرف والكرامة، فينافي أن تصرف عنه بالوعظ والتبيح، ويحوز بعض الفقهاء العضل إذا كان المهر دون المثل، وعندى أنه إذا أرادت المرأة أن تتزوج بأقل من مهر مثلاها، ولم يكن الحامل على ذلك فساد الأخلاق المسقط

(١) المادة: ٧٩، ٧٨.

للكرامة أو اتباع الهوى وإرضاء الشهوة، بل كان ميلاً إلى رجل مستقيم يرجى منه حسن العشرة وصلاح المعيشة إلا أنه يعسر عليه دفع مهر كثير مع نفقات الزواج الأخرى، فلا يجوز حينئذ العضل بل يجب تزويجه.

﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالنَّيْمَ الْآخِرِ﴾

الوعظ النصح والتذكير بالخير والحق على الوجه الذي يرقى له القلب ويبعث على العمل، أى ذلك الذى تقدم من الأحكام والحدود المقرونة بالحكم والترغيب والترهيب يوعظ به أهل الإيمان بالله والجزاء على الأعمال في الآخرة، فإن هؤلاء هم الذين يتقبلونه ويتعظون به، فتخشع له قلوبهم، ويتحرون العمل به قبولاً لتأديب ربهم، وطلباً للانتفاع به في الدنيا، ورجاءً في مثوابه ورضوانه في الآخرة. وأما الذين لا يؤمنون حق الإيمان كالمغططين والمقلدين الذين يقولون أمينا بأفواههم لأنهم سمعوا قولهم يقولون ذلك، ولم تؤمن قلوبهم، لأنهم لم يتلقوا أصول الإيمان بالبرهان، الذي يملك من القلب مواقع التأثير ومسالك الوجдан، فإن عظمتهم به عبث لا ينفع، وقول لا يسمع لأنهم يتبعون في معاملة النساء أهواءهم، ويقلدون ما وجدوا عليه آباءهم وعشراهم. والأية تدل على أن الإيمان الصحيح يقتضي العمل، وقد غفل عن هذا الأكثرون، وقرره الأئمة المحققون، كأنه يقول من كان مؤمناً فلا شك أنه يتعظ بهذا، يشير إلى أن من لم يتعظ ويعمل بها فليس بمؤمن. وتدل على أن أحكام الدين، حتى المعاملات منها

ينبغي أن تساق إلى الناس مساق الوعظ المحرك للقلوب، لأن تسرد سرداً جافاً كما ترى في كتب الفقه.

(**ذلکم أزکی لكم وأطہر**) : الزکاة: النماء والبرکة في الشيء، والمشار إليه في (ذلكم) هو النهي عن عضل النساء بقيده وشرطه، والمراد أنه مزيد في نماء متبعيه وصلاح حالهم ما بعده مزيد يفضلها، وأنه أطهر لأعراضهم وأنسابهم، وأحفظ لشرفهم وأحسابهم، لأن عضل النساء والتضييق عليهم مدعاة لفسوقةن ومفسدة لأخلاقهن، وسبب لفساد نظام البيوت وشقاء الذراري. مثل في نفسك حال امرأة كاخت «معقل بن يسار» تزوجت برجل عرفها وعرفته، فأحببها وأحبته ثم غضب مرة وطلقها، وبعد انقضاء العدة ندم على ما فعل، وأحب أن يعود إلى امرأته التي تحبه واعتادت الأنس به والسكن إليه، فغضبتها ولديها اتباعاً لهواه، واعتزازاً بسلطته، ألا يكون ذلك مضيعة لولدهما ومجواة لهم؟ ومثل أيضاً ولها يمنع موليته من الزواج بمن تحب ويزوجها بمن تكره اتباعاً لهواه أو عادة قومه، كما كانت العرب تفعل، وانظر أترجو أن يصلح حالهما، ويقيما حدود الله بينهما؟ أم يخشى أن يغويها الشيطان بالأخر ويعويها بها، ويستدرجها في الغواية، فلا يقنان إلا عند نهاية حدودها؟ وهكذا مثل كل مخالفة لهذه الأحكام تجدها مفسدة.

وقد كان الناس لجهلهم بوجوه المصالح الاجتماعية على كمالها، لا يرون للنساء شأنًا في صلاح حياتهم الاجتماعية وفسادها، حتى علمهم الوحي ذلك ولكن الناس لا يأخذون من

الوحى فى كل زمان إلا يقدر استعدادهم، وإن ما جاء به القرآن من الأحكام لصلاح حال البيوت يحسن معاملة النساء لم تعمل به الأمة على وجه الكمال، بل نسيت معظمها فى هذا الزمان وعادت إلى جهالة الجاهلية.

ولهذا الجهل السابق ولتوهم الذين يسيرون معاملة النساء من الرجال أنهم يفعلون ما هو مصلحة لهم ومحافظة على شرفهم. ختم هذه المواقع والأحكام والحكم بقوله:

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ : أى يعلم سبحانه ما لكم فى ذلك من الزكاة والطهر وسائر المصالح ودفع المفاسد، وأنتم لا تعلمون ذلك كله علماً صحيحاً خالياً من الأهواء والأوهام. واعتزاز الرجال بقدرتهم على التحكم في النساء، ولذلك ذكرهم فى أثر النهى فى عضل النساء عن الزواج بهذه الثلاث:

- ١ - أنها موعضة يتعظ بها من يؤمن بالله واليوم الآخر.
- ٢ - أنها أزكي لكم وأطهر لأعراضكم.
- ٣ - أن الله يعلم كل ذلك كفирه وأنتم لا تعلمون.

وهذه آيات علمه ظاهرة، فإن البشر من جميع الأمم، لا من العرب وحدهم، لم يهتدوا إلى هذه الأحكام المنزلة في هذه السورة النافعة. باختيارهم الطويل، بل عزبت حكمتها عن نفوس الأكثرين بعد أن نزل الوحي بها فلم يعملوا بها، وكان يجب على المؤمن الذي أقيمتها على وجهها ملاحظاً فوائدها، وعلى

المؤمن الغبي أن يسلم بأمر ربه تسليماً، وإن لم تظهر له فائدةتها في الدنيا، اكتفاء بأن الله تعالى يعلم من ذلك ما لا يعلم هو. والذين يجهلون هذه المزية لهدایة الدين من غير أهله يفضلون هدایة الحکمة البشرية عليها بأن متبوعها يترك السر: لأنه شر ضار، ويفعل الخير؛ لأنه خير نافع، وإن متبوع الدين يفعل ما لا يعقل له فائدة. وهذا غلط أو مغالطة، فإن الدين قد جاء بالحكمة مزيدة للكتاب، كما قال: ﴿يَنْهَا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَرَبُّكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(١)، فمن جمع بين الكتاب والحكمة فهو المؤمن الكامل، ومن عجز عن فهم حکمة الأحكام والأداب فيه من عاصي ويلد أو حديث عهد بالإسلام لم يفته، وقد هدى إلى الإيمان أن يترك الشر ويفعل الخير، لأن الذي نهاه عن الأول وأمره بالثاني هو الله، وهو أعلم منه ومن كل حكماء خلقه.

(١) آل عمران : ١٦٤ ، الجمعة : ٢

نحوص الأستاذ الإمام

عن رأى الإسلام في:

تقيد حق الطلاق :

- التحكيم : واجب الدولة والمجتمع (تفسير آية التحكيم).
- سلطة القاضي والحكامين (فتوى في: دور التحكيم والقضاء عند سوء العشرة).
- يمين الإبلاء .
- إرجاع الزوج مطلقته.
- النهي عن الإضرار بالنساء.

♦♦♦ التحكيم: واجب الدولة والمجتمع ♦♦♦

يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَإِنْ خَفْتُمْ شَقَاقَ بَيْنَهُمَا فَارْجِعُوهُ حَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ إِنْ يُرِيدَا إِضْلَالًا حَمَلُوكَ اللَّهِ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥].

ويفسر الأستاذ الإمام هذه الآية فيقول^(١):

الخطاب للمؤمنين، ولا يتأتى أن يكلف كل واحد أو كل جماعة منهم ذلك، ولذلك قال بعض المفسرين: إن الخطاب هنا موجه إلى من يمكنه القيام بهذا العمل فمن يمثل المسلمين، وهم الحكام، وقال بعضهم: إن الخطاب عام. ويدخل فيه الزوجان وأقاربهما، فإن قام به الزوجان أو زوج القريبي أو الجيران فذلك، ولا وجوب على من يبلغه أمرهما من المسلمين أن يسعى في إصلاح ذات بينهما بذلك^(٢). وكلا القولين وجيه، فال الأول يكلف الحكام ملاحظة أحوال العامة والاجتهاد في إصلاح أحوالهم، والثاني يكلف كل المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ويعينه على ما تحسن به حاله. واختلفوا في وظيفة الحكمين فقال بعضهم: إنها وكيلان لا يحكمان إلا بما وكلا به. وقال بعضهم: إنها حاكمان. روى الشافعى في (الأم)، والبيهقى في (ال السنن) وغيرهما عن عبيدة السلمانى قال: « جاء رجل وامرأة إلى

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد بن عبد الله، ج ٥ ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(٢) انظر الرأيين في تفسير البيضاوى من ١٣٧.

على كرم الله - تعالى - وجهه ومع كل واحد منهم فنام^(١) من الناس، فأمرهم على أن يبعثوا رجلاً حكماً من أهله ورجلًا حكماً من أهلها، ثم قال للحكمين: «تدريان ما عليكم؟ عليكم إن رأيتما أن تجتمعوا، أن تجمعوا. وإن رأيتما أن تفرقوا، أن تفرقوا»، قالت المرأة: رضيت كتاب الله تعالى بما على به ولني. وقال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال على: «كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أفترت به». وروى ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في هذه الآية^(٢): «هذا في الرجل والمرأة إذا تفاصد الذي بينهما، أمر الله تعالى أن يبعثوا رجلاً صالحًا من أهل الرجل ورجلًا مثله من أهل المرأة فينظران أيهما المسيء فإن كان الرجل هو المسيء حجبوا عنه امرأته وقسروه على النفقة، وإن كانت المرأة هي المسيئة قسروها على زوجها ومتعبوها النفقة، فإن اجتمع أمرهما على أن يفرقا أو يجتمعوا فأمرهما جائز، فإن رأيا أن يجتمعوا، فرضي أحد الزوجين وكره ذلك الآخر ثم مات أحدهما، فإن الذي رضي يرث الذي كره ولا يرث الكاره الراضي».

وقوله: **﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُرِيقُ اللَّهُ بِئْتَهُمَا﴾** يشعر بأنه يجب على الحكمين إلا يدخلوا وسعاً في الإصلاح، كأنه يقول: إن صحت إرادتهما، فالتفريق كائن لا محالة، وهذا يدل على نهاية العناية من الله تعالى في إحكام نظام البيوت الذي لا قيمة له عند المسلمين في هذا الزمان، وانظروا كيف لم يذكر مقابل «التفريق»

(١) الفنام : الجماعة من الناس.

(٢) تفسير الطبرى، ج ٨، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

بينهما وهو «التفرق» عند تعينه، لم يذكره حتى لا يذكر به: لأنه ببغضه، وليشعر النقوص أنه ليس من شأنه أن يقع. وظاهر الأمر أن هذا التحكيم واجب، لكنهم اختلفوا فيه، فقال بعضهم: إنه واجب، وبعضهم: إنه مندوب، واشتغلوا بالخلاف فيه عن العمل به: لأن عنايتنا بالدين صارت محصورة في الخلاف والجدل، وتعصي كل طائفة من المسلمين لقول واحد من المختلفين، مع عدم العناية بالعمل به، فها هم أولاء قد أهملوا هذه الوصية الجليلة، لا يصلح بها أحد على أنها واجبة ولا على أنها مندوبة، والبيوت يدب فيها الفساد، فيفتاك بالأخلاق والأداب، ويسرى من الوالدين إلى الأولاد.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا خَبِيرًا﴾

أى إنه كان فيما شرعه لكم من هذا الحكم عليهما بأحوال العباد وأخلاقهم وما يصلح لهم، خبيراً بما يقع بينهم وبأسبابه الظاهرة والباطنة فلا يخفى عليه شيء من وسائل الإصلاح بينهما، وإن أكاد أبصر الآية الحكيمية تومئ بالأس泯ين الكريمين إلى أن كثيراً من الخلاف يقع بين الزوجين، فيظن أن مما يتذرع تلافيه وهو في الواقع ونفس الأمر ناشئ عن سوء التفاهם لأسباب عارضة، لا عن تباين في الطباع أو عداوة راسخة، وما كان كذلك يسهل على الحكمين الخبرين بدخلائل الزوجين لقربهما منها أن يمحقا ما علق من أسبابه في قلوبهما، متى حسنت النية وصحت الإرادة.

إن الزوجية أقوى رابطة تربط اثنين من البشر أحدهما بالأخر، فهى الصلة التى بها يشعر كل من الزوجين بأنه شريك الآخر فى كل شيء مادى ومعنى، حتى إن كل واحد منها يواخذ الآخر على دقائق خطرات الحب، وخفايا خلجان القلب، ويستشفها من وراء الحجب، أو توحيها إليه حركات الأجناف، أو يستطيها من فلتات اللسان إذا لم تصرخ بها شوادر الامتحان، فهما يتغایران في أخفى ما يشتركان فيه، ويكتفيان بشهادة الظنة والوهم عليه، فيغيريهما ذلك بالتنازع في كل ما يقصر فيه أحدهما من الأمور المشتركة بينهما، وما أكثرها وأعسر التوقى منها، فكثيراً ما يفضي التنازع إلى التقاطع، والتغاير إلى التدابير، فإن تعاتباً فجذل ومراء، لا استعتاب واسترضاء، حتى يحل الكره والبغضاء محل الحب والهنا، لذلك يصح لك أن تحكم إن كنت علیماً بالأخلاق والطبع، خبيزاً بشئون الاجتماع، بأن تلك الحكمة التي أرسلها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- هي القاعدة الثابتة الصحيحة في جميع الأمم وجميع الأعصار، وأنها يجب أن تكون في محل الذكرى من الحكمين اللذين يريدان إصلاح ما بين الزوجين، كما يجب أن يعرفها ولا ينساها جميع الأزواج.. تلك الحكمة هي قوله للنبي صرحت بأنها لا تحب زوجها: إذا كانت إحداكن لا تحب أحدهنا فلا تخبره بذلك، فإن أقل البيوت ما بنى على المحبة، وإنما يعيش - أو قال يتعاشر - الناس بالحسب والإسلام؛ أى أن حسب كل من الزوجين وشرفه إنما يحفظ بحسن عشرته للأخر. وكذلك الإسلام يأمرهما بأن يتعاشراً بالمعروف.

قد اهتدى الإفرنج إلى العمل بهذه الحكمة البالغة بعد أن استبhr علم النفس والأخلاق وتدبیر العنzel عندهم، فربوا نساءهم ورجالهم على احترام رابطة الزوجية، وعلى أن يحتهد كل من الزوجين أن يعيشَا بالمحبة، فإن لم يسعدا بها فليعيشَا بالحسب، وهو تكريم كل منهما للأخر ومراعاة لشرفه وقيمه بما يجب له من الآداب والأعمال التي جرى عليها عرف أمته، ثم يعذرء فيما وراء ذلك، وإن علم أنه لا يحبه فلا يذكر له ذلك، وقد صرّحوا بأن سعادة المحبة الزوجية الخالصة قلما تتحقق بها زوجان، وإن كانت أمنية كل الأزواج، وإنما يستبدلون بها المودة العملية. ولكنهم بباباحة المخالطة والتبرج قد أفرطوا في إرخاء العنان، حتى صار الأزواج يتسامرون في السفاح أو اتخاذ الأندان، وهذا ما يعصم مجموع أمتنا منه الإسلام.

سلطة القاضي والحكامين

(فتوى التطبيق على الزوج بواسطة التحكيم والقضاء في حالة سوء العشرة)^(١)
سوء المعاشرة:

■ إذا أشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها في كتاب الله تعالى رفع الأمر إلى قاضي المركز، وعليه عند ذلك أن يعين حكمين عادلين، أحدهما من أقارب الزوج والثاني من أقارب الزوجة، والأفضل أن يكونا جارين، فإن تعذر العدول من الأقارب فإنه يعيثهما من الأجانب، وأن يبعث بهما إلى الزوجين، فإن أصلحا هما فبها، ولا حكما بالطلاق ورفعوا الأمر إليه، وعند ذلك عليه أن يقضى بما حكما به، ويقع التطبيق في هذه الحالة طلاق واحدة باتفاقه، ولا يجوز للحكمين الزيادة علىهما.

■ للزوجة أن تطلب من القاضي التطبيق على الزوج إذا كان يصطها منه ضرر والضرر هو ما لا يجوز شرعاً كالهجر بغیر سبب شرعى والضرب والسب بدون سبب شرعى، وعلى الزوجة أن تثبت كل ذلك بالطرق الشرعية.

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٢ «ملحق الفتاوى» ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ ولقد اخترنا هنا المادتين «العاشرة والحادية عشرة من مشروع القانون الذي وضعه الاستاذ الإمام، وهو المادتان اللتان يعالج فيهما دور التحكيم والقاضي في حالة استحکام سوء العشرة بين الزوجين. وتاريخ وضع الإمام لمشروع القانون هذا هو ٥ ربیع الثاني سنة ١٣١٨ هـ (٣ أغسطس سنة ١٩٠٠ م)

يمين الإيلاء

يقول الله سبحانه:

﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَانِهِمْ تَرْبِضَ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا فَإِنْ فَاعَلُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلَيْهِمْ﴾ (٢٢٧)

[البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧]

ويفسر الأستاذ الإمام هذه الآيات فيقول^(١):

﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَانِهِمْ تَرْبِضَ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا﴾ ... إلخ. فالإيلاء من المرأة أن يحلف الرجل إنها لا يقربها، وهو مما يكون من الرجال عند المعاشرة والغيب، وفيه امتهان للمرأة وهضم لحقها وإظهار لعدم المبالاة بها، فترك المقاربة الخاصة المعلومة ضراراً معصية، والhalb عليه حلف على ما لا يرضى الله تعالى به لما فيه من ترك التواد والتراحم بين الزوجين وما يترتب على ذلك من المفاسد في أنفسهما وفي عيالهما وأقاربهما، إنه يجب على المؤلى أن يحيث ويكتفر عن يمينه، ولكنه إذا لم يفعل هذا الواجب لم يكن آثماً في نفسه فقط فيقال حسيه ما يلقى من جراء إثمه، بل يكون بإثمه هاضماً لحق امرأته، ولا يبيح له العدل هذا الهضم والظلم، ولذلك أنزل الله فيه هذا الحكم، وهو التربض مدة أربعة أشهر، وقد قيل إن هذه هي المدة التي لا يشق على المرأة

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٤ ص ٦٢٤، ٦٢٥.

البعد فيها عن الرجل، وهي كافية لتروى الرجل في أمره
ورجوعه إلى رشده.

﴿فَإِنْ قَاعُوا﴾ أي رجعوا إلى نسائهم بأن حنثوا في اليمين
وقاربواهن في أثناء هذه العدة أو آخرها.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يغفر لهم ما سلف برحمته الواسعة:
لأن الفيضة توبة في حقهم.

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاق﴾ أي صمموا قصده وعزموا على ألا
يعودوا إلى ملامسة نسائهم.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ أي فليراقبوا الله تعالى عالمين أنه
سميع ليلائهم وطلاقهم، عليم بنيتهم فيه، فإن كانوا يريدون به
إذاء النساء ومضارتها فهو يتولى عقابهم. وإن كان لهم عذر
شرعى بأن كان الباعث على الإبلاء تربية النساء لأجل إقامة
حدود الله، وعلى الطلاق اليأس من إمكان المعاشرة بالمعروف.
 فهو يغفر لهم، والمعنى أن من حلف على ترك غشيان امرأته فلا
يجوز له أن يتربص أكثر من أربعة أشهر. فإن تاب وعاد قبل
انقضائها لم يكن عليه إنم، وإن أنهاها تعين عليه أحد الأمرين:
الفيضة والرجوع إلى المعاشرة الزوجية أو الطلاق، وعليه أن
يراقب الله تعالى فيما يختاره منها، فإن لم يطلق هو بالقول
كان مطلقا بالفعل، أي أنها تطلق منه بعد انتهاء العدة رغم أنفه
منع للضرار، وقيل ترفع أمرها إلى الحاكم فيطلق عليه،

والمسألة خلافية في هذا، ولكن لا خلاف في عدم جواز بقائها على عصمته وعدم إباحة مضارتها.

وقد فضل الله تعالى الفينة على الطلاق: إن جعل جزاء الفينة المغفرة والرحمة، وهدى إلى مرافقته في العزم على الطلاق، وذكر المؤلّى بسمعه تعالى لما يقول، وعلمه بما يسره في نفسه ويقصده من عمله:

هذا حكم الإيلاء من المرأة إذا أطلقه الزوج، فلم يذكر زماناً، أو قال: لا أقربك مدة كذا، وذكر أكثر من أربعة أشهر، فإن ذكر مدة دون أربعة أشهر فلا يلزمها شيء إذا أتمها، وفي الأربعة خلاف.

إرجاع الزوج مطلقتة

يقول الله سبحانه:

﴿وَالْمُطْلَقَاتِ يَتْرِبَضُنْ بِأَنفُسِهِنْ ثَلَاثَةٌ قَرْوَعٌ وَلَا يَحْلُّ لَهُنْ أَنْ يَكْتُمُنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْخَامِهِنْ إِنْ كُنْ يَقُولُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَغْوِيَنَّهُنْ أَحَقُّ بِرَدَهُنْ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]

ويفسر الأستاذ الإمام رد الزوج زوجته المطلقة أثناء عدتها
فيقول^(١):

﴿وَيَغْوِيَنَّهُنْ أَحَقُّ بِرَدَهُنْ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾

هذا لطف كبير من الله سبحانه وتعالى وحرص من الشارع على بقاء العصمة الأولى، فإن المرأة إذا طلت لأمر من الأمور سواء كان بالإيلاء أو غيره، فقلما يرثب فيها الرجال، وأما بعلها المطلق فقد يندم على طلاقها، ويرى أن ما طلقها الأجله لا يقتضي مفارقتها دانها، فيرغب في مراجعتها، ولا سيما إذا كانت العشرة السابقة بينهما جرت على طريقها الفطرية، فأفضى كل منهما إلى الآخر بسره حتى عرف عجره وبجره^(٢)، وتمكنـت الألفة بينهما على علاتهما، وإذا كانا قد رزقا الولد، فإن الندم على الطلاق يسرع إليهما؛ لأن الحرص الطبيعي على العناية بتربية الولد وكفالته بالاشتراك تغلب بعد زوال أثر المغاضبة العارضة على النفس، وقد يكون أقوى إذا كان الأولاد إناثاً؛ لهذا حكم الله تعالى

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد بن عبد الله، ج ٤، ص ٦٢٩، ٦٣٠.

(٢) أي عبودية الظاهره والخفية، وكذلك تعني الأحزان.

لطفاً منه بعياده بأن بعل المطلقة (أى زوجها) أحق بردها فـى ذلك، أى فـى زمن الترخيص، وهـى العدة. وفي هذا بيان حكمـة أخرى للعدة غير تبـين الحمل أو براءة الرحم، وهـى إمكانـة المراجـعة، فـعلم بذلك أن تـرخيص المطلقات بـأنفسهن فيـه فـائدة لهـن وفـائدة لـأزواجهـن، وإنـما يـكون بـعل المرأة أـحق بهاـ فـى مـدة العـدة إذا قـصد إصلاح ذات البـين وحسنـةـ المـعاشرـة، وأـمـا إذا قـصد مـضارـتها وـمنعـها من التـزوج بـعد العـدة حتى تكونـ كالـمـعلـقة، لا يـعـاشرـها مـعاـشرـةـ الأـزواـج بالـحـسـنـى ولا يـمـكـنـها من التـزـوج، فهو آثـمـ بيـنهـ وبينـ اللهـ تعـالـىـ بـهـذـهـ المـراجـعـةـ، فـلا يـبـاحـ لـلـرـجـلـ أن يـرـدـ مـطلـقـتـهـ إـلـىـ عـصـمـتـهـ إـلـاـ بـإـرـادـةـ إـصـلاحـ ذاتـ البـينـ وـنـيـةـ المـعاـشـةـ بـالـمـعـرـوفـ.

النهي عن الإضرار بالنساء

يقول الله سبحانه:

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَغْنِ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرْحُونَ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَشْخُذُوا آيَاتِ اللَّهِ هَرَوْنَ وَادْكُرُوا نُعْجَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةُ يَعْظِمُ بِهِ وَانْتَهُوا إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[البقرة: ٢٢١]

ويفسر الأستاذ الإمام هذا النهي عن الإضرار بالزوجة
فيقول^(١):

﴿وَلَا تَشْخُذُوا آيَاتِ اللَّهِ هَرَوْنَ﴾: هذا وعيد بعد وعيد، وتهديد لمن يتعدى حدود الله في هذه الأحكام أي تهديد، والسبب فيه حمل المسلمين على احترام صلة الزوجية، وتوقى ما كانوا عليه في عهد الجاهلية، فقد كانوا يتخذون النساء لعباً، ويعيشون بطلاقهن وأمساكهن عبثاً.

وفي أسباب التزول أخرج ابن أبي عمر في مسنده وابن مردويه عن أبي الدرداء قال: كان الرجل يطلق ثم يقول: لعيت، ويعتق، ثم يقول: لعيت، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَشْخُذُوا آيَاتِ اللَّهِ هَرَوْنَ﴾ أي أنزله فيما أنزل من آيات أحكام الطلاق.

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد، ج ٤ ص ٦٤٧ - ٦٥٠

والمعنى: لا تنهوا بحدود الله تعالى التي شرعها لكم في آية جريأ على سفن الجاهلية، فإن هذا التهاون والاعتداء للحدود، بعد هذا البيان والتأكيد من الله تعالى يعد استهزاء بأياته. ومن هنا قال بعض السلف: المستقرر من الذنب وهو مصر عليه كالمستهزيء بربه. ولا شك أن الذي يخالف أمر الله وينقض هذه العهود بعد توثيقها طلباً لشهوته، أو استمساكاً بعادة من عاداته، فهو جدير بأن يعد مستهزاً بأيات الله غير مذعن لها.

بعد التحذير من التهاون بحقوق النساء وجعل العاشر بأحكام الله فيها مستهزاً بأياته - وفي ذلك من الوعيد والترهيب ما فيه - أراد تعالى أن يقرر هذه الأحكام في النفوس بباعث الترغيب فيها بالذكر بقولها ومراييها، وبيان المنة في هداية الدين التي هي منها، فقال:

﴿وَذَكِّرُوا نُعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةَ يُعَظِّمُ بِهِ﴾: أي امتنعوا ما ذكر آنفًا من أمر ونهي، وتذكروا نعمة الله تعالى عليكم بالفطرة السليمة في الرابطة الزوجية المعبر عنها بقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لَّكُمْ إِلَيْهَا وَخَلَقَ لَكُمْ مَوْدَةً وَرَحْمَةً إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَتَمَكَّنُ يَكْرَهُونَ﴾^١. وما أنزله عليكم من آيات الأحكام المكملة للفطرة في الزوجية والحكمة فيها، حال كونه يعظكم بالجمع بينهما، فإن معرفة الشيء مع حكمته هي التي تحدث العزة والعبرة الباعنة على الامتثال، ولا يبعد أن تكون هذه الآيات النفسية هي المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْخُذُوا آيَاتَ اللَّهِ هُرْزَا﴾.

وقد أفسدت على الناس تلك العودة والرحمة، ومحبهم عن الموعظة بالحكمة، وأضعف في نفوس الأزواج ذلك السكون والارتياح، فرور الرجال بالقوة وطغيانهم بالغنى، وكفران النساء لنعمته الرجال وحفظ سيناتهم وتماديهن في النم لها والتبرم بها، وما مضت به عادات الجاهلية في بعض المتقديرين وعادات الفرج في المعاصرات والمعاصرن، وقد به الناس بعضهم بعضاً، والله سبحانه وتعالى ذكرنا:

أولاً بنعمته علينا في أنفسنا لزيح عن الفطرة السليمة ما غشىها بسوء القدرة واتباع الهوى، ونشكره له سبحانه بالمحافظة عليها بتمكين صلة الزوجية واحترامها وتوريقها.

وثانياً بهذا الدين القويم الذي هدانا إلى ذلك، وحد لنا كتابه الحدود ووضع الأحكام مبيناً حكمها وأسرارها، موزيناها بالوعظ السائق إلى اتباعها، وما ذكرنا بالكتاب هذا إلا لنجعله إماماً لنا في تقويم الفطرة، على ما مضت به السنة وعزّزته الحكمة، ولكنّا قد أغرضنا عنه، فمن نظر في شيء من هذه الأحكام، فإنما ينظر فيما كتبه بعض البشر مما هو خلو من حكمية التشريع، غير مقررون بشيء من الترغيب والترهيب، فهو لا يُحدث للنفوس عزة ولا ذكري، ولا يبعث في القلوب هداية ولا تقوى، على أن أكثر المسلمين لا ينظرون فيها، ولا يسأل العارفين بها عنها، إلا أن يكون لأجل الاستعانتة على حقوق يهضمها، أو صلات يقطعها وعرى يفصّلها، فهو يستفتني غالباً ليتأمن موافحة الحكام، لا لقييم حدود الإسلام، وإذا قام فيهم داع يدعو إلى الله، ويذكر المؤمنين بأيات الله، وماد الرؤساء بسهام العلام،

وأغروا به الساسة وأهاجوا عليه العوام، خائفين أن يحيى ما أماتوه من الاجتهاد في فهم الكتاب والسنّة، راعمين أنه يبطل مذاهب الأئمة، على أن التذكير هو الذي يحيى علم المجتهدين؛ لأنهم كانوا مذكرين به ومبينين، لا صادرين عنه ولا ناسخين، وما كل عن اهتمى بوديهم في التذكير والتبيين، يلحقهم في الاستنباط والقولين، فيما أتيها العلماء أحياوا كتاب الله، فوالله إله لا حياة لهذه الأمة بسواء، ولذلك عادت بتترك هديه إلى عادات الجاهلية، وما هو شر منها من إباحة الإفرنج العصرية، اتساعاً للهوى ونزوات البهيمية.

هذا وإن جمهور المفسرين فسروا نعمة الله هنا بالدين والرسالة، وجعلوا ما أنزل من الكتاب والحكمة تفصيلاً للنعمة المجملة.

﴿وَذَكِّرُوْنَعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، بإرسال هذا الرسول، وببيان الحدود والحقوق التي تحفظ لكم الهناء في الدنيا وتضمن لكم السعادة في الآخرة، وما بعد هذا تفصيل له، والحكمة هي سر الكتاب، وفي النعمة وجه آخر وهي هذه الرحمة التي جعلها الله بين الرجال والنساء، وامتن بها علينا في قوله: ﴿وَجَعَلَ لَنَّكُمْ مَرْءَةً وَرَحْمَةً﴾ وإنما أوردنا هذا الوجه أولاً بالبيان والتفصيل، لأنه هو المختار عندنا، وذهب بعضهم إلى أن النعمة هنا عامة تشمل نعم الدنيا والدين

﴿وَاتَّقُوْنَاللَّهَ﴾، أمر بعد كل ما تقدم من التأكيد والتشديد بتقواه بامتثال أمره ونهيه، زيادة في العناية بأمر النساء وصلة الزوجية، وهو ما تقتضيه البلاغة في هذا المقام، مقاومة لما

ملك التفوس قبل ذلك من عدم العبالاة بعقد الزوجية؛ إذ كانوا يرونـه كعقد الرق والبيع والإجارة في المـتاع الخسيـس والتفـيسـ. بل كانواـ يـرونـه دون ذلكـ لأنـ الرجل لمـ يكنـ يـشـرـى مـتـاعـاـ تمـ يـرمـى بهـ فـي الطـريقـ زـهـداـ فـيهـ، وـلـمـ يـكـنـ يـمـسـكـ قـنـهـ لـيـعـذـبـهـ وـيـتـقـمـ منهـ، وـلـكـنـهـ كـانـواـ يـطـلقـونـ الـمرـأـةـ لـأـدـنـىـ سـبـبـ. كالـعـلـلـ وـالـغـضـبـ. ثـمـ يـعـودـونـ إـلـيـهـاـ. يـفـعـلـونـ ذـلـكـ المـرـةـ بـعـدـ الـصـرـوةـ. وـكـانـواـ يـمـسـكـونـهـ لـلـخـرـارـ وـالـإـهـانـةـ، كـماـ تـقـدـمـ آـنـهـ، وـقـدـ يـسـتـبـدـ الـواـحـدـ مـنـهـ اـمـرـأـةـ الآـخـرـ بـامـرـاتـهـ قـاعـتـيـادـ هـذـهـ الـمـعـاـمـلـةـ السـوـاـيـ وـالـأـنـسـ بـهـاـ لـتـكـونـ مـقاـومـتـهـ إـلـاـ يـتـعـظـيمـ شـأنـ عـقدـ الزـوـجـيـةـ وـالـمـبـالـفةـ فـيـ تـأـكـيدـهـ بـالـتـرـغـيبـ وـالـتـرـهـيبـ وـالـوـعـدـ وـالـوـعـيـدـ إـذـ لـاـ يـسـهـلـ عـلـىـ الرـجـلـ الـذـيـ كـانـ يـرـىـ الـمـرـأـةـ مـثـلـ الـأـمـةـ أـوـ دـوـنـهـاـ أـنـ يـسـاوـيـهاـ بـنـفـسـهـ بـمـحـرـدـ الـأـمـرـ، وـيرـىـ لـهـاـ عـلـيـهـ مـثـلـ مـاـ لـهـ عـلـيـهـاـ، وـيـحـفـرـ عـلـىـ نـفـسـهـ مـخـارـتـهـاـ وـإـيـذـاءـهـاـ، وـيـلـتـزـمـ مـعـاـمـلـتـهـ بـالـمـعـرـوفـ فـيـ حـالـ إـمـساـكـهـاـ عـنـهـ، وـفـيـ حـالـ تـسـيـحـهـاـ إـنـ اـضـطـرـرـهـ

ولكن هذه العطاءات والتشريعات المشتملة على الاقتاع وبizar المصلحة هي التي تعمل في نفسه، وتؤثر بتكرارها في قلبه، وإن كان كالحجارة في القسوة.

أَمَا تَرَى الْحِيلَ بِتَكْرَارِهِ

في الصخرة الحصى قد أثرا

نعم، إنه قد كان له أحسن التأثير في أولئك الخارجين من
ظلمات الجاهلية إلى نور الإسلام، وغ يكن اتبعهم بإحسان، ثم
خلف من بعدهم خلف أعرضوا عن القرآن، وجهلوا ما فيه من
الحكم والأحكام، حتى صاروا شرًا مما كان عليه أهل الجاهلية

وسائل الأمم من ظلم النساء، فلم يتقوا الله في ذلك ولا تدبروا قوله بعد ما تقدم.

وقوله: **﴿واعلموا أنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**: هو أبلغ في موضعه من كل ما تقدم من التأكيد والتشديد في حقوق النساء: لأن الإنسان قد يراعي الأحكام الظاهرة بقدر الإمكان بغير إخلاص، فيطبق العمل على الحكم على وجه يعلم أن من ورائه ضرراً. فهذه الجملة تذكره بأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء مما يسره العبد أو يعلنه، فلا يرضيه إلا التزام حدوده والعمل بأحكامه، مع الإخلاص وحسن النية، حتى يكون ظاهره كباطنه في الخير، ولا يتم له ذلك إلا بمراقبة الله تعالى في عمله، والعلم اليقين بأنه مطلع عليه فيه: لا يبيت قولًا أو فعلًا، ولا ينوى خيراً أو شرًا، ولا يطوف في ذهنه خاطر، ولا تختلج في قلبه خلجة، إلا وهو سبحانه عالم بذلك ومطلع عليه، فلا طريق له إلى مرضاته ربه إلا بتطهير قلبه، وإخلاص نيته في معاملة زوجه، وفي سائر المعاملات. ومن حسنت نيتها حسن عمله غالباً، بل كان موفقاً دائمًا.

نحو ص الأستاذ الإمام
عن رأي الإسلام في:

تعدد الزوجات

- فتوى في تعدد الزوجات.
- تفسير آية التعدد.
- حكم الشريعة في تعدد الزوجات.

◆ فتاوى في تعدد الزوجات ◆

السؤال الأول.

«ما منشأ تعدد الزوجات في بلاد العرب (أو في الشرق على الجملة) قبل بعثة النبي ﷺ؟».

الجواب:

ليس تعدد الزوجات من خواص المشرق، ولا وحدة الزوجة من خواص المغرب، بل في المشرق شعوب لا تعرف تعدد الزوجات كالثبت والمغول، وفي الغرب شعوب كان عندها تعدد الزوجات كالغولوا والجرمانيين. ففي زمن «سيزار» كان تعدد الزوجات شائعاً عند الغولوا، وكان معروفاً عند الجرمانيين في زمن «ناسيت»، بل أباحه بعض البابوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا كشلuman ملك فرنسا، وكان ذلك بعد الإسلام. كان الرؤساء وأهل الثروة يميلون إلى تعدد الزوجات في بلاد يزيد فيها عدد النساء على عدد الرجال توسيعاً في التمتع، وكانت البلاد العربية مما تجري فيها هذه العادة لا إلى حد محدود، فكان الرجل يتزوج من النساء ما تسمح له أو تحمله عليه قوة

(١) نشر (المنار) هذه الفتاوى الهامة للأستانة الإمام في الجزء الأول من العدد الثامن والعشرين الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٢٧م، ٢٩ شعبان سنة ١٢٤٥هـ، وقال الشيخ رشيد رضا في التقديم لها: «وجدت بين أوراق شيخنا الأستانة الإمام الفتاوی الأنطية، فأحببته تشرها لتصدى الحكومة المصرية لتبنيه إباحة التعدد، وكثرة الكلام فيه»، من ٤٩ - ٣٥.

(٢) انظر الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد، ج ٢ ص ٩٠ - ٩٥.

الرجلية وسعة الثروة للإنفاق عليهن وعلى ما يأتي له من الولد.

وقد جاء الإسلام وبعض العرب تحته عشر نسوة، وأسلم غيلان، رضى الله عنه، وعند هذه عشر نسوة، فأمر النبي ﷺ بإمساك أربع منهن ومفارقة الباقيات. وأسلم قيس بن الحارث الأسدى وتحته ثمانى نسوة، فأمره ﷺ بان يختار منها أربعاً وأن يخلى ما يبقى.

فسبب الإكثار من الزوجات إنما هو الميل إلى التمتع بذلك اللذة المعروفة وبكثرة النساء، وقد كان العرب قبلبعثة في شفاق وقتال دائمين، والقتال إنما كان بين الرجال، فكان عدد الرجال ينقص بالقتل، فيبقى كثير من النساء بلا أزواج، فمن كانت عنده قوة بدنية وسعة في المال كانت تذهب نفسه وراء التمتع بالنساء فيجد منها منهن ما يرضي شهوته، ولا يزال يتنقل من زوجة إلى أخرى ما دام في بدنها قوة، وفي ماله سعة.

وكان العرب ينكحون النساء بالاسترقاق، ولكن لا يستكثرون من ذلك، بل كان الرجل يأخذ السبايا فيختار منها واحدة ثم يوزع على رجاله ما يبقى واحدة واحدة. ولم يعرف أن أحداً منهم اختار لنفسه عدة منها أو وهب لأحد رجاله كذلك دفعة واحدة.

* * *

السؤال الثاني:

«على أي صورة كان الناس يعملون بهذه العادة في بلاد العرب خاصة؟»

الجواب:

كان علهم على النحو الذي ذكرته، إما بالتزوج واحدة بعد واحدة أو بالتسرى وأخذ سرية بعد أخرى، أو جمع سرية إلى زوجة أو زوجة إلى سرية. ولم يكن النساء إلا متابعاً للشهوة، لا يرعى فيهن حق، ولا يؤخذن فيهن بعدل، حتى جاء الإسلام فشرع لهن الحقوق وفرض فيهن العدل.

السؤال الثالث:

«كيف أصلح نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذه العادة، وكيف كان يفهمها؟»

الجواب:

جاء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حال الرجال مع النساء كما ذكرنا، لا فرق بين متزوجة وسرية في المعاملة، ولا حد لما يبتغي الرجل من الزوجات، فأراد الله أن يجعل في شرعيه بِعَذَابِ رَحْمَةٍ رحمة بالنساء وتقريرًا للحقوقهن، وحكمًا عدلاً يرتفع به شأنهن، وليس الأمر كما يقول كتبة الأوروبيين: إن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً، وإنما أخذ الإفرنج ما ذهبوا إليه من سوء استعمال المسلمين لدينهن، وليس له مأخذ صحيح منه.

حكم تعدد الزوجات جاء في قوله تعالى في سورة النساء:
﴿وَإِنْ حَفِظْتُمُ الْأَنْقَسْطُوا فِي الْيَتَامَى فَاتَّخِذُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُثْنَى وَثُلَاثَةَ وَرِبَاعَ فَإِنْ حَفِظْتُمُ الْأَنْقَسْطُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلِكْتُ أَيْمَانَكُمْ﴾^(١).

(١) النساء: ٢.

كان الرجل من العرب يكفل بيته فيعجبه جمالها ومالها، فإن كانت تحل له تزوجها وأعطها من المهر دون ما تستحق وأساء صحبتها وقطر في الإنفاق عليها وأكل مالها، فنهى الله المؤمنين عن ذلك، وشدد عليهم في الامتناع عنه، وأمرهم أن يوتووا اليتامي أموالهم، وحذرهم من أن يأكلوا أموالهم إلى أموالهم، ثم قال لهم: إن كان ضعف اليممات يجركم إلى ظلمهن، وخفتم ألا تقسطوا فيهن إذا تزوجتموهن وأن يطغى فيكم سلطان الزوجية فتأكلوا أموالهن وتستذلوهن، فدونكم النساء سواهن، فانكحوا ما يطيب لكم منه من ذات جمال ومال من واحدة إلى أربع، ولكن ذلك على شرط أن تعدلوا بينهن، فلا يباح لأحد من المسلمين أن يزيد في الزوجات على واحدة إلا إذا وثق بأن يراعي حق كل واحدة منهم ويقوم بينهن بالقسمة، ولا يفضل إحداهن على الأخرى في أي أمر حسن يتعلق بحقوق الزوجية التي تجب مراعاتها، فإذا ظن أنه إذا تزوج فوق الواحدة لا يستطيع العدل وجب عليه أن يكتفى بواحدة فقط.

فتراء قد جاء في أمر تعدد الزوجات بعبارة تدل على مجرد الإباحة على شرط العدل، فإن ظن الجور منعت الزيادة على الواحدة، وليس في ذلك ترغيب في التعدد، بل فيه تشجيع له، وقد قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَنْ تُسْتَطِعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَعْبُلُوا كُلَّ امْلَأِ فَكَذَرُوهَا كَالْمُعْلَقَةِ وَإِنْ تَصْلِحُوا وَتَنْقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾^(١).

فإذا كان العدل غير مستطاع، والخوف من عدم العدل يوجب الاقتصر على الواحدة، فما أعظم الحرج في الزيارة عليها! فالإسلام قد خفف الإكثار من الزوجات، ووقف عند الأربع، ثم إنه شدد الأمر على المكترين إلى حدٍ لو عقلوه لما زاد واحد منهم على الواحدة.

وأما المملوکات من النساء، فقد جاء حكمهن في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا ملِكْتُ أَيْمَانَكُم﴾^(١)، وهو إباحة الجمع بينهن وإن لم يكن من الرجل عدل فيهن؛ لأن المملوکة لا حق لها، ولمالكها أن يتركها للخدمة ولا يضاجعها أبنته، وقد اتفق المسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الجواري ما يشاء بدون حصر، ولكن.. يمكن لفاحم أن يفهم من الآية غير ذلك، فإن الكلام جاء مرتبطاً بإباحة التعدد إلى الأربع فقط، وإن الشرط في الإباحة التتحقق من العدل، فيكون المعنى: أنه إذا خيف الجور وجب الاقتصر على الواحدة من الزوجات أو أخذ العدد المذكور مما ملكت الأيمان، فلا يباح من النساء ما فوق الأربع على كل حال، ويباح الأربع بدون مراعاة للعدل في المملوکات دون الزوجات؛ لأن المملوکات ليس لهن حقوق في العشرة على سادتهن، إلا ما كان من حقوق العبد على سيده، وحق العبد على سيده أن يطعمه ويكسوه وألا يكلفه من العمل في الخدمة ما لا يطيق، أما أن

(١) النساء: ٢

يتمتعه بما تتمتع به الزوجات فلا^(١).

وقد ساء استعمال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الجليلة، فأفرطوا في الاستزادة من عدد الجواري، وأفسدوا بذلك عقولهم وعقول ذراريهم بمقدار ما اتسعت لذلك ثروتهم.

أما الأسرى اللانى يصح نكاحهن فهن أسرى الحرب الشرعية التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشرطها، ولا يكن عند الأسر إلا غير مسلمات، ثم يجوز بيعهن بعد ذلك وإن كن مسلمات، وأما ما مضى المسلمين على اعتياده من الرق، وجرى عليه عملهم في الأزمان الأخيرة فليس من الدين في شيء، فما يشترونه من بنات الجراكسة المسلمين اللاتي بيعنهن آباوهن وأقاربهن طلبا للرزق، أو من السودانيات اللاتي يختطفهن الأشقياء السلبة المعروفون «بالأسيرجية» فهو ليس بمشروع ولا معروف في دين الإسلام، وإنما هو من عادات الجاهلية، لكن لا جاهلية العرب بل جاهلية السودان والجركس، وأما جواز إبطال هذه العادة، أي عادة تعدد الزوجات فلا ريب فيه.

(١) في هامس (المغار) تجد هنا تعليقاً لا ندرى فهو للإمام أم للشيخ رشيد رضا، ولم ينسب إلى (العنان) كما هي عادة الشيخ رشيد، وكما فعل في نفس الموضوع عندما ميز تعليقاته بسبتها إلى (المغار). وتحت التعليق «وهذا هو المنصوص في فقه المذاهب المستهورة». ولكن قاتلا بأن ما يجب للزوجة يستحب للحرية، وفي كتب العناية قول بأنه يجب على السيد أن يحسن مملوكة ومملوكته بالرواج بشرطه».

أما أولاً: فلأن شرط التعدد هو التتحقق من العدل، وهذا الشرط مفقود حتماً، فإن وجد في واحد من العليون فلا يصح أن يتخذ قاعدة، ومتى غلب الفساد على النفوس، وصار من المرجح لا يعدل الرجال في زوجاتهم جاز للحاكم أو للعالم أن يمنع التعدد مطلقاً مراعاة للأغلب.

وثانياً: قد غلب سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند التعدد، وحرمانهن من حقوقهن في النفقة والراحة، ولهذا يجوز للحاكم وللقائم على الشرع أن يمنع التعدد دفعاً للفساد الغالب.

وثالثاً: قد ظهر أن منشأ الفساد والعداوة بين الأولاد هو اختلاف أمهااتهم، فإن كل واحد منهم يتربى على بعض الآخر وكراميته، فلا يبلغ الأولاد أشدتهم إلا وقد صار كل منهم من أشد الأعداء للآخر، ويستمر النزاع بينهم إلى أن يخربوا بيوتهم بأيديهم وأيدي الظالمين، ولهذا يجوز للحاكم أو لصاحب الدين أن يمنع تعدد الزوجات والجواري معاً صيانة للبيوت عن الفساد، نعم .. ليس من العدل أن يمنع رجل لم تأت زوجته منه بأولاد أن يتزوج أخرى ليأتي منها بذرية، فإن الغرض من الزواج التنازل، فإذا كانت الزوجة عاقراً فليس من الحق أن يمنع زوجها من أن يضم إليها أخرى.

وبالجملة، فيجوز الحجر على الأزواج عموماً أن يتزوجوا غير واحدة إلا لضرورة ثبت لدى القاضي، ولا مانع من ذلك في الدين أليته، وإنما الذي يمنع ذلك هو العادة فقط.

تفسير آية التعدد

يقول الله سبحانه وتعالى في سورة النساء:

﴿وَأَنْتُمَا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَنْبَدِلُوا الْخَبِيثَ بِالْطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حَوْبًا كَبِيرًا (٢) وَإِنْ خَفْتُمُ أَنْ تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مُشْرِقًا وَمُغْرِبًا وَرِبْعًا فَإِنْ خَفْتُمُ أَنْ تَعْدِلُوهُمْ فَوْحَدَةً أَوْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانَكُمْ ذَلِكُ أَدْنَى أَنْ تَعْوِلُوهُمْ﴾ [النساء: ٢]

وفسر الأستاذ الإمام هذه الآيات فقال^(١):

قلنا إن الكلام في أوائل هذه السورة في الأهل والأقارب والأزواج، وهو يتسلسل في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ الآية؛ ولذلك افتتحها بالذكر بالقرابة والأخوة العامة، وهي كون الأمة من نفس واحدة ثم طرق يبين حقوق الضعفاء من الناس كاليتامى والنساء والسفهاء ويأمر بالتزامها.

قال: ﴿وَأَنْتُمَا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾

والبيتيم لغة من مات أبوه مطلقًا، وفي عرف الفقهاء من مات أبوه وهو صغير، فمعنى بلغ زال يتعه، إلا إذا بلغ سفيهها فإنه يبقى في حكم اليتيم، ولا يزول عنه الحجر، ومعنى إيتاء اليتامي

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد العبد، ج ٤، ص ١٦٧ - ١٧١.

(٢) النساء.

أموالهم هو جعلها لهم خاصة وعدم أكل شيء منها بالباطل، أى أنفقوا عليهم من أموالهم حتى يزول يتهم بالرشد كما يأتي فى آية **(وابتلو اليتامى)**، فعند ذلك يدفع إليهم ما بقى لهم بعد النفقة عليهم فى زمن الitem والقصور، فهذه الآية فى إعطاء اليتامى أموالهم فى حالتي الitem والرشد، كل حالة بحسبها، وتلك خاصة الحال الرشد، وليس فى هذه تجوز، كما قالوا، فإن نفقة ولد اليتيم عليه من ماله يصدق عليه أنه إيتاء مال اليتيم للبيتيم والمقصود من هذه الآية ظاهر وهو المحافظة على مال اليتيم وجعله له خاصة وعدم هضم شيء منه؛ لأن اليتيم ضعيف لا يقدر على حفظه والدفاع عنه؛ ولذلك قال: **(ولا تبتلوا الخبيث بالطيب)**:

المراد بالخبيث الحرام، وبالطيب الحلال، أى لا تتمتعوا بمال اليتيم فى الموضع والأحوال التي من شأنكم أن تتمتعوا فيها بأموالكم، يعني أن الإنسان إنما يباح له التمتع بمال نفسه فى الطرق المشروعة، فإذا عرض له استمتاع فعلية أن يجعله من مال نفسه لا من مال اليتيم الذى هو قيم وووصى عليه، فإذا استمتع بمال اليتيم، فقد جعل مال اليتيم فى هذا الموضع بدلاً من ماله، وبهذا يظهر معنى التبدل والاستبدال.

وقوله: **(ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم)**.

أى لا تأكلوها مضمومة إلى أموالكم، وهذا صريح فيما إذا كان للولي مال يضم مال اليتيم إليه، ويمكن أن يقال إن أكله مفرضاً غير مضموم إلى مال الولي أولى بالتحريم، وهو داخل في

عموم قوله: ﴿وَأَنْفَوْا الْيَتَامَىٰ أُمَوَالَهُمْ﴾، وقيل: يفهم من هذا القيد جواز أكل الوصي الفقير الذي لا مال له شيئاً من مال اليتيم، وبيان التصریح بذلك في الآية السادسة: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُبِّاً كَبِيراً﴾:

أى إن أكل مال اليتيم أو تبدل الخبيث بالطيب منه أو ما ذكر من مجموع الأمرين، وكانت تفعله الجاهلية، كان في حكم الله حوباً كبيراً، أى إثماً عظيماً.

﴿وَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْفَسْطَوْا فِي الْيَتَامَىٰ فَاْنْكِحُوهُمَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مُتَشَّنِّي وَثَلَاثَ وَرَبِاعَ فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْفَسْطَوْا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانَكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى الْأَنْفَوْلَوْنَا﴾.

جاء ذكر تعدد الزوجات في سياق الكلام على اليتامي والنهي عن أكل أموالهم ولو بواسطة الزوجية فقال: إن أحسست من انفكك الخوف من أكل مال الزوجة اليتيمة، فعليكم ألا تتزوجوا بها، فإن الله تعالى جعل لكم مندوحة عن اليتامي بما أباحه لكم من التزوج بغيرهن إلى أربع نسوة، ولكن إن خفتم ألا تعدلوا بين الزوجات أو الزوجتين فعليكم أن تلتزموا واحدة فقط، والخوف من عدم العدل يصدق بالظن والشك فيه، بل يصدق بتوجهه أيضاً، ولكن الشرع قد يغتفر الوهم: لأن قلما يخلو منه علم بمثل هذه الأمور، فالذى يباح له أن يتزوج ثانية أو أكثر هو الذى يتحقق من نفسه بالعدل، بحيث لا يتزوج فيه أو يظن ذلك ويكون التردد فيه ضعيفاً.

ولما قال: ﴿فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْعَوْلَا فَوَاحِدَةً﴾ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى
الْأَنْعَوْلَا﴾ أي أقرب من عدم الجور والظلم فجعل البعد من الجور
سبباً في التشريع، وهذا مؤكّد لاشترط العدل ووجوب تحريه
ومنبه إلى أن العدل عزيز وقد قال تعالى في آية أخرى من هذه
السورة: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِعُوْا أَنْ تَعْدِلُوْا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾^{١٣} وقد
يُحمل هذا على العدل في ميل القلب، ولو لا ذلك لكان مجموع
الآيتين منتجًا عدم جواز التعدد بوجه ما، ولما كان يظهر وجه
قوله بعد ما تقدم من الآية: ﴿فَلَا تَمْيِلُوْا كُلَّ الْمِيلِ فَتَرُوْهَا كَالْمَعْتَقَةِ﴾
والله يغفر للعبد ما لا يدخل تحت طاقته من ميل قلبه، وقد كان
النبي ﷺ يميل في آخر عهده إلى عائشة أكثر من سائر نسائه
ولكنه لا يخصها بشيء دونهن، أي بغير رضاهن وإنهن، وكان
يقول: «اللهم هذا قسم في مما أملك، فلا تؤاخذني فيما لا أملك»:
أي من ميل القلب.

فمن تأمل الآيتين علم أن إباحة تعدد الزوجات في الإسلام
أمر مضيق فيه أشد التضييق، كأنه ضرورة من الضرورات التي
تباح لمحاجتها يشرط الثقة بإقامة العدل والأمن من الجور، وإذا
تأمل المتأمل مع هذا التضييق ما يقترب على التعدد في هذا
الزمان من المفاسد جزم بأنه لا يمكن لأحد أن يربى أمة فشا
فيها تعدد الزوجات، فإن البيت الذي فيه زوجتان لزوج واحد لا
 تستقيم له حال ولا يقوم فيه نظام، بل يتعاون الرجل مع
زوجاته على إفساد البيت كأن كل واحد منهم عدو للأخر، ثم

١٢٩) النساء:

يجيء الأولاد بعضهم لبعض عدو، فمفسدة تعدد الزوجات تنتقل من الأفراد إلى البيوت ومن البيوت إلى الأمة.

كان للتعدد في صدر الإسلام فوائد، أهمها صلة النسب والصهر الذي تقوى به العصبية، ولم يكن له منضر مثل ماله الآن: لأن الدين كان متمكناً في نفوس النساء والرجال، وكان أذى الضررة لا يتجاوز ضررتها. أما اليوم فإن الضرر ينتقل من كل ضرة إلى ولدها، إلى والده، إلى سائر أقاربه، فهي تغري بينهم العداوة والبغضاء، تغري ولدتها بعداوة إخوته، وتغري زوجها بهضم حقوق ولده من غيرها، وهو بمحاقته يطبع أحب نسائه إليه، فيدب الفساد في العائلة كلها، ولو شئت تفصيل الرزایا والمصائب المترولة من تعدد الزوجات لأتيت بما تشعر منه جلود المؤمنين، فمنها السرقة والزنا والكذب والخيانة والجبن والتزوير، بل منها القتل، حتى قتل الوك والده، والوالد ولده، والزوجة زوجها، والزوج زوجته، كل ذلك واقع ثابت في المحاكم، وناهيك عن تربية المرأة التي لا تعرف قيمة الزوج ولا قيمة الولد، وهي جاهلة بنفسها وجاهلة بدينها. لا تعرف منه إلا خرافات وضلالات تلقفتها من أمثالها، يتبرأ منها كل كتاب منزل وكل نبي مرسى، فلو تربت النساء تربية دينية صحيحة يكون بها الدين هو صاحب السلطان الأعلى على قلوبهن، بحيث يكون هو الحاكم على الغيرة لما كان هناك ضرر على الأمة من تعدد الزوجات، وإنما كان يكون ضرره قاصراً عليهم في الغالب، أما والأمر على ما ثرى ونسعع فلا سبيل إلى تربية الأمة مع فشو تعدد الزوجات فيها، فيجب على العلماء النظر في هذه المسألة خصوصاً الحنفية منهم الذين بيدهم الأمر

وعلى مذهبهم الحكم، فهم لا ينكرون أن الدين أنزل لمصلحة الناس وخيرهم. وأن من أصوله منع الضرر والضرار، فإذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله فلا شك في وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على الحال الحاضرة، يعني على قاعدة: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح». وبهذا يعلم أن تعدد الزوجات محرم قطعاً عند الخوف من عدم العدل.

تقدم أن إباحة تعدد الزوجات مضيق قد اشترط فيها ما يصعب تحققه، فكانه نهي عن كثرة الأزواج. وتقدم أنه يحرم على من خاف عدم العدل أن يتزوج أكثر من واحدة. ولا يفهم منه كما فهم بعض المجاورين أنه لو عقد في هذه الحالة يكون العقد باطلأ أو فاسداً، فإن الحرمة عارضة لا تقتضي بطلان العقد. فقد يخاف الظلم ولا يظلم، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل، فيعيش عيشة حلاً.

أما قوله تعالى: **﴿أَوْ مَا ملكت أَيْمَانُكُمْ﴾**: فهو معطوف على قوله **﴿فَوَاحِدَةٌ﴾** أي فالزموا زوجاً واحدة وأمسكوا زوجاً واحدة مع العدل - وهذا فيمن كان متزوجاً كثيرات - أو الزموا ما ملكت أيمانكم واكتفوا بالتسري بهن بغير شرط **﴿إِذْكُرْ أَذْنِي أَلَّا تَعْوِنُوا﴾**: أي أقرب إلى عدم العول وهو الجور، فإن العدل بين الإماماء في الفراش غير واجب؛ إذ لا حق لهن فيه، وإنما لهن الحق في الكفاية بالمعروف، وهذا لا يفيد حل ما جرى عليه المسلمين منذ قرون كثيرة من الإسراف في التمتع بالجواري المملوكيات بحق أو بغير حق، مهما ترتب على ذلك من المفاسد كما شوهد ولا يزال يشاهد في بعض البلاد إلى الآن.

﴿وَأَنْوَى النِّسَاء صَدَاقَاتِهنَّ نَحْلَةً﴾ :

الصدقات جمع صدقة، بضم الدال، وفيه لغات، منها المصدق
وهو ما يعطى للمرأة قبل الدخول عن طيب نفس، وينبغي أن
يلاحظ في هذا العطاء معنى أعلى من المعنى الذي لاحظه الذين
يسموون أنفسهم الفقهاء من أن المصدق والمهر بمعنى العوض عن
البعض والثمن له . كلا إن الصلة بين الزوجين أعلى وأشرف من
الصلة بين الرجل وفراشه أو جاريته؛ ولذلك قال: **(بنطه)**، فالذى
ينبغي أن يلاحظ هو أن هذا العطاء آية من آيات المحبة وصلة
القربى وتوثيق عرى المودة والرحمة، وأنه واجب حتم لا تخbir
فيه كما يتخير المشتري والمستأجر، ونرى عرف الناس جاريًا
على عدم الاكتفاء بهذا العطاء، بل يشفعه الزوج بالهدايا والتحف.

﴿فَإِنْ طَيْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هُنَّا مِرْيَا﴾

لا يجوز للرجل أن يأكل شيئاً من مال امرأته إلا إذا علم أن
نفسها طيبة به، فإذا طلب منها شيئاً فحملها الخجل أو الخوف
على إعطائه ما طلب فلا يحل له، وعلامات الرضا وطيب النفس
لاتخفى على أحد، وإن كان اللاعبون لباس الصالحين المتحلين
بعقود السُّبُحَ الَّذِين يحركون شفاههم ويلوكون ألسنتهم بما
يسمونه ذكرًا يستحلون أكل أموال نسائهم إذا أعطينها أو أجزن
أخذها بالترهيب أو الخداع أو الخجل ويقولون: إنهم أعطيننا
ولنا الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال تعالى في آية آتية:
﴿وَاتَّقُمْ إِذَا هُنْ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَمْنَانًا وَإِلَمَانًا﴾
إذا شدد هذا التشديد في طور المفارقة فكيف يكون الحكم في
طور الاجتماع والعماشرة؟

◆◆ حكم الشريعة في تعدد الزوجات (*)

قد أباحت الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النساء إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهن، وإن فلا يجوز الاقتران بغير واحدة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْعَامَ فَلَا تُحَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾^(١). فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها اختل نظام المنزل، وساقت معيشة العائلة؛ إذ العمار القويم لتدبير المنزل هوبقاء الاتحاد والتآلف بين أفراد العائلة، والرجل إذا أخص واحدة منهن دون الباقيات، ولو بشيء زهيد، كان يستقضيها حاجة في يوم الأخرى، امتنعست تلك الأخرى وسنتم الرجل لتعديه على حقوقها بتزلفه إلى من لا حق لها، وتبدل الاتحاد بالنفرة، والمحبة بالبغض، وقد كان النبي ﷺ، وجماعة الصحابة رضوان الله عليهم، والخلفاء الراشدون، والعلماء والصالحون، من كل قرن إلى هذا العهد يجمعون بين النساء، مع المحافظة على حدود الله في العدل بينهن، فكان ﷺ وأصحابه والصالحون من أمته لا يأتون حجرة إحدى الزوجات في نوبة الأخرى إلا بإذنها، من ذلك أن النبي ﷺ كان يطاف به، وهو في حالة المرض، على بيوت زوجاته، محمولاً على الأكتاف، حفظاً للعدل، ولم يرض الإقامة في بيت إحداهن خاصة، فلما كان عند إحدى نسائه سأل في أي بيت أكون غداً؟ فعلم نساؤه أنه يسأل عن نوبة

(*) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد، ج ٢ ص ٧٨ - ٨٣

(١) النساء: ٤

عائشة، فلأنَّه في الشمام عندها مدة المرض، فقال: «هل رضيَّنَ»، فقلَّ: نعم، فلم يقم في بيت عائشة حتى علم رضاهن، وهذا الواجب الذي حافظ عليه النبي ﷺ هو الذي ينطبق على نصائحه ووصياته، فقد روى في الصحيح أنَّ آخر ما أوصى به عليه السلام ثلاث، كان يتكلَّم بهن حتى تلجلج لسانه وخفي كلامه: «الصلوة الصلاة، وما ملكت أيديكم، لا تكلفوهم ما لا يطِيقون، الله الله في النساء، فإنهن عوان في أيديكم - أى نساء - أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بحملة الله»، وقال: «من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى - وفي رواية ولم يعدل بينهما - جاء يوم القيمة وأحد شقيقه مات»، وكان عليه السلام يعتذر عن ميله القلبي بقوله: «اللهم هذا - أى العدل في الهبات والعطاء - جهدي فيما أملك، ولا طاقة لي فيما تملك ولا أملك»، - يعني العيل القلبي - وكان يقرع ^(١) بينهن إذا أراد سفرًا.

وقد قال الفقهاء: يجب على الزوج المساواة في القسم في البيتوتة بإجماع الأئمة، وفيها وفي العطاء - أعني النفقـة - عند غالبيـمـهمـ، حتى قالوا: يجب على ولـىـ المـحـنـونـ أنـ يـظـوـفـهـ على نـسـانـهـ، وـقـالـواـ: لا يـجـوزـ للـزـوـجـ الدـخـولـ عـنـ إـحـدـىـ زـوـجـاتـ فـىـ نـوـبـةـ الآـخـرـ إـلـاـ لـضـرـورـةـ مـبـيـحةـ، غـايـتـهـ يـجـوزـ لـهـ أـنـ يـسـلـمـ عـلـيـهـ منـ خـارـجـ الـبـابـ، وـالـسـوـالـ عـنـ حـالـهـاـ بـدـوـنـ دـخـولـ، وـصـرـحـتـ كـتـبـ الفـقـهـ بـأـنـ الزـوـجـ إـذـ أـرـادـ الدـخـولـ عـنـ صـاحـبـةـ النـوـبـةـ، فـأـغـلـقـتـ الـبـابـ دـوـنـهـ، وـجـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـبـيـتـ بـحـجـرـتـهـ، وـلـاـ يـذـهـبـ إـلـىـ ضـرـتـهـ

(١) أى يجري القرعة لتحديد من تصحبه منهن في سفره

إلا لمنع برد وتحوه. وقال علماء الحنفية، إن ظاهر آية **(فإنْ خفِّتمُ الْأَتْعَذُلُوا فَوَاحِدَةٌ)** أن العدل فرض في البيتوة، وفي الملبوس، والماكول، والصحبة. لا في المجامعة، لا فرق في ذلك بين فعل وعنين **ومحبوب^(١)** ومريض وصحيح. وقالوا: إن العدل من حقوق الزوجية، فهو واجب على الزوج كسائر الحقوق الواجبة شرعاً؛ إذ لا تفاوت بينها. وقالوا: إذا لم يعدل، ورفع إلى القاضي، وجوب نهيه وزجره.

فإنْ عاد عزراً^(٢) بالضرب لا بالحبس، وما ذلك إلا محافظة على القصد الأصلى من الزواج، وهو التعاون فى المعيشة وحسن السلوك فيها.

أبعد الوعيد الشرعى، وذلك الإلزام الدقيق الحتمى الذى لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلًا. يجوز الجمع بين الزوجات عند توهם عدم القدرة على العدل بين النسوة، فضلاً عن تحققه؟ فكيف يسوع لنا الجمع بين نسوة لا يحملنا على جمعهن إلا قضاء شهوة فانية، واستحسان لذة وقته، غير مبالين بما ينشأ عن ذلك من المفاسد، ومخالفة الشرع الشريف؟! فإنما ترى أنه إن بدت لإحداهن فرصة للوشایة عند الزوج في حق الأخرى صرفت جهدها ما استطاعت في تنميتها واتقانها، وتحلف بالله إنها الصادقة فيما افترت، (وما هي إلا من الكاذبات) فيعتقد الرجل

(١) الفحل، من لا عبد في قدراته الجنسية، والعنين هو حغير عضو التناصل والمحبوب هو مقطوع عضو التناصل.

(٢) أى.

أنها أخلصت له النصيحة لفروط ميله إليها، ويوسع الآخريات ضريرًا
مربحاً وسبباً فظيعاً، ويسمونهن طرداً ونهرًا من غير أن يتبيّن فيما
أقى إليه: إذ لا هداية عنده ترشده إلى تمييز صحيح القول من
فاسده، ولا نور بصيرة يوقفه على الحقيقة، فتضطرم نيران
الغيظ في أفتدة هاتيك النسوة، وتسعى كل واحدة منها في
الانتقام من الزوج والمرأة الواشية، ويكثر العراك والمشاجرة
بينهن بياض النهار وسود الليل. وفضلاً عن اشتغالهن بالشقاق
عما يجب عليهن من أعمال المنزل، يكتنن من خيانة الرجل في
ماله وأمتعته لعدم الثقة بالمقام عنده، فإنها دائمًا يتوقعن منه
الطلاق، إما من خبث أخلاقهن أو من رداءة أفكار الزوج، وأيًّا ما
كان، فكلاهما لا يهدأ له بال ولا يرproc له عيش.

ومن شدة تمكن الغيرة والحقد في أفتادتهن تزرع كل واحدة
في ضمير ولدها ما يجعله من ألد الأعداء لإخوته أولاد النسوة
الآخريات، فإنها دائمًا تمقتهم وتذكّرهم بالسوء عنده وهو
يسمع، وتبين له امتيازهم عنه عند والدهم، وتتعدد له وجوه
الامتياز، فكل ذلك وما شابهه إن أقى إلى الولد حال الطفولية
يفعل في نفسه فعلًا لا يقوى على إزالته بعد تعقله، فيبقى نفورًا
من أخيه عدوًّا له، لا نصيراً وظهيراً له على اجتناء الفوائد ودفع
المكره كما هو شأن الأخ.

وان تطاول واحد من ولد تلك على آخر من ولد هذه، وإن لم
يعقل ما لفظ إن كان خيراً أو شرًا، لكونه صغيرًا، انتصب سوق
العراك بين والديهما، وأوسعت كل واحدة الأخرى بما في وسعها

من ألفاظ الفحش ومستهجنات السب - وإن كن من المخدرات في بيوت المعتبرين - كما هو مشاهد في كثير من الجهات، خصوصاً الريفية. وإذا دخل الزوج عليهن في هذه الحالة تعسر عليه إطفاء الثورة من بينهن بحسن القول ولبن الجانب؛ إذ لا يسمعن له أمراً، ولا يرهبن منه بعيداً، لكثره ما وقع بينه وبينهن من المنازعات والمشاحرات، لقتل هذه الأسباب أو غيرها، التي أفضت إلى سقوط اعتباره وانتهاك واجباته عندهن، أو لكونه ضعيف الرأي، أحمق الطبع، فتقوده تلك الأسباب إلى فض هذه المشاجرة بطلاقيهن جميعاً، أو طلاق من هي عنده أقل منزلة في الحب، ولو كانت أم أكثر أولاده، فتخرج من المنزل سائلة الدمع، حزينة الخاطر، حاملةً من الأطفال عديداً، فتاوى بهم إلى منزل أبيها - إن كان - ثم لا يمضى عليها بضعة أشهر عنده إلا ستمها، فلا تجد بدأ من رد الأولاد إلى أبيهم، وإن علمت أن زوجته الحالية تعاملهم بأسوأ مما عوملوا به من عشيرة أبيها، ولا تسل عن أم الأولاد إذا طلت وليس لها من تأوى إليه، فإن شرح ما تعانيه من ألم الفاقة وذل النفس ليس يحزن القلب بأقل من الحزن عند العلم بما تسام به صبيتها من الطرد والتقرير، ينتون من الجوع، ويكون من ألم المعاملة.

ولا يقال إن ذلك غير واقع، فإن الشريعة الغراء كلفت الزوج بالنفقة على مطلقته وأولاده منها حتى تحسن تربيتهم، وعلى من يقوم مقامها في الحضانة إن خرجت من عدتها وتزوجت، فإن الزوج وإن كلفته الشريعة بذلك لكن لا يرضع لأحكامها في مثل

هذا الأمر الذى يكلفه نفقات كبيرة إلا مكرها مجبوراً، والمرأة لا تستطيع أن تطالبه بحقها عند الحاكم الشرعي، إما بعد مركله، فلا تقدر على الذهاب إليه وتترك بيتها لا يملكون شيئاً مدة أسبوع أو أسبوعين حتى يستحضر القاضى الزوج، وربما أبى لهم حاملة صكًا بالتزامه بالدفع لها كل شهر ما أوجبه القاضى عليه من النفقة، من غير أن تقضى منه ما يسد الرمق أو يذهب بالعوز، ويرجع الزوج مصرًا على عدم الوفاء بما وعد، لكونه متتحققًا من أن المرأة لا تقدر أن تخاطر بنفسها إلى العودة للشكایة، لوهن قواها واستغلالها بما يذهب الحاجة الوقتية - وأما حياء من شکایة الزوج، فبأن كثيراً من أهل الأرياف يعدون مطالبة المرأة ببنفقتها عيباً فظيعاً، فهي تفضل البقاء على تحمل الأتعاب الشاقة، طلباً لما تقيم به بيتها هي وبنوها على الشکایة التي توجب لها العار، وربما لم تأت بالثمرة المقصودة. وغير خفي أن ارتكاب المرأة الأيم^(١) لهذه الأعمال الشاقة، ومعاناة البلاء المتعددة التي أقلها ابتذال ماء الوجه، تؤثر في أخلاقها فساداً، وفي طباعها قبحاً، مما يذهب بكمالها ويؤدي إلى تحفيرها عند الراغبين في الزواج، ولربما أدت بها هذه الأمور إلى أن تبقى أيام مدة شبابها، تتجرع عصص الفاقة والذل، وإن خطبها رجل بعد زمن طويل من يوم الطلاق فلا يكون في الغالب إلا أقل منزلة وأصغر قدرًا من بعلها السابق، أو كهلاً قلت رغبة النساء فيه، ويمكث زماناً طويلاً يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، خشية على نفسه من

(١) الأيم: التي تقدّمت زوجها (وتختبط بفتح الهمزة وكسر الياء مستدركة)

عائلة زوجها السالف، فإنها تبغض أى شخص يريد زواج امرأته، وتضمر له السوء إن فعل ذلك، كأن مطلقها يريد أن تبقى أيمانًا إلى الممات، رقبة في نكالها وإساعتها إن طلقها كارها لها. أما إذا كان طلاقها ناشئاً عن حماقة الرجل لإكثاره من الحلف به عند أدنى الأسباب وأضعف المقتضيات، كما هو كثير الوقوع الآن، اشتد حنقه وغيرته عليها، وتمني لو استطاع سبيلاً إلى قتلها أو قتل من يريد الاقتران بها.

وكأنى بعن يقولون: إن هذه المعاملة وتلك المعاشرة لا تصدر إلا من سفلة الناس وأدتيائهم، وأما نزوو المقامات وأهل اليسار فلا نشاهد منهم شيئاً من ذلك، فإنهم يتفقون مالاً ليبدأ^(١) على مطلاقاتهم وأولادهم منها، وعلى نسواتهم العديدات في بيوتهم، فلا ضير عليهم في الإكثار من الزواج إلى الحد الجائر، والطلاق إذا أرادوا، بل هو الأجمل والأليق بهم اتباعاً لما ورد عنه ﷺ: «ناكحوا متسللو، فلاني مباه بكم الأمم يوم القيمة»، وأما ما يقع من سفلة الناس فلا يصح أن يجعل قاعدة للنهي عمما كان عليه عمل النبي والسلف الصالح من الأمة خصوصاً وأية «فإن كخوا ما طاب لكم من النساء مثلث وثلاث وزناع»^(٢) لم تنسع بالإجماع، فإنه يلزم العمل بمدلولها ما دام الكتاب.

نقول في الجواب عن هذا: كيف يصح هذا المقال، وقد رأينا الكثير من الأغنياء وذوى اليسار يطردون نساءهم مع أولادهن،

(١) أى كبراً (وتضبط بضم اللام وفتح النباء).

(٢) النساء : ٣.

فترى أولادهم عند أقوام غير عشيرتهم، لا يعترفون بشأنهم، ولا يلتقطون إليهم. وكثيراً ما رأينا الآباء يطردون أبناءهم وهم كبار، مرضاة لنسائهم الجديدات، ويسيئون إلى النساء بما لا يستطيع، حتى إنه ربما لا يحمل الرجل منهم على تزوج ثانية إلا إرادة الإضرار بالأولى، وهذا شانع كثير. وعلى فرض تسلیم أن ذوى اليسار قائمون بما يلزم من النفقات، لا يمكننا إلا أن نقول، كما هو الواقع، إن إنفاقهم على النسوة، وتوفيقه حقوق الزوجة من القسم في المبيت ليس على نسبة عادلة، كما هو الواجب شرعاً على الرجل لزوجاته، فهذه النفقه تستوى مع عدمها من حيث عدم القيام بحقوق الزوجات الواجبة الرعاية كما أمرنا به الشرع الشريف. إذن لا تمايز بينهم وبين الفقراء في أن كلاً قد ارتكب ما حرمته الشريعة، ونفت عنه نهياً شديداً، خصوصاً أن مضرات اجتماع الزوجات عند الأغنياء أكثر منها عند الفقراء، كما هو الحال، فإن المرأة قد تبقى في بيت الغنى سنة أو سنتين، بل ثلاثة بل خمساً بل عشرة لا يقرها الزوج خشية أن تخوض عليه من أن يميل إليها ميلاً شديداً، وهي مع ذلك لا تستطيع أن تطلب منه أن يطلقها لخوفها على نفسها من بأسه، فتضطر إلى فعل ما لا يليق. وبقية المفاسد التي ذكرناها من تربية الأبناء على عداوة إخوتهم بل وأبيهم أيضاً موجودة عند الأغنياء أكثر منها عند الفقراء، ولا تصح المكابرة في إنكار هذا الأمر بعد مشاهدة آثاره في غالب الجهات والنواحي، وتطاير شره في أكثر البقاع من بلادنا وغيرها من الأقطار المشرقة.

فهذه معاملة غالب الناس عندنا، من أغنياء وفقراء، في حالة التزوج بالمتعددات، كأنهم لم يفهموا حكمة الله في مشروعية، بل اتخذوه طريقاً لصرف الشهوة واستحسان اللذة لا غير، وغفلوا عن المقصد الحقيقي منه، وهذا لا تجيزه الشريعة، ولا يقبله العقل، فاللازم عليهم حينئذ إما الاقتصار على واحدة إذا لم يقدروا على العدل، كما هو مشاهد، عملاً بالواجب عليهم بمنص قوله تعالى ﴿فَإِنْ خَفَتُمُ الْأَنْعَامَ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، وأما آية ﴿فَإِنْ كَحْوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النَّاسِ﴾ فهي مقيدة بآية ﴿فَإِنْ خَفَتُمُ﴾، وأما أن يتبعصروا قبل طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل، وحفظ الألفة بين الأولاد وحفظ النساء من الغواييل التي تؤدي بهن إلى الأعمال غير اللائقة. ولا يحملونهن على الإضرار بهم وبأولادهم، ولا يطلقونهن إلا لداعٍ ومقتضىٍ شرعىٍ. شأن الرجال الذين يخافون الله، ويوقرون شريعة العدل، ويحافظون على حرمات النساء وحقوقهن، ويعاشرونهن بالمعروف، ويغارقونهن عند الحاجة، فهو لاء الأفضل الأنقياء لا لوم عليهم في الجمع بين النسوة إلى الحد المباح شرعاً، وهم وإن كانوا عدداً قليلاً في كل بلد واقليم، لكن أعمالهم واضحة الظهور، تستوجب لهم الثناء العميم والشكر الجزيل، وتقربيهم من الله العادل العزيز.

خاتمة

[في ختام تفسير آية البقرة ٢٣٧ - التي انتهى بها عرض السورة لأحكام الحياة الزوجية - يقول الأستاذ الإمام^[١] من تدبر هذه الآيات وفهم هذه الأحكام يتجلّى له نسبة مسلمة هذا العصر إلى القرآن، ومبلغ حظهم من الإسلام]

إن الروابط الطبيعية في النكاح والصهر وسائر أنواع القرابة حارة أثر وأضعف، فمن نظر في أحوال مسلمي بلادنا، وتبين ما يجري بين الأزواج من المخاصمات والمنازعات والمضاربات، وما يكيد بعضهم لبعض، يخيل إليه أنهم ليسوا من أهل القرآن! بل يجدهم كأنهم لا شريعة لهم ولا دين، بل إن آهاتهم أهواهم، وشريعتهم شهواتهم، وإن حال المماكسة بين التجار في السلع هي أحفظ وأضبط من حال الزواج، وأقوى في الصلة من روابط الأزواج.

إن رجلا هجر زوجته - وهي ابنة عمّه، وله منها بنت - بغير ذنب غير الطمع في المال، فكان كلما كلموه في شأنها قال: لتشتر عصمتها مني! وهناك ما هو أدهى من ذلك وأمر، كالذين يتركون نساءهم بغير نفقات حتى يضطر بعضهن إلى بيع أعراضهن، وكالمطلقات المعتدات بالقروء^[٢] يزعمن أن حيضهن حبس، فتمر السنون ولا تنقضى عنهن، بزعمهن، وما الغرض إلا إلزام المطلق النفقة طول هذه المدة، انتقاماً منه! وكالذين يذرون أزواجهم كالملحقات، لا يمسكونهن بمعروف ولا يسرحونهن بإحسان، أو يقتدين منهم بالمال! فأين الله، وأين كتاب الله وشرعيه من هؤلاء؟ وأين هم منه؟ إنهم ليسوا من كتاب الله في شيء، ولكن المسرفين أهواهم يتبعون!

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٤، ص ٦٧٧، ٦٧٨.

(٢) القرء - بضم القراء وسكون الراء - مدة العيض، أو المدة بين الحيضتين

المراجع

- ١- [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] دراسة وتحقيق:
دكتور محمد عمارة - طبعة المؤسسة العربية للدراسات
والنشر - بيروت ١٩٧٢م. وطبعة القاهرة ٢٠٠٦م.
- ٢- [تفسير الطبرى] طبعة دار المعارف - القاهرة.
- ٣- [تفسير الجلالين] طبعة دار الشعب - القاهرة ١٩٧٠م.
- ٤- [تفسير البيضاوى] طبعة القاهرة ١٩٢٦م.
- ٥- [تفسير النسفي] طبعة القاهرة ١٣٤٤هـ.
- ٦- [كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون] لحاجى خليفة -
طبعة إسطنبول ١٩٤١م.
- ٧- [لسان العرب] لابن منظور - طبعة بولاق - القاهرة.
- ٨- [محمد عبده] لعباس محمود العقاد - طبعة أعلام العرب.
- ٩- [الإسلام وأصول الحكم] لعلى عبد الرزاق - طبعة
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢م.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الطبعة الرابعة
٩	مقدمة الطبعة الثالثة
١٣	إهداء
١٥	كلمات
١٦	تمهيد
٢٢	المساواة بين الرجل والمرأة
٣٢	الطلاق بين الإطلاق والتقييد
٣٩	تعدد الزوجات
٤٦	نصوص الأئمة عن رأي الإسلام في العلاقات الزوجية والمساواة بين الرجال والنساء
٤٧	غواص المصاورة
٥٢	حاجة الإنسان إلى الزواج
٥٧	المساواة بين الرجال والنساء
٦٦	القوامة : تقسيم للعمل
٧١	ميثانى الغطرسة بين الزوجين
٧٦	احترام حرية المرأة في اختيار الزوج
٨٤	- نصوص الأئمة عن رأي الإسلام في تقييد حق الطلاق
٨٥	التحكيم : واجب الدولة والمجتمع
٩٠	سلطة القاضي والحكام
٩١	يعين الإمام
٩٦	إرهاع المزوج مطلقة
٩٧	النهي عن الإضرار بالنساء
١٠٢	نصوص الأئمة عن رأي الإسلام في تعدد الزوجات
١٠٣	فتوى في تعدد الزوجات
١١٠	تفسير آية التعدد
١١٧	حكم الشريعة في تعدد الزوجات
١٢٦	خاتمة
١٢٧	المراجع

سلسلة «في التنوير الإسلامي»

- | | |
|-----------------------|---|
| د. محمد عماره | ١- الصحوة الإسلامية في عيون غربية. |
| د. محمد عماره | ٢- الغرب والإسلام |
| د. محمد عماره | ٣- أبو حيان التوحيدي. |
| د. سيد رحمني | ٤- دراسة فراتية في فقه التحديد الحضاري. |
| د. محمد عماره | ٥- ابن رشد بين الغرب والإسلام |
| د. محمد عماره | ٦- الاتنام الثقافي |
| د. ريف عبد العزيز | ٧- تنصير العالم. |
| د. محمد عماره | ٨- التعدرية، الروبية الإسلامية والتحديات. |
| د. محمد عماره | ٩- صراع القيم بين الغرب والإسلام. |
| د. محمد عماره | ١٠- د. يوسف القرضاوي: المدرسة الفكرية والمشروع الفكري. |
| د. سيدنا سوقى | ١١- تأملات في التفسير الحضاري لقرآن الكريم. |
| د. محمد عماره | ١٢- عندما لاحت مصر في دين الله. |
| د. محمد عماره | ١٣- الحركات الإسلامية رؤية نقدية. |
| د. محمد عماره | ١٤- المنهاج العقلي |
| د. محمد عماره | ١٥- المصوّر المثقافي |
| د. صالح الحاوي | ١٦- مبهجة التبشير بين المفهولة والتطبيق |
| د. محمد عماره | ١٧- تحديد الدتها بتجدد الدين. |
| د. محمد عماره | ١٨- الثوابت والمتغيرات في البيئة الإسلامية الحديثة. |
| د. محمد عماره | ١٩- تقضي كتاب الإسلام وأصول الحكم. |
| د. محمد عماره | ٢٠- التقدم والإصلاح بالتنوير الغربي لم بالتجدد؟ |
| د. عبد الوهاب المسيري | ٢١- فكر حركة الاستمارة. وتأفخذه. |
| د. سريف عبد العظيم | ٢٢- حرية التعبير في إنجلترا من سلمان رشدي إلى روبيه حارودي. |
| د. محمد عماره | ٢٣- إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين. |
| د. محمد عماره | ٢٤- الحضارات العالمية تدافع.. أم صراع؟ |
| د. عادل حسين | ٢٥- التنمية الاجتماعية بالغرب.. أم بالإسلام؟ |
| د. محمد عماره | ٢٦- الحملة القرصانية في الميزان. |
| ترجمة / أ. قاتب عبد | ٢٧- الإسلام في عيون غربية «دراسات سويسرية». |
| د. محمد عماره | ٢٨- الأقليات الدينية والقومية تنزع ووحدة أم ثفتت وأحرقها |
| د. صالح الدين سلطان | ٢٩- میراث المرأة وقضية المساواة |
| د. صالح الدين سلطان | ٣٠- نعمة المرأة وقضية المساواة |
| د. محمد خاتمي | ٣١- الدين والتراث والحداثة والتنمية والحرية. |

- ٣٢- مخاطر العولمة على الهوية الثقافية.
- ٣٣- الفناء والموسيقى حلال أم حرام؟
- ٣٤- صورة العرب في أمريكا.
- ٣٥- هل المسلمين أمة واحدة؟
- ٣٦- السنة والبدعة.
- ٣٧- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.
- ٣٨- قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى.
- ٣٩- مركلة الإسلام
- ٤٠- الإسلام كما نؤمن به.. ضوابط وملامح.
- ٤١- صورة الإسلام في التراث الغربي.
- ٤٢- تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزمنة
- ٤٣- القدس بين اليهودية والإسلام
- ٤٤- مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا (شهادة ألمانية)
- ٤٥- الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق.
- ٤٦- الآثار التربوية للعبارات في العقل والجسد.
- ٤٧- السنة النبوية والمعرفة الإنسانية.
- ٤٨- نظارات حضارية في الشخص القرآني.
- ٤٩- الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين
- ٥٠- الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان.
- ٥١- عن القرآن الكريم.
- ٥٢- في فقه الأقليات المسلمة.
- ٥٣- مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية.
- ٥٤- مركلة التاريخ
- ٥٥- نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون.
- ٥٦- السنة التشريعية وغير التشريعية.
- ٥٧- شبهات حول الإسلام
- ٥٨- نحو طب نفس إسلامي.
- ٥٩- واقعنا بين العالمانية وتصادم الحضارات.
- ٦٠- بناء المفاهيم الإسلامية.
- ٦١- المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية.
- ٦٢- شبهات حول القرآن الكريم.
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- ترجمة وتعليق / آثايت عبد
- د. محمد عمارة
- تقديم وتحقيق / د. محمد عمارة
- تقديم وتحقيق / د. محمد عمارة
- د. عبد الوهاب المسيري
- أ. منصور أبو شافعى
- د. يوسف القرضاوى
- ترجمة / آثايت عبد
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- تقديم وتعليق / د. محمد عمارة
- د. صلاح الدين سلطان
- د. صلاح الدين سلطان
- د. محمد عمارة
- د. سعيد دسوقي
- د. محمد عمارة
- تقديم / د. محمد سليم العوا
- الشيخ / أمين الخولي
- د. طه جابر علوان
- د. محمد عمارة
- أ. منصور أبو شافعى
- مستشار / طارق البشري
- محمد الطاهر بن عاشور
- الشيخ / على الخفيف
- د. محمد سليم العوا
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. وائل أبو هندي
- خطبة فتحى الويشى
- د. سيف الدين عبد الفتاح
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة

- ٦٣- أزمة العقل العربي
- ٦٤- في التحرير الإسلامي للمرأة
- ٦٥- روح الحضارة الإسلامية
- ٦٦- الغرب والإسلام.. افتراضات لها تاريخ
- ٦٧- المساحة الإسلامية
- ٦٨- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانياً؟
- ٦٩- صلة الإسلام بإصلاح المسيحية
- ٧٠- بين التجديد والتحديث
- ٧١- الرفق الإسلامي والتنمية المستدامة
- ٧٢- الرسالة القرآنية والتفسير الحضاري للقرآن الكريم
- ٧٣- أزمة الفكر الإسلامي المعاصر
- ٧٤- إسلامية المعرفة؟ ماذَا تعنى؟
- ٧٥- الإسلام وضرورة التقىير
- ٧٦- النص الإسلامي بين التاريخية.. والاجهاد.. والجمود.
- ٧٧- مناقضة علم الفيزياء لفرضية التطور
- ٧٨- الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية
- ٧٩- - الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده
- د. فؤاد زكريا
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- الشيخ / محمد الفاضل بن عاشر
- تعليق وتقديم / د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- الشيخ / أمين الحولي
- تقديم / الإمام الأكبر الشيخ /
- محمد مصطفى المراغي
- شهيد / د. محمد عمارة
- د. سيف الدين عبد الفتاح
- تقديم / د. محمد عمارة
- د. إبراهيم الجبوسي غانم
- تقديم / د. محمد عمارة
- د. سيد نسقى حسن
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة
- أورخان محمد على
- د. محمد عمارة
- د. محمد عمارة



احصل على أي من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب / CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع:
www.enahda.com



الى القارئ العزيز ..

فى هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربى» هو تنوير علمانى، يستبدل العقل بالدين، ويقيم قطيعة مع التراث.

فبان «التنوير الإسلامى» هو تنوير إلهى : لأن الله والقرآن والرسول - صلى الله عليه وسلم - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.

ولتقديم هذا «التنوير الإسلامى» للقراء، تصدر هذه السلسلة، التى يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامى المعاصر:

- د. محمد عماره
- المستشار/ طارق البشري
- د. سيف عبد الفتاح
- د. محمد سليم العوا
- أ. فهيمى هويدى
- د. يوسف القرضاوى
- د. سعيد سسوقى
- د. كمال الدين إمام
- د. شريف عبد العظيم
- د. عبدالوهاب المسيرى
- د. عادل حسنين
- د. صلاح الدين سلطان

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..
إنه مشروع طموح لإنارة العقل بأنوار الإسلام.

الناشر

